الحراك السياسي والأمن الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع المصري

دراسة ميدانية على عينة من النخبة المثقفة

بجامعتي الزقازيق وبور سعيد

إعداد

د / محمـد السـيد شـكر

مدرس علم الاجتماع

كلية الآداب - جامعة بور سعيد

الحراك السياسي والأمن الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع المصري:

دراسة ميدانية على عينة من النخبة المثقفة بجامعتي الزقازيق وبورسعيد

مستخلص الدراسة:

تمثلت مشكلة الدرا سة في التركيز على مستويات الأمن الاجتماعي الاقتصادي ومدى تحققه في المجتمع المصري في ضوء ممارسات المواطنين الفعالة في تشكيل وتغيير بيئتهم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما تجسد في القيام بثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ م و ٣٠ يونيه ٢٠١٣ م مما أدى إلى حدوث حالة من الحراك السياسي المتمثل في تغيير النظام السياسي في مصر أكثر من مرة، واعتمدت الدراسة على أسلوب المسح الاجتماعي بالتطبيق على عينة من النخبة المثقفة، وتوصلت الدراسة إلى تحسن مستويات الأمن الاجتماعي الاقتصادي في مصر بعد ثورة ٣٠ يونيه ٢٠١٣ م.

الكلمات المفتاحية :

الحراك - الأمن - النخبة.

مقدمـــة

استطاعت الاحتجاجات المطالبة بالتغيير منذ عام ٢٠٠٥م أن تخلق في الشارع المصري حالة من الحراك السياسي، المؤكد أن هذا الحراك لم يكن وليد الفراغ، فقد أظهرت هذه الحركات الاحتجاجية المعارضة في الشارع المصري درجة عالية من الاحتقان وذلك نتيجة لعدة عوامل أهمها ما يلي:

١- ارتبط صعود الاحتجاجات في المجتمع مصر السنوات الأخيرة بشكل كبير بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة لسياسة الإصلاح الاقتصادي والتثبيت الهيكلي، في مجال انسحاب الدولة التدريجي من قطاع الإنتاج وتدعيم السلع والخدمات، وإطلاق العنان للقطاع الاستثماري الربحي في مجالات حيوية كالتعليم والصحة، مع ما سمي بعمليات التحرير (تحرير التجارة والصناعة والخدمات والعلاقات الإيجارية في الأرض والسكن وعلاقات العمل) وحاصل هذه التحولات هو زيادة معدلات الفقر وتدهور شديد في الأجور بالقياس بارتفاع الأسعار، وذلك يفسر لنا وقوع العديد من أعمال الاحتجاج التي جاءت كردود أفعال القرارات التي اتخذتها الحكومة ولاسيما فيما يتعلق برفع أسعار بعض السلع الأساسية وتقليص الدعم الحكومي، وبذلك فتلك الاحتجاجات تعبر عن وجود أزمة في العدالة ، والصلة المفككة بين النمو الاقتصادي وعدالة التوزيع في مصر.

٢- جمود المؤسسات السياسية وتمسكها ببنية بدائية وشعور الأجيال الجديدة من المهتمين بالشأن العام أنهم محل استبعاد مقصود ، خاصة مع تكلس مؤسسات العمل السياسي بسبب قيود النظم السياسية الضاغطة، واستسلام الأحزاب لهذه القيود، لذلك تأتي الحركات لتشكل بديلاً عن كل القنوات الرسمية من أجل إحداث التغيير المجتمعي وفق أسس أكثر عدالة، لذلك فإن غالبية المبادرات سواء تحركات من الشارع (جماهيرية)، أو تحركات من قبل لجان أو جماعات أو حركات اجتماعية، كانت مبادرات مستقلة، ولا تنتمي تنظيمياً ولا فكرياً لأطر المؤسسات التقليدية (أحزاب سياسية - نقابات - جمعيات أهلية)، بل بعض هذه المبادرات كانت في مواجهة هذه الأطر التقليدية.

٣- الشعور بالإحباط نتيجةغياب العدالة الاجتماعية في المجتمع، الأمر الذي يترتب عليه الشعور بالحرمان وذلك يؤكد أن عدم العدالة بين الجماعات في المجتمع يؤدي إلى تزايد حدة الاحتجاج في المجتمع، فنجد أن طبقة رجال الأعمال تتمتع بنفوذ أقوى مقارنة بالطبقة الوسطى ، وهذا النفوذ راجع إلى حاجة النظام إلى تأييد تلك الطبقة، أما بالنسبة إلى الطبقة المتوسطة والعمالية فقد باتت تعاني من الآثار السلبية لعملية الإصلاح الاقتصادي، وهذا ما جعل تلك الطبقة تخرج إلى الشارع في شكل إضرابات واحتجاجات سلمية من أجل الحصول على مطالبها.

٤- ساءت الأوضاع في المجتمع المصري بدءاً من عام ٢٠٠٥ حيث بدأت تظهر بوادر تتخذها السلطة السياسية بشأن توريث الحكم الأمر الذي تطلب تعديل دستور ١٩٧١ مرتين: الأولى في٢٠٠٥ بتعديل المادة ٧٦، ووضع شروط

تعجيزية تحول دون منافسة أحد لابن رئيس الجمهورية في تولي الرئاسة، والثانية في عام ٢٠٠٧م لإلغاء الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات بما يسمح التحكم في الانتخابات ، وهو ما أدى إلى تزوير الانتخابات ٢٠١٠م، مما أفقد المواطنين الثقة في جدوى إبداء في الانتخابات ووجود مجالس نيابية لا تمثل إرادة المواطنين، حيث حصل الحزب الوطني الحاكم في ذلك الوقت في انتخابات مجلس الشعب في ٢٠١٠ على ٩٧% من مقاعد المجلس، مما جعل المجلس خالياً من معارضة فترتب على ذلك حالة الإحباط للمواطنين، كما لم تتم الانتخابات تحت إشراف قضائي كامل، في الوقت الذي رفض فيه الحزب الحاكم والحكومة فكرة الإشراف الدولي على الانتخابات بحجة إنها تعكس إهانة لدولة ذات سيادة، مما أدى إلى فقدان ثقة المواطنين في إقدام قيادات الحزب الوطني الحاكم على إصلاح سياسي في أي نوع، أو الاعتماد على الانتخابات النزيهة، وبذلك تلاشت فرص التطور في مصر في الوقت الذي تطلع فيه المواطنون نحو الحراك السياسي من أجل تحقيق الأمن الاجتماعي الاقتصادي.

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في التركيز على مستويات الأمن الاجتماعي الاقتصادي ومدى تحققه في المجتمع المصري في ضوء ممارسات المواطنين الفعالة في تشكيل بيئتهم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما تجسد في القيام بثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١م و ٣٠ يونيه ٢٠١٣م أدى إلى حدوث حالة من الحراك السياسي المتمثل في تغيير النظام السياسي في مصر أكثر من مرة.

وبالتالي تتلخص مشكلة هذه الدراسة في محاولة الإجابة على التساؤل الآتي:

ما دور الحراك السياسي في تحقيق الأمن الاجتماعي الاقتصادي في مصر؟

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

الأهمية المجتمعية:

تتمثل أهمية الدراسة المجتمعية في توفير أساس علمي في صورة مجموعة من البيانات والنتائج تتاح أمام صانع القرار حول أي مدى ساهم الحراك السياسي في مصر من خلال ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١م و ٣٠ يونيه ٢٠١٣م في تحقيق مستويات أفضل من الأمن الاجتماعي والاقتصادي مع الاجتهاد في وضع متغيرات تتماشى مع السياق المجتمعي للمجتمع المصري تساعد في التغلب على المشكلات التي يعاني منها كالبطالة، والفقر، والعشوائيات، وسوء الخدمات الصحية، وغيرها.

الأهمية النظرية:

تكمن الأهمية النظرية في الآتي:

أ - محاولة اختبار نظرية هيكل الفرص السياسية في تشخيص الحراك السياسي في المجتمع المصري.

ب - محاولة اختبار نظرية الجودة الاجتماعية من خلال واقع المجتمع المصري في ضوءاختبار أحد أبعادها متمثلاً في بُعد الأمن الاجتماعي الاقتصادي.

ج - سد ثغرات الدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع، والبناء على النتائج التي توصلت إليها هذة الدراسات.

أهداف الدراسة :

في ضوء الاعتبارات السابقة التي أوضحناها من خلال مشكلة الدراسة وأهميتها، يمكن إجمال أهداف الدراسة فيما يأتي:

١- الكشف عن مستويات الأمن الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع المصري قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م.

٢- التعرف على انعكاسات الأمن الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع المصري قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م على حالة الحراك السياسي وملامحه.

٣- التعرف على انعكاسات ثورة ٢٥ يناير على مستويات الأمن الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع المصري حتى ٣٠ يونيه ٢٠١٣م.

٤- التعرف على واقع الأمن الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع المصري بعد ثورة ٣٠ يونيه ٢٠١٣م.

تساؤلات الدراسة :

يطرح الباحث مجموعة من التساؤلات التي يحاول الإجابة عليها من خلال هذه الدراسة، وتتمثل هذه التساؤلات في الآتي:

١- ما مستويات الأمن الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع المصري في الفترة من ٢٠٠٥م حتى ٢٠١١م؟

٢- ما انعكاسات الأمن الاجتماعي الاقتصادي على حالة الحراك السياسي في المجتمع المصري قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م؟

٣- ما انعكاسات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م على مستويات الأمن الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع المصري حتى ثورة ٣٠ يونيه ٢٠١٣م؟

٤- ما واقع الأمن الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع المصري بعد ثورة ٣٠ يونيه ٢٠١٣م. حتى ٢٠١٩م؟

مفهومات الدراسة :

من الضروري عند إجراء أي دراسة التعرف على آراء العلماء حول المفهومات المتعلقة بموضوع الدراسة، وكذلك عرض المفهومات الإجرائية التي ينطلق منها الباحث في ، وتتمثل مفهومات الدراسة التالية في الآتي:

١- مفهوم الحراك السياسي:

يشير المعنى العام لكلمة حركة Movement إلى سلسلة الأفعال والجهود التي يقوم بها عدد من الأشخاص من أجل تحقيق هدف معين. غير أن الاستعمال الفعلي لهذه الكلمة قد يشير إلى معاني عديدة، وبغض النظر عن المعاني الخاصة التي يقصدها العلماء الاجتماعيون حينما يستخدمون الحركة، فإن الهدف النهائي هو إبراز الجهود التي تبذلها الجماعات والطبقات الاجتماعية من أجل تحقيق غايات خاصة. ولقد أوضح (ريموند وليامز) في مؤلفه الشهير "الثقافة والمجتمع" أن مفهوم الحركة هو أحد المفاهيم الإستراتيجية في العلوم الاجتماعية، في ذلك شأن مفاهيم الصناعة، والديمقراطية، والثقافة، والطبقة. فالحركة بهذا المعنى تمثل وسيلة لاكتشاف طبيعة التغيرات المادية والثقافية التي تطرأ على أي مجتمع من المجتمعات(١).

وقد عرف (هربرت بلومر) الحراك السياسي بأنه "النشاط الاجتماعي الذي يأخذ التصورات والمشاعر، ويصبح تدريجياً معبراً عن أشكال من الاعتقاد والسلوك الجمعي التي لا تجد منافذ للتعبير عن مطالبها فتتخذ حركة تهدم الأنماط الاجتماعية الموجودة وتستبدلها بأخرى تتفق مع مصالحها، ويعرفها أيضاً في موضع آخر بأنها "أفعال جماعية لإقامة نظام جديد للحياة"(٢). أما (هيبرل) فقد عرف الحراك السياسي بأنه "سلوك جمعي تكون بدايته في ظروف من القلق، ويستمد قوته الدافعة من السخط على النظام الاجتماعي، ويبحث عن نسق جديد للعلاقات الاجتماعية والحياة"، أي أنه يهدف إلى إحداث تغييرات راديكالية في النظام الاجتماعي العام وبخاصة في مجالات توزيع الثروة(٣).

كما يعرف (آلان سكوت Alan Scot) الحراك السياسي بأنه "فعل جماعي ينشأ عن أفراد يعون أن لهم مصالح ، ويدركون هوية خاصة لهم هي جزء من هوية عامة، ويمتلكون تعبئة جماهيرية أو بمقدورهم التهديد بها، وهي المصدر الذي تنشأ عنه شرعيتهم الاجتماعية، ومن ثم القوة التي يمتلكونها وينشغلون بتغيير أو حماية المجتمع أو بالموقع النسبي لجماعتهم فيه". ويؤكد (سكوت) على أن الحركات الاجتماعية هي انخراط في الهوية، كما أنها معالجة مبنية على الوعي الذاتي للرموز وتحدي القيم(٤). ويعرف الحراك السياسي بأنه "تلك الجهود المنظمة التي

يبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع، أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقتراباً من القيم العليا التي تؤمن بها المواطن"[٥].

أما (عاطف غيث) فيعرف الحراك السياسي بأنه "الجهدالمستمر الذي تبذله جماعة اجتماعية معينة من أجل الوصول إلى مجموعة أهداف مشتركة ويتجه هذا الجهد نحو تعديل أو تغيير وضع اجتماعي قائم"[٦].

والتعريف الذي ستأخذ به الدراسة لمفهوم الحراك السياسي هو تلك الجهود التي تبذلها مجموعة كبيرة نسبياً من الأفراد بهدف إحداث التغيير السياسى في المجتمع، رغبة في تغيير الأوضاع والسياسات القائمة نتيجة وجود خلل في البناء الاجتماعى القائم".

٢- مفهوم الأمن الاجتماعي الاقتصادي:

يشير مفهوم الأمن الاجتماعي الاقتصادي في مقابل انعدام الأمن إلى "الطريقة التي يتم فيها مقابلة الاحتياجات الأساسية للمواطنين - المرتبطة ببقائهم - من قبل الأنظمة المسئولة عن خدمات الرعاية الاجتماعية، حيث توفير الحماية من الفقر والبطالة وغيرها من أشكال الحرمان المادي[٧]. وبعبارة أخرى يشير مفهوم الأمن الاجتماعي الاقتصادي إلى درجة سيطرة المواطنين على الموارد المادية وغير المادية عبر الزمن في سياق العلاقات الاجتماعية[٨]. كما يشير مفهوم الأمن الاجتماعي الاقتصادي إلى الطريقة التي تكون فيها الاحتياجات الأساسية للمواطنين المتعلقة بوجودهم اليومي يتم تناولها من خلال مختلف الأنظمة المسئولة عن توفيرها.

مما سبق يمكن تعريف الأمن الاجتماعي الاقتصادي على أنه: الحالة التي يشعر فيها المواطن بتلبية احتياجاته من قبل أنظمة الدولة الرسمية، وذلك في مجال الموارد المالية، والعمل، والسكن، والصحة، بشرط أن تكون ذات جودة تُحدد وفقاً لمدى كفاية دخل الأسرة، ومدى توافر فرص العمل وملاءمة ظروف العمل مع الدخل، ومدى توافر المرافق داخل السكن، وتمتع جميع المواطنين بخدمات الرعاية الصحية، والحصول على فرص عمل بشهادة تعليمية أو بدونها، وضمان الحصول على كل تلك الخدمات المقدمة له مهما حدث من تغيرات في المجتمع.

٣ - مفهوم النخبة :

النخبة في معناها العام تدل على مجموعة من الأشخاص الذين يحتلون مراكزا مرموقة في المجتمع، وفي نطاق أضيق تدل على الاشخاص التي اكتسبت شهرة في مجال معين، وقد تطلق على وجهة التخصص للإشارة إلى الأقلية الحاكمة و الفئات التي يختار منها أفراد هذه الطبقة[٩].

ويتم تناولها أيضاً باعتبارها فئات تمارس السلطة مباشرة، حيث تكون في وضع تؤثر فيه بشدة في عملية صنع القرار، ويعرف باريتو النخبة بأنها مجموع الناس الذين يظهرون صفات استثنائية ويثبتون تمتعهم بكفاءات فى

بعض المجالات أو بعض النشاطات كما تعرف بأنها تلك المجموعة من الأفراد التي تملك قدراً من التأثير أكثر من الآخرين ويغيب عن هذا التعريف الوضوح لمفهوم السلطة، بحيث أن السلطة قد تعني في بعض الأحيان قدرة الأشخاص على التأثير في أشخاص آخرين وأيضاً القدرة على التأثير في صنع القرار(١٠). ويؤكد "زايد" على أن مفهوم النخبة لم يعد قاصراً على جماعة مختارة من الناس يمارسون السياسة. يعني ذلك أن المفهوم لم يعد يشير إلى تلك الجماعة التي تدير السياسة، بل أصبح يشير إلى جماعات مختلفة أفقية ورأسية، ومن هنا فإننا لا نتحدث عن نخبة سياسية واحدة، وإنما عن نخب سياسية .. كما يؤكد على أن النخب السياسية تدور في فلك النخبة المركزية وتبتعد النخب السياسية أو تقترب من النخبة المركزية في توجهاتها في ضوء المصالح التي تحرك النخبة، وفي ضوء طبيعة التوجه السياسي للنخبة المركزية الذي يتغير عبر الزمن(١١).

٤- النخبة المثقفة :

ينظر إليهم بصفة عامة على أنهم يشكلون الجماعة الأصغر التي تتألف من أولئك الذين يساهمون في ابتكار ونقل وتنفيذ الأفكار، مثل الفنانين/العلماء/المفكرين/المتخصصين في النظرية الاجتماعية والمعلقين السياسيين/المندوبين/الصحفيين، والخصائص المميزة لها واضحة و يشير بوتومور إلى أن المثقفين يوجدون في كل المجتمعات سواء متحضرة أو غير متحضرة إلا أن أهميتهم الاجتماعية ووظائفهم تختلف اختلافاً ملحوظاً وقد تكون هذه الطبقة أقرب إلى النخبة الحاكمة. ويبقى مصطلح نخبة من المصطلحات التي لم يجد لها المفكرون الاجتماعيون مفهوماً محدداً، وتضم النخبة الأقلية من الموهوبين والأثرياء، وتتشكل من جماعات بكونها أفراد متميزون(١٢).

والنخبة كأحد فئات الجمهور العام تتميز بمستوى تعليمي مرتفع يؤدي إلى مستوى مرتفع من المعرفة اعتادت على النقاش والنقد وتقليب أوجه الأمور قبل تكوين آرائها والتي تتكون نتيجة لحصولهم على المعلومات التي تعتبر عنصر لا غنى عنه في أي نشاط إنساني سواء أكان سياسياً،اقتصادياً، عسكرياً، علمياً، أو ترفيهياً(١٣).

ينظر للنخبة المثقفة إجرائياً بأنهاهذة الجماعة التي تتألف من الأفراد الذين يساهمون في الابتكار والإبداع، ويشير بوتومور إلى أن هؤلاء المثقفين يوجدون في كل المجتمعات المتحضرة أو غير متحضرة إلا أن أهميتهم الاجتماعية تختلف وفقاً لدرجة اهتمام المجتمع بهم، وأحياناً تكون هذه النخبة قريبة من السلطة الحاكمة، ومن بين هؤلاء السادة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات.

التوجه النظري للدراسة:

تنطلق هذه الدراسة في ضوء التكامل النظري بين نظرتي (هيكل الفرص السياسية) و(الجودة الاجتماعية) بهدف بلورة بعض القضايا التي تتعلق بموضوع الحراك السياسي والأمن الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع المصري، وذلك على النحو الآتي:

١- نظرية هيكل الفرص السياسية:

يمثل مفهوم الفرصة السياسية أحد المفاهيم المركزية في دراسة الحراك السياسي والذي أطلقه (ايسنجر) لأول مرة عام ١٩٧٣م، حيث كان يعني به درجة من الانفتاح من جانب النظام السياسي تجاه التحديات التي تواجه الحراك السياسي.

حيث مفهوم الفرصة السياسية يتحدد عبر أربعة عناصر هي:

أ - التماسك المجتمعي والقومي ومدى قدرة المعارضة على التأثير فيه.

ب - البنى المؤسسية للنظام السياسي والفجوة بين المدخلات والمخرجات ما يمكن أن نطلق عليه كفاءة النظام السياسي وقدرته على السيطرة والضبط.

ج - الإستراتيجيات غير الرسمية التي تتخذها الدولة اثناء الممارسة، والتي قد تختلف عن القوانين والإجراءات الرسمية.

د - تماسك النخبة التي تمثل النظام السياسي.

وتقوم هذه النظرية على المسلمات التالية:

- أن الحركة الاجتماعية تتأثر بوجود فرص سياسية ملائمة وعدم وجود عوائق تحد من قدرتها على الحركة أكثر من تأثرها بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية المحيطة.

- أن هيكل الفرص هو عملية مزدوجة يبرز فيها دور الجماعات كفاعل في تغيير الوضع عن طريق ما تقوم به من ممارسات وأنشطة عملية، وليس فقط من خلال ما ترفعه من شعارات، وأهداف معلنة، ومن هنا يتضح دور الجماعة كقوة وقد حدد (تارو سيدني) أربعة عناصر ومقومات لهيكل الفرص السياسية وهي: انفتاح النظام السياسي، تغير التحالفات، حالة النخبة السياسية (الانقسام - الحلفاء)، وجود القمع أو غيابه[١٤].

٢- نظرية الجودة الاجتماعية:

تحددت نظرية الجودة الاجتماعية في ثلاث مجموعات من العوامل التى تتعلق بالجوانب الموضوعية Objective، والذاتية Subjective، والمعيارية Normative للحياة اليومية. فالجانب الموضوعي من الحياة يرتبط بما يطلق عليه بالعوامل الشرطية Conditional Factors للجودة الاجتماعية وهو يُعد سلسلة متصلة مكونة من الأمن الاقتصادي، في مقابل انعدام الأمن الاجتماعي الاقتصادي، في مقابل الاستبعاد الاجتماعي والتماسك الاجتماعي، في مقابل الأنومي، والتمكين الاجتماعي، في مقابل عدم التمكين. أما الجانب الذاتي للحياة ،

والذي يطلق عليه بالعوامل المؤسسية هي: الأمن الشخصي ، والاعتراف الاجتماعي ، الاستجابة الاجتماعية، القدرات الشخصية. أما العوامل المعيارية فهي متصلة، بالعوامل الشرطية والعوامل المؤسسية وهي كالآتي: العدالة الاجتماعية ، وهي تركز على الأمن الاجتماعي الاقتصادي عبر الأمن الشخصي، وهو يرتكز على التماسك الاجتماعي عبر الاعتراف الاجتماعي، والمواطنة القائمة على أسس ديموقراطية، وهي ترتكز على الاندماج الاجتماعي عبر الاستجابة الاجتماعية، والكرامة الإنسانية ، والتي ترتكز على التمكين الاجتماعي عبر القدرات الشخصية[١٥].

الدراسات السابقة :

١- دراسة: Christina Neumayer & Celina Raffl بعنوان: الفيس بوك والحركات الاحتجاجية[١٦]:

تهدف هذه الدراسة إلى كيفية توظيف ما يعرف بالفيسبوك على شبكة الإنترنت لخدمة ظاهرة الاحتجاجات، تناولت الدراسة الكثير من المسيرات على شبكة الإنترنت في أكثر من ١٦٥ مدينة عبر مختلف أنحاء العالم والتي شارك فيها ٢٠٠٠٠٠٠ محتج فى مختلف أنحاء العالم، كما تناول الباحث بالتحليل العديد من الاحتجاجات التي تنادي بلا مزيد من عمليات الاختطاف، لا مزيد من الأكاذيب، لا مزيد من القتل. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ -الحركات الاجتماعية لديها القدرة على تعزيز النشاط السياسي من المحلي إلى الصعيد العالمي.

ب - استخدام الشبكات الاجتماعية للاحتجاج السياسي أو المشاركة يعتمد على الأيديولوجيات والسياقات الثقافية والسياسية لمستخدميه.

٢- دراسة: شحاته صيام بعنوان: ثقافة الاحتجاج من الصمت إلى العصيان[١٧]:

تهدف إلى التعرف على أسباب الاحتجاج في الواقع المصري في الفترة من (٢٠٠٣-٢٠٠٨) وذلك على عينة من المحتجين والمشاركين في المظاهرات. وخلصت الدراسة إلى ما يلي:

أ - بالرغم من تعدد أنماط الاحتجاج الممتدة من (إضراب - اعتصام) وصولاً إلى العصيان المدني إلا أنها مازالت في بواكير عهدها، وتتسم بالبعد عن الممارسة الحقيقية والوحدة العضوية، فهي أقرب إلى الفوران الشعبي.

ب - إن الحركة الاحتجاجية التي عرفتها مصر منذ عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٨ هي نتاج لسوء الأوضاع الاجتماعية والسياسية من ناحية، وضعف التنظيمات النقابية وغياب الاستقلال عنها من ناحية أخرى.

ج - أوضحت حالات للاحتجاج عن وحدة القوى الاجتماعية وعدم شيوع العنصرية أو الإثنية فيها.

٣- دراسة: عماد صيام بعنوان: الاحتجاجات السلمية في مصر ومجتمع مدني جديد(١٨):

تهدف الدراسة إلى رصد الاحتجاج السلمي في المجتمع المصري من خلال التعرف على حجم المشاركة في الأنشطة الاحتجاجية وطبيعة القوى المشاركة فيها والأسباب الدافعة لخروج تلك القوى المختلفة للاحتجاج. وقد تم ذلك في إطار اختيار عينة عشوائية من الجرائد المصرية (البديل/الدستور/المصري اليوم) في الفترة من أكتوبر ٢٠٠٥حتى يناير ٢٠٠٩ بواقع ١٣٣١ نشاطاً احتجاجياً خلال تلك الفترة. وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج وهي:

أ - إن ثقافة الاحتجاج في مصر أصبحت في طريقها إلى الانتشار خارج العاصمة.

ب - تنوع مستويات المشاركة في الاحتجاجية من نشاط يقوم به فرد إلى أنشطة جماعية تضم أفراد يجمعهم نفس الهدف، وهو ما يعني أن الاحتجاجات السلمية هي السمة المميزة لحالة الحراك السياسي الذي يشهده المجتمع المصري.

ج - تنوع القوى الاجتماعية المشاركة في الأنشطة الاحتجاجية حيث تضم (العمال - الطلاب - الفلاحين - موظفي الدولة - سكان المناطق العشوائية والقرى الفقيرة - أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة.

د - كشفت الدراسة عن اتساع نطاق وتنوع الأسباب الدافعة لخروج الفئات الاجتماعية المختلفة للاحتجاج وتجاوزها فقط للمطالب الاقتصادية إلى الاحتجاج ضد (انتهاكات حقوق الإنسان في مصر، الفساد وزيادة الضرائب والرسوم وأشكال الجباية المختلفة، نزع ملكية الأراضي الزراعية، سوء استخدام السلطة والقوانين المقيدة للحريات العامة، مع المطالبة بالخدمات الأساسية حق التعليم والعمل المناسب والرعاية الصحية، تعديل الدستور، واستقلال الجامعات والقضاء).

٤- دراسة: وحيد الدسوقي بعنوان: التقرير الصحفي الخامس آهات واعتصامات: رؤية تحليلية من واقع الجرائد المصرية للفترة من يناير إلى ديسمبر ٢٠٠٨(١٩):

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الصورة المقدمة من الاعتصامات في مصر في عينة من الصحف القومية والخاصة والحزبية، كما تعني بدراسة المحددات المؤثر فيها واتساقاً مع هذا الهدف عرضتالدراسة عدد من التساؤلات وهي:

أ - ما أسباب الاحتجاجات في مصر؟

ب - ما هي ملامح الإضرابات والاحتجاجات في مصر؟

ج - ما الجوانب السلبية والإيجابية في تلك الإضرابات والاعتصامات؟

وتوصلت الدراسة غلى عدد من النتائج وهي كما يلي:

أ - تفاعلت عدة أسباب في تأجج الإضرابات والاحتجاجات في مصر منها تغير دور الدولة من دولة راعية للعمال إلى دولة بيزنس، بالإضافة إلى وصول قاطرة الخصخصة إلى مصر، بالإضافة إلى أن الإضرابات هي نتاج لحالة الحراك السياسي التي شهدتها مصر خلال عامي ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

ب - بالرغم من أن موجة الاحتجاج الاجتماعي في مصر الآن عارمة، إلا أنها تجري في جزر صغيرة منعزلة لا تنشئ روابط بينها. أما الملمح الثاني المميزهو تعاظم الدور النسائي فيها.

ج - ثمة كثافة في التغطية الصحفية لأخبار الإضرابات من قبل الصحف الخاصة أولاً، فالحزبية ثانياً، في حين أغفلت ذلك الصحف القومية.

٥ - دراسة: أحمد بهاء الدين بعنوان: الحركات الاحتجاجية الجديدة في مصر(٢٠):

تهدف الدراسة إلى تناول حركة الاحتجاجات الشعبية كظاهرة بدأت تنتشر في مصر على نطاق واسع بالتطبيق على حركة كفاية الشعبية وكيف شاركت مختلف المستويات في هذه الحركة والتي انتقلت من أفراد الطبقة الوسطى إلى الطبقات الفقيرة كالعمال، كما تعرض الباحث لمعظم الحركات التي حدثت في مصر مثل حركة منتصف يوليو، وحركة عمال غزل المحلة، وغيرها. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج:

أ - أن وجود هذه الاحتجاجات ومعالجة وسال الإعلام ينقل مصر لوضع جديد يتمتع بقدر من الحرية والديمقراطية.

ب - رصد الباحث الاحتجاجات التي حدثت في مصر ووجد أن هناك ٢٨٣ احتجاج، من بينهم ١٧ مسيرة، ٨٥ اعتصام، ٦٦ إضراب بالإضافة عشرات من الأنشطة الاحتجاجية من قبل سكان العشوائيات.

ج - أهم القضايا المسببة للاحتجاج توفير السكن والكهرباء في بعض المناطق، وتحويل الوظائف من وظائف مؤقتة إلى دائمة.

٦- دراسة: Txema Ramirez de la Piscina بعنوان: أشكال الاتصال الحديثة والتقليدية والحركات الاحتجاجية(٢١):

تهدف هذه الدراسة إلى تناول ظاهرة الاحتجاجات في ظل الاتصال وكيف أن الفساد السياسي والاقتصادي كان له أبعاد في نمو هذه الظاهرة، وساعد على ظهور حركات احتجاجية غير من أهم سماتها الذاتية والتحرر

الاجتماعي والمواطنة، وكيف أن ظهور شبكة الإنترنت ساعدت على تصعيد هذه الاحتجاجات من خلال المدونات. وتوصلت الدراسة غلى:

أ - أن الحركات الاجتماعية وسيلة لبناء المجال العام، وأن تطور وسائل الاتصال ساعد هذه الحركات الاجتماعية على تحقيق أهدافها، وساعدت على تحقيق المشاركة بين المحتجين والصحفيين المعالجين للقضية.

ب - ساعدت شبكة الإنترنت في لفت وسائل الإعلام التقليدية للقضايا وتناولها بقدر من الجرأة والإبداع، كما أن استخدام التكنولوجيا ساعد على الوصول لقطاع عريض من الجمهور، كما ساعد على التغلب على ظاهرة التهميش.

٧- دراسة: Daniel J. Myers بعنوان: وسائل الاتصال والإعلام والحركات الاحتجاجية(٢٢):

تهدف هذه الدراسة إلى تناول وسائل الإعلام في معالجة ظاهرة الاحتجاجات الاجتماعية من خلال دراسة مقارنة لمعالجة الظاهرة في الصحافة والتلفزيون وشبكة الإنترنت، بالإضافة إلى التعرف على ما يميز شبكة الإنترنت وما تتمتع من حرية وانتشار عن الوسائل التقليدية، وهل اختلفت معالجة القضية باختلاف الوسيلة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنة على الرغم من أن شبكة الإنترنت ساهمت في خدمة ومعالجة قضية الاحتجاجات الاجتماعية بشكل تفوق على الصحف لما تتمتع به من انتشار وعدم وجود رقابة في تناول الظاهرة إلا أن انخفاض المستوى الاجتماعي والتعليمي من أهم العوائق لهذه الوسيلة.

٨- دراسة: Pamela E. Oliver, Jorgecadena-roa and Kelley D. Strawn بعنوان: الاتجاهات الحديثة في دراسة الاحتجاجات والحركات الاجتماعية(٢٣):

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة أربعة اتجاهات في دراسة الحركات الاجتماعية: توسيع قاعدة حالة ما وراء الإصلاح الاجتماعي في أوربا وأمريكا ليشمل مناطق أخرى وأنواع الحركة، دمج ظاهرة الاحتجاج مع السياسة المؤسسية والتركيز على الآليات بدلاً من الأسباب والنتائج، التركيز المتزايد على الأحداث ، الآثار النفسية والثقافية للحركات. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه لابد أن ينظر إلى الاحتجاج باعتباره وسيلة من أجل الديمقراطية وأداة قوية المساواة والعدالة للتوليد السياسية، وذلك منذ بدء ظهور الحركات الاحتجاجية منذ عام ١٩٥٠م.

٩- دراسة: Probhu, K. Seeta بعنوان: الأمن الاجتماعي الاقتصادي من منظور واسع(٢٤):

تناول الدراسة تعريف الأمن الاجتماعي من منظور واسع، على عكس الأمن الاجتماعي الذي يرتبط تقليدياً - بمن يعملون في القطاع الرسمي، مما يجعل هذا غير كاف في المواقف الذي يكون فيها التشغيل Employment، في القطاع الرسمي، محدوداً، وعندما يكون الفقر منتشراً على نطاق واسع، وذلك في الهند، ولذلك تركز الدراسة

على التدابير المؤسسية تعزز القدرات الاجتماعية والتي ترتكز على الأمن الاجتماعي الاقتصادي والتي تُمكّن القطاعات من السكان من البقاء، وتركز الدراسة على أن الحكومة والمجتمع المحلي يمثلان الركيزتين الأساسيتين واللتين يجب أن تكونان قويتين من أجل مقابلة الحاجات الحقيقية للأمن الاجتماعي الاقتصادي للجماهير وخاصة أثناء الإصلاحات ، وقد استخدمت الدراسة إطاراً نظرياً يجمع بين مفهومي الأمن الاجتماعي والأمن والاجتماعي الاقتصادي. واعتمدت الدراسة على بيانات إمبريقية على مدار ٢٥ عاماً في فترة زمنية من عام ١٩٧٠م/١٩٧١م - ١٩٩٤م/١٩٩٥م. لقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

١- يُعد تحقيق الأمن الاجتماعي الاقتصادي، من مسئولية كل من الحكومة والمجتمع المحلي بشكل أكبر، يجب تقويتها من أجل تلبية حاجات الأفراد حيث إن الإخفاق في الاستجابة لمعاناة العمال تؤدي لمخاطر الاضطرابات الاجتماعية مما يؤدي إلى تقويض استمرارية الإصلاحات الاقتصادية.

٢- يمكن إيجاد حلول فعّالة من حيث التكلفة فيما يتعلق بتحقيق الأمن الاجتماعي الاقتصادي من خلال توفير ودمج الأمن الاجتماعي الاقتصادي في برامج داخل الحكومة، وكذلك عبر منظمات مختلفة تساهم في تحقيق ذلك. فالتكامل أو التآزر وتضافر الجهود هي المتطلبات في إصلاح نظام الأمن الاجتماعي الاقتصادي.

١٠- دراسة: Dasgupta, Sukti بعنوان: تنظيم الأمن الاجتماعي الاقتصادي في الهند[٢٥]:

تتناول الدراسة حالة الأمن الاجتماعي الاقتصادي للنساء ذوات الدخول المنخفضة اللاتي يعملن في نطاق الاقتصاد غير الرسمي في الهند، تركز الدراسة على أهمية تمثيلهن بالتصويت في أماكن أعمالهن، وذلك لتحسين حالتهن الاجتماعية الاقتصادية. تذهب الدراسة إلى أن العاملات، في القطاع غير الرسمي، يعانين من فرص أقل للوصول للحماية الاجتماعية. وقد استخدمت الدراسة مفهوم الأمن الاجتماعي الاقتصادي في تفسير أوضاع المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي في الهند، جمعت الدراسة بين الأسلوب الكمي والكيفي، استخدمت الدراسة منهجية دراسة الحالة لحالات توصلوا إليها من مؤسسة المرأة للتمكين الذاتي والمسح الاجتماعي لأمن الأفراد، وذلك خلال التعاون مع منظمة العمل الدولية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

١- يُعد التنظيم ضرورياً من أجل التمكين، يمثل صوت أعضائها، ويُعد خطوة أولى لتحقيق التمثيل بالتصويت حيث يُمكّن الأعضاء داخل المؤسسة الفعّالة في التعبير عن احتياجاتهم. وبالتالي يكون على المؤسسة، التي ينتمي إليها هؤلاء الأفراد، دور في إبلاغ وإعلام أعضائها بحقوقهم وواجباتهم وبالهدف من وجود تلك المؤسسة.

٢- إتباع المدخل الشمولي في دراسة أوضاع المرأة العاملة، في القطاع غير الرسمي، يُمكّن تحقيق الأمن الأساسي لهم، فالتمكين السياسي والاقتصادي يجب أن يكوناً من أجل تحقيق أي تغيير مادي أو غير مادي حقيقي في حياة المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي.

١١- دراسة: عماد صيام بعنوان: منظمات المجتمع المدني وقضية المواطنة: إستراتيجيات التناول وزوايا الاهتمام(٢٦):

تتناول الدراسة أوضاع أبرز منظمات المجتمع المدني ذات الطابع الدفاعي في مصر، والتي تهتم بالدفاع عن حقوق المواطنة بشكل عام. اعتمدت الدراسة على مفهومي المواطنة والمجتمع المدني في تأصيل موضوع البحث. كما اعتمدت الدراسة على التتبع التاريخي لمفهوم المواطنة في التاريخ المصري الحديث، والاعتماد على تتبع أعمال منظمات المجتمع المدني داخل مصر من بيانات و صحف أو مجلات دورية أو تقارير و تنظيم مؤتمرات وورش عمل من أنشطة قامت بها تلك المنظمات. ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

١- تشكل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أقل اهتماماً على صعيد الحركة الواقعية لمنظمات المجتمع المدني في مصر، فباستثناء مركز الأرض الذي يقدم رصداً للانتهاكات التي يعاني منها الفلاح المصري، ويقدم بعض المساعدة القانونية، بالإضافة إلى مركز الخدمات للمضارين في مجال حقوق العمل، لا يتجاوز المنظمات الأخرى مستوى الدراسات الأكاديمية، فهي في النهاية عاجزة عن أن تتحول إلى قوة فاعلة في الواقع لوقف انتهاك هذه الحقوق.

٢- تنوع الأوضاع القانونية لمنظمات المجتمع المدني بين جمعيات أهلية أو مؤسسات خاصة مسجلة في وزارة الشئون أو شركات مدنية أو مشروعات تعمل في إطار الكنيسة لا يعكس قدراً من الحيوية والتنوع في تنظيم مبادرات المواطنين المصريين، بقدر ما يعكس أزمة حقيقية في حقهم في تأسيس الجمعيات والانضمام لها، يأتي تنوع هذه الأشكال في إطار محاولات الالتفاف على القيود التي يضعها القانون المنظم للعمل الأهلي الذي ينزع لوضع هذه المنظمات تحت سلطة التدخل والرقابة الحكومية.

١٢- دراسة: سارة أشرف بعنوان: الأمن الاجتماعي الاقتصادي والمواطنة النشطة في المجتمع المصري - دراسة سوسيولوجية لتداعيات ثورة ٢٥ يناير(٢٧):

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على انعكاسات الأمن الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م على أوضاع المواطنة المتمثلة في الاحتجاجات والمظاهرات المختلفة، حيث عانى المواطنون من تدني

الخدمات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة مع تردي الأوضاع السياسية في المجتمع المصري. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ - عدم كفاية دخل الأسرة المصرية وعدم تمتعها بالدخل الآمن في المناطق الريفية وفي صعيد مصر.

ب - افتقد المجتمع المصري قبل ثورة ٢٥ يناير للقيم الديمقراطية، لم يتمتع المجتمع بتعددية حزبية حقيقية، بالإضافة لوجود نوع من التمييز تجاه المرأة.

استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة ما يلي:

- تعددت أوجه استفادة الدراسة الراهنة من تلك الدراسات عند استيفاء الجزء النظري أو إعداد الإستراتيجية المنهجية للدراسة.

- استفاد الباحث من تنوع المناهج المستخدمة في تلك الدراسات، مما ساعد الباحث على الاختيار الأمثل للمناهج المستخدمة في الدراسة الراهنة.

- استفاد الباحث من التنوع في الدراسات مما أعطى الباحث الرؤية الكاملة حول موضوع الدراسة من مختلف الجوانب ومعالجة الموضوع سوسيولوجياً.

<u>الإجراءات المنهجية للدراسة:</u>

المنهج :

تستخدم الدراسة المنهج العلمي الذي يهدف إلى دراسة القضايا الاجتماعية بكل دقة وموضوعية، والمنهج العلمي هو مجموعة من المبادئ التي يسترشد بها العلماء في دراستهم للظاهرة الاجتماعية، والتي تحدد الإجراءات التي يقومون بها من أجل الوصول إلى المعرفة الصادقة. وتعتمد الدراسة على أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة وهو أحد الأساليب التي تستخدم في البحوث الاجتماعية لوصل الظاهرة المدروسة، وتصويرها عن طريق جمع معلومات عن المشكلة وتحليلها، وإخضاعها للدراسة الدقيقة، حيث لجأت الدراسة الراهنة إلى اختيار عينة عمدية من الكادر الخاص بجامعتي الزقازيق وبورسعيد في مجموعة من الكليات المتناظره في مختلف الدرجات الجامعية والمراكز الوظيفية وعددها ١٢٣ مفردة، ومن مزايا العينة العمدية أنها مكنت الباحث من التحكم في مفردات متكافئة نسبياً من المبحوثين بطريقة الحصة، وذلك خلال تقسيمها إلى فئات متنوعة الخصائص في كليات الآداب - التربية - العلوم - التجارة، وقد راعى الباحث أن تكون العينة ليس لها أي انتماءات سياسية أو انتماءات لتيارات أو جماعات دينية.

أدوات جمع البيانات:

استطاع الباحث من خلال الخبرات المكتسبة أثناء الدراسة من تطوير وتطويع أدوات جمع البيانات، وفقاً لطبيعة الدراسة فاستخدم الباحث المقابلة والملاحظة، وذلك على النحو التالي:

١- **المقابلة:** هي المحادثات التي تتم بين شخص مع آخر "المقابلات الفردية" أو التي تتم بين شخص ومجموعة أشخاص آخرين "المقابلة الجماعية"، تعتمد الدراسة الحالية على نوعين من المقابلة وهما: المقابلة الفردية والمقابلة الجماعية في جمع البيانات من المبحوثين، اعتمد الباحث على المقابلة الفردية بشكل أكبر من المقابلات الجماعية للحصول على بيانات أكثر دقة، لأن المقابلة الفردية تتسم بسرية الآراء التي يدلوا بها المبحوث و بخصوصية وجهة نظره، واستخدم الباحث الأداة تناسباً مع عينة الدراسة ذات المستوى الثقافي المرتفع حتى يعطي الباحث فرصة لإثراء البحث بخبراتهم حول موضوع الدراسة، من خلال تجميع الآراء المتشابهة وتحليلها في ضوء الدراسات السابقة والإحصاءات الرسمية والاتجاهات النظرية.

٢- **الملاحظة:** باعتبار أن الباحث عايش الواقع الاجتماعي والسياسي قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير و ٣٠ يونيه، وبالتالي سوف تستفيد الدراسة من الخبرة التراكمية لدى الباحث المترتبة على ملاحظته لمظاهر الحراك السياسي في المجتمع المصري، وكذلك واقع الأمن الاجتماعي الاقتصادي حتى الانتهاء من الدراسة.

خصائص العينة:

أولاً: خصائص العينة وفقاً لمتغير النوع :

جدول رقم (١) *خصائص العينة وفقاً لمتغير النوع*

العينة / المتغير	ك	%
ذكر	٦٥	٥٢.٨٥
أنثى	٥٨	٤٧.١٥
الإجمالي	١٢٣	%١٠٠

شكل رقم (١): خصائص العينة وفقاً لمتغير النوع

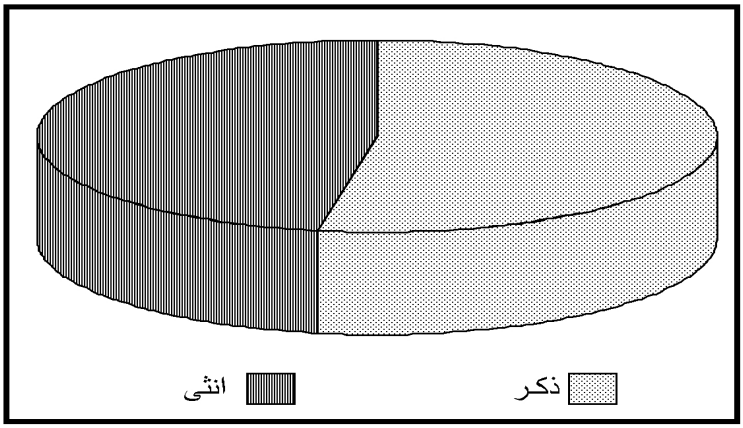

يتضح من تحليل الجدول رقم (١) والشكل رقم (١) أن هناك تقارب بين أفراد العينة من حيث النوع فبلغت نسبة الذكور ٥٢.٨٥% ونسبة الإناث ٤٧.١٥%.

ثانياً: خصائص العينة وفقاً لمتغير الديانة:

جدول رقم (٢) *خصائص العينة وفقاً لمتغير الديانة*

العينة / المتغير	ك	%
مسلم	٨٩	٧٢.٣٥
مسيحي	٣٤	٢٧.٦٥
الإجمالي	١٢٣	%١٠٠

شكل رقم (٢): خصائص العينة وفقاً لمتغير الديانة

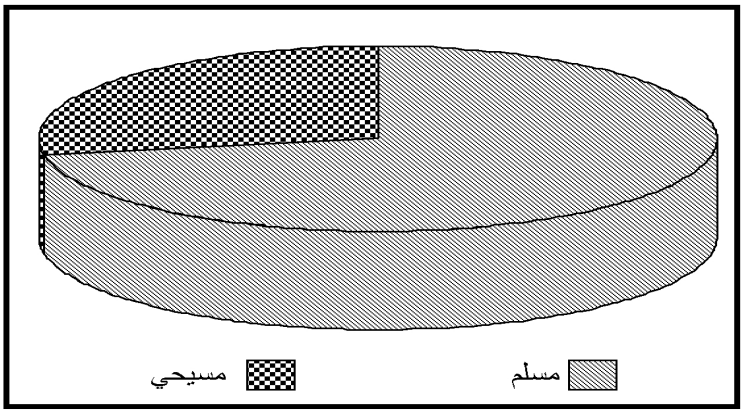

يتبين من تحليل الجدول رقم (٢) والشكل رقم (٢)أن أعضاء هيئة التدريس من الأخوة المسلمين بنسبة ٧٢.٣٥% حين أن أعضاء هيئة التدريس من الأخوة المسيحيين ٢٧.٦٥%، وذلك لأن الواقع الفعلي يشير لكثرة أعضاء هيئة التدريس من المسلمين عن المسيحيين.

ثالثاً: خصائص العينة وفقاً لمتغير السن:

جدول رقم (٣) *خصائص العينة وفقاً لمتغير السن*

العينة / المتغير	ك	%
٣٠ ـ ٤٠	٣٣	٢٦.٨٣
٤٠ ـ ٥٠	١٨	١٤.٦٣
٥٠ ـ ٦٠	٣١	٢٥.٢٠
٦٠ عام فأكثر	٤١	٣٣.٣٣
الإجمالي	١٢٣	%١٠٠

شكل رقم (٣): خصائص العينة وفقاً لمتغير السن

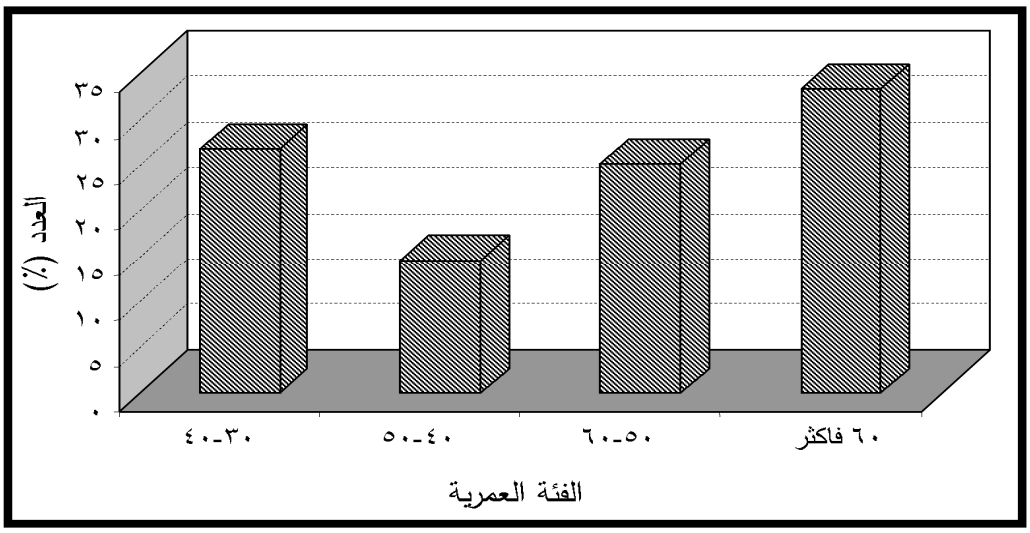

يتضح من تحليل الجدول رقم (٣) والشكل رقم (٣) أن غالبية أفراد العينة في الفئة العمرية من ٦٠ عام فأكثر بنسبة مئوية مقدارها ٣٣.٣٣%، تليها الفئة العمرية من ٣٠ إلى ٤٠ بنسبة مئوية ٢٦.٨٣%، تليها الفئة العمرية من ٥٠ إلى ٦٠ بنسبة مئوية ٢٥.٢٠%، تليها الفئة العمرية من ٤٠ إلى ٥٠ بنسبة مئوية ١٤.٦٣%.

رابعاً: خصائص العينة وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية:

جدول رقم (٤) *خصائص العينة وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية*

العينة / المتغير	ك	%
أعزب	١٦	١٣
متزوج	٢٨	٢٢.٧٦
متزوج ويعول	٧٩	٦٤.٢٢
الإجمالي	١٢٣	%١٠٠

شكل رقم (٤): خصائص العينة وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية

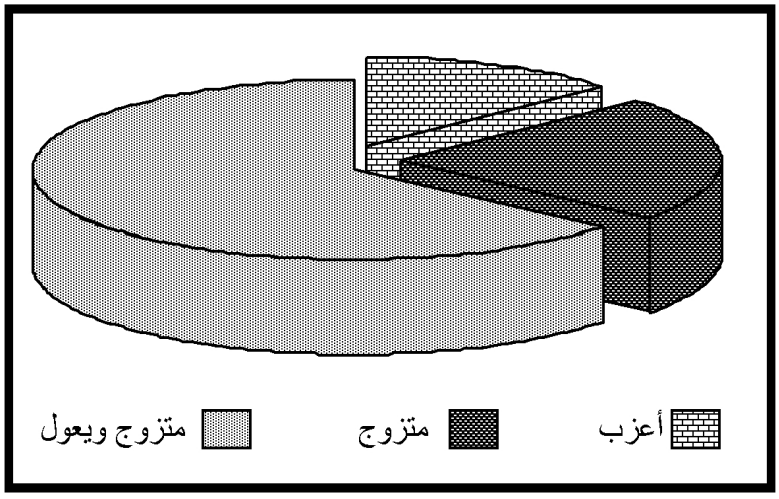

يتبين من تحليل الجدول رقم (٤) والشكل رقم (٤) أن معظم أفراد العينة من فئة متزوج ويعول بنسبة مئوية ٦٤.٢٢%، وهناك نسبة ٢٢.٧٦% من فئة متزوج، تليها نسبة ١٣% من فئة أعزب أو آنسة.

خامساً: خصائص العينة من حيث الدرجة العلمية:

جدول رقم (٥) *خصائص العينة وفقاً لمتغير لدرجة العلمية*

المتغير / العينة	ك	%
مـدرس	٦٥	٥٢.٨٤
أستاذ مساعد	٢٤	١٩.٥١
أسـتاذ	٣٤	٢٧.٦٥
الإجمالي	١٢٣	%١٠٠

شكل رقم (٥): خصائص العينة وفقاً لمتغير لدرجة العلمية

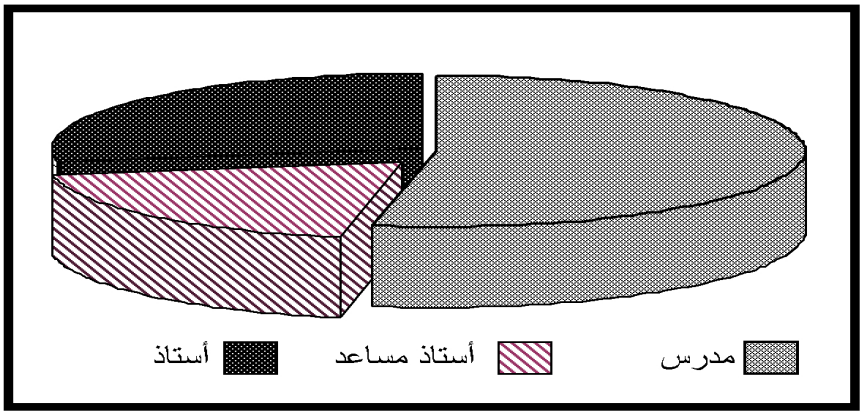

يتضح من تحليل الجدول رقم (٥) والشكل رقم (٥) أن غالبية أفراد العينة من فئة مدرس بنسبة مئوية ٥٢.٨٤%، وهي الحاصلة على درجتي الماجستير والدكتوراه، ثم فئة أستاذ وهي أعلى درجة علمية في الجامعة بنسبة مئوية ٢٧.٦٥% تليها فئة أستاذ مساعد بنسبة مئوية ١٩.٥١%.

سادساً: خصائص العينة من حيث المركز الوظيفي:

جدول رقم (٦) *خصائص العينة وفقاً لمتغير المركز الوظيفي*

المتغير / العينة	ك	%
عضو هيئة تدريس	٩٢	٧٤.٨
رئيس قسم	١٧	١٣.٨٢
وكيل كلية	١١	٨.٩٤
عميد كلية	٢	١.٦٢
نائب رئيس جامعة	١	٠.٨١
الإجمالي	١٢٣	%١٠٠

شكل رقم (٦): خصائص العينة وفقاً لمتغير المركز الوظيفي

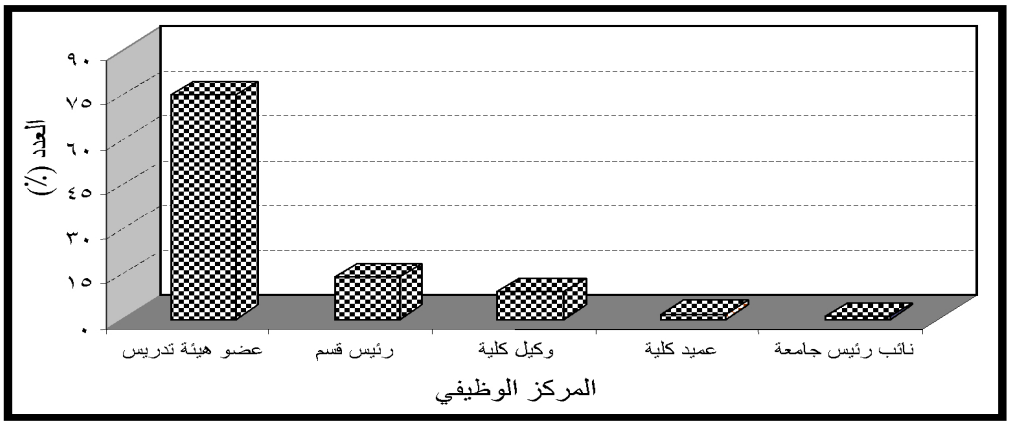

تشير بيانات الجدول رقم (٦) والشكل رقم (٦) إلى ما يلي:

- غالبية أفراد العينة بنسبة مئوية ٧٤.٨% يشغلون وظيفة عضو هيئة تدريس بدرجاتها العلمية المختلفة.
- تليها نسبة ١٣.٨٢% يشغلون منصب رئيس قسم علمي - تليها بنسبة ٨.٩٤% يشغلون منصب وكيل كلية - تليها بنسبة ١.٦٢% في وظيفة عميد كلية، تليها نسبة ٠.٧١% في وظيفة نائب رئيس جامعة.

استطاع الباحث من خلال أسلوب العينة العمدية اختيار أفراد العينة في مختلف المراكز الوظيفية ماعدا وظيفة رئيس جامعة نظراً لكثرة انشغالاته واجتماعاته المستمرة.

الدراسة الميدانية :

أولاً: مستويات الأمن الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع المصري قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م:

جدول رقم (٧) *مستويات الأمن الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع المصري قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م*

م	الاستجابات	ك	%
١-	عدم كفاية الدخل وانعدام المساواة بين الأغنياء والفقراء في الحصول على مكتسبات التنمية	١١٢	%٩١.٠٥
٢-	تفاقم مشكلة العشوائيات وعدم توافر السكن الملائم للمواطنين	١٠٥	%٨٥.٣٦
٣-	عدم تمتع غالبية الأسر الفقيرة بتأمين صحي، بالإضافة لتدني الخدمة المقدمة للأسر المؤمن عليها.	١٠٣	%٨٣.٧٣
٤-	عدم الاهتمام بمصابي العمل سواء في القطاع الحكومي أو الخاص، وارتفاع عدد المتعطلين عن العمل.	١٠١	%٨٢.١١
٥-	ارتفاع نسبة التسرب من التعليم، وكذلك تدني مستوى التعليم الحكومي ومعاناة الأسر بمختلف مستوياتها من الدروس الخصوصية، بالإضافة لمعاناة المجتمع من مشكلة الأمية	٩٨	%٧٩.٦٧
٦-	انتشار الفساد وتحالف السلطة مع الثروة مع احتكار القلة للحياة السياسية والاقتصادية داخل المجتمع	٩٥	%٧٧.٢٣

شكل رقم (٧): مستويات الأمن الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع المصري قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م

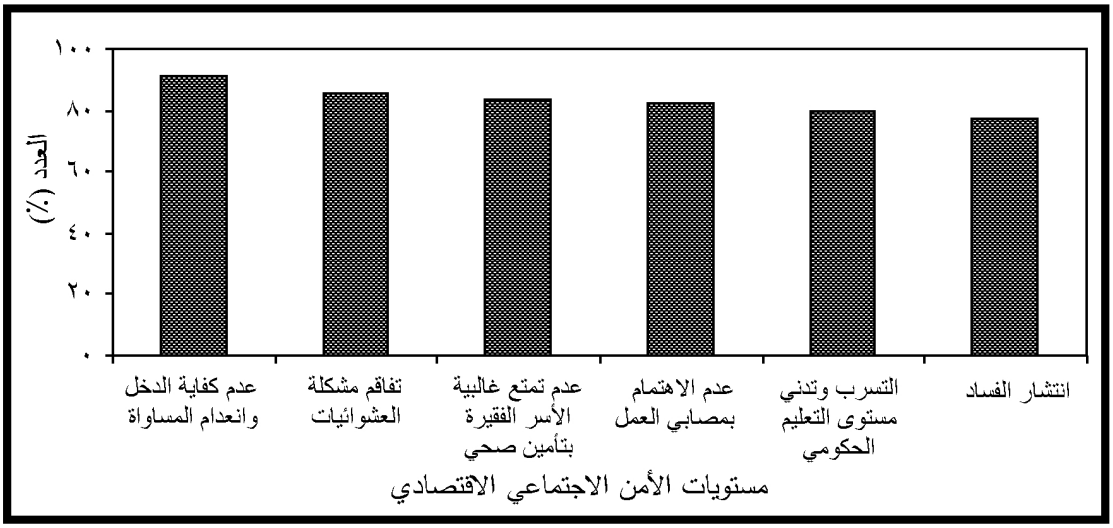

ويمكن تحليل الجدول رقم (٧) والشكل رقم (٧) على النحو الآتي:

توصلت الدراسة إلى أن غالبية أفراد العينة بنسبة مئوية مقدارها ٩١.٠٥ % قد أكدوا على عدم كفاية الدخل وانعدام المساواة بين الأغنياء والفقراء في الحصول على مكتسبات التنمية قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م.

من خلال الإحصاءات حول متوسط الإنفاق السنوي للأسرة، طبقاً لمجموعات الإنفاق، فقد أشار الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن إجمالي الإنفاق العائلي لعام ٢٠٠٨م/٢٠٠٩م وصل إلى ١٧٥٨٥.٢ جنيها، كما أظهرت الإحصاءات وجود فروق بين إجمالي الإنفاق العائلي في الحضر عنه الريف، وفقاً لمتوسط إجمالي الإنفاق، يقل ذلك المتوسط في الريف عنه في الحضر.وفقاً لمجموعات الإنفاق تشير البيانات إلى أن متوسط الإنفاق السنوي للأسرة على الطعام كان الأعلى مقارنة بباقي مجموعات الإنفاق، حيث بلغ متوسط إجمالي الإنفاق على الطعام والشراب ٧٦٥٩.٢ جنيهاً عام ٢٠٠٨م/٢٠٠٩م، حيث تشير البيانات إلى أن استهلاك الخبز والحبوب والخضر في الريف أعلى منه في الحضر، كان استهلاك اللحوم في الحضر أعلى من الاستهلاك في الريف، أما عن باقي مجموعات الطعام والشراب فاقتربت النسبة بين الريف عن الحضر، إن كان الاستهلاك أعلى منه في الحضر عن الاستهلاك في الريف. ثم يأتي الإنفاق على المسكن في المرتبة الثانية بعد الإنفاق على الطعام والشراب ويصل متوسط الإنفاق للأسرة على المسكن إلى ٣٠٩٣.٢ جنيهاعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م[٢٨]. بينما يأتي الإنفاق على الخدمات والرعاية الصحية في المرتبة الثالثة لإجمالي إنفاق الأسرة ، وصلت نسبته إلى ١١١٨.٣ جنيها في العام،

وعن متوسط الإنفاق السنوي للأسرة على الملابس والأقمشة وأغطية القدم فيأتي المرتبة الرابعة للإنفاق حيث وصلت نسبته إلى ١٠٠٦.٩ جنيهاً في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م، ثم يليهم باقي مجموعات الإنفاق[٢٩].

على الرغم من أن المادة ٤ من دستور عام ١٩٧١م الذي كان معمولاً به حتى قيام ثورة ٢٥ يناير كانت تنص على: "يقوم الاقتصاد في جمهورية مصر العربية على تنمية النشاط الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، وكفالة كافة الأشكال المختلفة للملكية، والحفاظ على حقوق العمال"[٣٠] ، تفاقمت أوضاع الفقراء في السنوات الأخيرة لما قبل قيام ثورة ٢٥ يناير، و زادت الفجوة بين الأغنياء والفقراء، كما تزايد الشعور بعدم المساواة في الحصول على مكتسبات التنمية[٣١]. حيث ارتفعت معدلات الفقر في مصر - نسبة السكان تحت خط الفقر - ففي عام ٢٠٠٥م وصلت إلى ١٩.٦%[٣٢].

توصلت الدراسة إلى أن نسبة مئوية مقدارها ٨٥.٣٦% من عينة الدراسة اتفقت على تفاقم مشكلة العشوائيات وعدم توافر السكن الملائم للمواطنين.

حيث تعد مشكلة العشوائيات في المجتمع المصري من المشكلات التي يجب الاهتمام بها نظراً لما لها من انعكاسات اجتماعية واقتصادية تهدد أمن واستقرار المجتمع. يرجع ظهور تلك المشكلة إلى التناقص التدريجي في الوحدات السكنية منخفضة التكلفة في متناول يد الشرائح منخفضة الدخل من السكان، فطبقاً لدراسة قامت بها الهيئة العامة للتخطيط العمراني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن إجمالي حجم سكان العشوائيات فى محافظات الجمهورية قدر بحوالي ٦.٢ ملايين نسمة عام ٢٠٠٥م. وأشارت الدراسة إلى أن محافظة القاهرة تستحوذ ما يقرب من ثلث سكان المناطق العشوائية بنسبة ٣٦% تليها محافظة الجيزة بنسبة ١٣% ثم محافظة القليوبية ١٠%، حيث أن القاهرة الكبرى تستحوذ على ٥٩% من سكان العشوائيات. وطبقاً لنتائج الدراسة والتقرير الصادر عن وزارة التنمية المحلية فإن عدد سكان المناطق العشوائية يقدر في ٢٠٠٧/١/١م بحوالي ١٣ مليون منهم حوالي ٢٣% في محافظة القاهرة و١٥% في محافظة الجيزة و ٩.٤% في محافظة القليوبية[٣٣]. قد ظهرت خطورة العشوائيات، وعدم تمتع القاطنين بها بالسكن الآمن في تعرضها للإزالة في أي وقت بالإضافة إلى تعرضها للانهيار، نتيجة عدم ملاءمتها لشروط البناء السليم والتي ظهرت، بشكل واضح، في حادث الانهيار بمنطقة الدويقة في سبتمبر ٢٠٠٨م[٣٤].

توصلت الدراسة إلى أن نسبة مئوية مقدارها ٨٣.٧٣% من عينة الدراسة اتفقت على عدم تمتع غالبية الأسر الفقيرة بتأمين صحي، بالإضافة لتدني الخدمة المقدمة للأسر المؤمن عليها.

حيث بلغ عدد المؤمن عليهم تأميناً صحياً ٣٦.٧% في عام ٢٠٠٥م. أما عن مدى اشتراك الأفراد في التأمين الصحي - من واقع نتائج العقد الاجتماعي - فقد اتضح تضاؤل نسبة الأفراد الذين يتمتعون بالتأمين الصحي، و بلغت ٣٨.٥% من إجمالي المستجيبين، بلغت نسبة المشتركين في تأمين صحي تابع للمدارس إلى ٦٠.٤% و ٣٠.٣% في تأمين صحي تابع للعمل. وأشارت النتائج أيضاً إلى أن ٦٢.٣% من إجمالي المشتركين في التأمين الصحي لا يستفيدون منه، وخاصة سكان الريف، ترجع أسباب عدم الاستفادة إلى الخدمة غير الجيدة، وعدم الاهتمام بالمرضى[٣٥]. في تقرير آراء أفقر ٢٠% من أرباب الأسر التي شملها مسح العقد الاجتماعي في ٢٠٠٥م، أوضح التقرير غالبية الأسر الفقيرة لا تتمتع بغطاء تأميني بنسبة ٨٠% نتيجة العمل في القطاع غير الرسمي، تحديداً في الريف وإقليم القناة، أو عدم العمل من الأساس في الحضر. وأشارت نتائج مسح العقد الاجتماعي إلى أن ٢٠.٧% من الأفراد المبحوثين غير راضين عن الخدمات في المستشفيات أو الوحدات الصحية بقطاع الصحة بشكل عام، إما لعدم كفاءة الأطباء ٣٠.٧%، أو لمحدودية الخدمة ١٧.١%، و لارتفاع تكاليف العلاج ١٥.٤%[٣٦].

أما عن مشكلات العلاج الحكومي أو التأميني، أشارت نتائج مسح العقد الاجتماعي إلى أن ٣٠% من مشكلات العلاج الحكومي أو التأميني تتمثل في عدم توافر الأدوية، و٢٥.٦% منها يرجع للعناية غير الجيدة والإهمال و استبدال العلاج[٣٧]. وتشير الإحصاءات الرسمية حول علاج المواطنين على نفقة الدولة بالداخل والخارج - وفقاً للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - إلى عدد المرضى الذين عولجوا على نفقة الدولة داخل مصر عام ٢٠٠٥م قد بلغوا ١٢٦٥ مريض بتكلفة مليون و٦٢٥ ألف جنيه، وقد ارتفع هذا العدد حتى بلغ عدد المرضى في عام ٢٠٠٩م إلى ٢١٥٥ مريض بتكلفة ٣ مليون و ٩١٨ ألف جنيه. أما العلاج على نفقة الدولة بالخارج فقد بلغ عدد المرضى ١٤٩ في عام ٢٠٠٥م بتكلفة وصلت إلى ١٣ مليون، وقد اختلف عدد المرضى وتكلفة علاجهم في السنوات التالية حيث بلغ أقصى عدد لهم في عام ٢٠٠٧م وصل عددهم إلى ٢٨٥ مريض بتكلفة ٣٥ مليون جنيه، ثم تراجع العدد مرة أخرى حتى عام ٢٠٠٩م حيث بلغ عددهم ٢٤٠ بتكلفة ٢٧ مليون جنيه[٣٨].

توصلت الدراسة إلى أن نسبة مئوية مقدارها ٨٢.١١% اتفقت على عدم اهتمام الدولة بمصابي العمل سواء في القطاع الحكومي أو الخاص مع ارتفاع عدد المتعطلين عن العمل قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م.

تقدر إصابات العمل في عام ٢٠٠٧م بـ ١٦٣٣٢ إصابة عمل للعاملين في القطاع العام حيث شُفي تماماً ١٥١٢٣ من العاملين، وأصيب بعجز كلي عدد ١٨ عاملاً، وأصيب ٢٨٨ عاملاً بعجز جزئي، أما حالات الوفاة فقد بلغت ٧٦ عاملاً. أما في عام ٢٠٠٨م بلغ إجمالي عدد الإصابات ١٣٦٧ منهم ١٢٣٩٤ حالة شفاء، و١٦ أصيبت بعجز

كلي، و٤٠٤ حالة عجز جزئي، أما حالات الوفاة فبلغت ١١١ حالة وفاة، و٧٥٠ حالة تحت العلاج[٣٩]. في عام ٢٠٠٩م بلغ إجمالي عدد الإصابات ١١٦٨٨ إصابة منهم ١٠٥١١ حالة شفاء، و٣٤ حالة أصيبت بعجز كلي، و٣٣٢ حالة عجز جزئي، وحالات الوفاة فبلغت ١١٤ حالة وفاة، ٦٩٧ حالة تحت العلاج، وفي ٢٠١٠م بلغ إجمالي عدد الإصابات ١٣٦٢٦ إصابة منهم ١٢.٢٨٦ حالة شفاء، و١١ حالة أصيبت بعجز كلي، و٣٥٣ حالة عجز جزئي، أما حالات الوفاة فبلغت ١١٧ حالة وفاة، و٨٥٩ حالة تحت العلاج[٤٠]. بلغت إجمالي إصابات العمل في عام ٢٠٠٧م في القطاع الخاص ٣٥٩٥ إصابة، منهم ٣١٤٥ حالة شفاء تام، و ٤ حالات عجز كلي، ١٣٣ حالة عجز جزئي، أما حالات الوفاة فبلغت ٢٧، و٢٨٦ حالة تحت العلاج. أما في عام ٢٠٠٨م فقد بلغت إجمالي إصابات العمل ٣١٤٤ حالة منهم ٢٨٣٨ حالة شفاء تام، و٦ حالات عجز كلي، و١٠٥ حالة عجز جزئي، أما حالات الوفاة فقد بلغت ٢٩ حالة، ١٦٦ حالة تحت العلاج. وفي عام ٢٠٠٩م فقد بلغت إجمالي إصابات العمل ١٩٧١ حالة منهم ١٧١٨ حالة شفاء تام، و٦ حالات عجز كلي، ٧٥ حالة عجز جزئي، أما حالات الوفاة فقد بلغت ٢٨ حالة، و١٤٤ حالة تحت العلاج. في عام ٢٠١٠م بلغت إجمالي إصابات العمل ٢٨٣١ حالة منهم ٢٥٢٨ حالة شفاء تام، ٢ حالات عجز كلي، و٩٨ حالة عجز جزئي، أما حالات الوفاة فقد بلغت ٢٧ حالة، و١٧٦ حالة تحت العلاج[٤١].

وأشار الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن متوسط ساعات العمل للعاملين الأسبوعية في عام ٢٠٠٨م هو ٥٣ ساعة/الأسبوع في مقابل ٤٠٦ جنيها/أسبوع، بينما كان المتوسط عام ٢٠٠٩م ٥٤ ساعة/الأسبوع في مقابل ٤٥٥ جنيها/الأسبوع، أما في عام ٢٠١٠م كان المتوسط ٥٢ ساعة/الأسبوع في مقابل ٥٤٢ ساعة/أسبوع. بلغ متوسط ساعات العمل للعاملين الأسبوعية في عام ٢٠٠٨م هو ٥٧ ساعة/الأسبوع في مقابل ٢٧٥ جنيها/أسبوع، بينما كان المتوسط في عام ٢٠٠٩م ٥٧ ساعة/الأسبوع في مقابل ٢٩٦ جنيها/الأسبوع، أما في ٢٠١٠م فقد كان المتوسط ٥٨ ساعة/الأسبوع في مقابل ٢٩٩ جنيها/أسبوع. ارتفع عدد المتعطلين عن العمل في الفترة السابقة عن ثورة ٢٥ يناير، وصلت أعداد المتعطلين من نحو ٢.٤ مليون فرد (٩.٤%) عام ٢٠٠٨م/٢٠٠٩م إلى نحو ٣.١% مليون فرد (١١.٨%) في عام ٢٠١٠م/٢٠١١م[٤٢].

توصلت الدراسة إلى أن نسبة مئوية مقدارها ٧٩.٦٧% اتفقت على ارتفاع نسبة التسرب من التعليم، وكذلك تدني مستوى التعليم الحكومي ومعاناة الأسر بمختلف مستوياتها من الدروس الخصوصية، بالإضافة لمعاناة المجتمع من مشكلة الأمية قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م.

حيث يُعد التعليم أحد السلع العامة والخدمات التي تهتم بها في الغالب الحكومات وتكون تحت رعايتها، أو تضعها تحت رقابة صارمة منها، من أجل كل المواطنين. لذلك يُعد التعليم أحد المجالات المهمة للأمن الاجتماعي

الاقتصادي؛ وذلك لوجود صلة بين التعليم وأمن الداخل؛ فالأفراد الأقل تعليماً غالباً ما يقل لديهم مستوى الدخل. فيما يتعلق بالجودة الاجتماعية يُعد التعليم من الوسائل التحقيق الذات، ويتم تعليم الهُويات الجمعية داخل المدارس، بهذه الطريقة يساهم التعليم في تشكيلها. وفقاً لنتائج مسح العقد الاجتماعي ٢٠٠٥م فقد وصلت نسبة التسرب من التعليم الأساسي - الإعدادي فما دونه - حوالي ١٩.٦% من إجمالي المبحوثين، وذلك على الرغم من أن النسبة وفقاً للبيانات الرسمية لم تتعد في التعليم الابتدائي العام إلى ٠.٤٩% في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤م في المرحلة الإعدادية وصلت ٢.٩% من العام نفسه(٤٣).

أما بالنسبة لمن التحقوا بالتعليم وتسربوا منه، فتصل نسبتهم ٢.٣٧% تبلغ نسبة تسرب الذكور من التعليم ٢.٦٧% أما نسبة الإناث فتبلغ ٢.٠٤%. وأشارت الإحصاءات إلى أن أعلى نسبة تسرب كانت بمحافظة مطروح بلغت النسبة ٥.١٥% ممن التحقوا بالتعليم وتسربوا منه فيما بعد(٤٤). وتشكل مصروفات التعليم وبخاصة الدروس الخصوصية عبئاً على الأسرة بمختلف مستوياتها الاقتصادية، وتزيد المشكلة في الطبقة الفقيرة؛ لأن التعليم يحرم هذه الأسر من الدخل الذي يمكن أن يدره الأبناء. قد أشارت نتائج مسح العقد الاجتماعي إلى أن ٢٦.٤% من الأسر التي لديها أفراد بالتعليم الحكومي غير راضيين عما يتلقونه أبنائهم في التعليم الحكومي، بسبب ارتفاع تكلفة التعليم، التي أعدت من أهم الأمور التي لا ترضى عنها الأسر بنسبة ٢٤.٤% هذا بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الدروس الخصوصية بنسبة ٢٣.٩%(٤٥).

كما وصل معدل الأمية في يناير ٢٠٠٦م إلى ٢٩.٦%، وبلغت النسبة بين الذكور حوالي ١٧.١% مقارنة بحوالي ٤٢.٧% للإناث. وتعاني محافظات الوجه القبلي من ارتفاع نسبة الأمية بشكل ملحوظ حيث وصلت إلى حوالي ٤٣.٧% بمحافظة الفيوم لتُعد بذلك أعلى نسبة في جميع المحافظات، كما ترتفع معدلات الأمية في عدد من المحافظات مثل قنا ٣٨.٩% وسوهاج ٣٨.٦% وأسيوط ٣٨.٣%(٤٦). فتشير الإحصاءات الرسمية وفقاً للنتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان عام ٢٠٠٦م إلى أن نسبة عدد الأفراد من ٦ سنوات إلى أقل من ١٨ سنة الذين لم يلتحقوا بالتعليم على مستوى الجمهورية تصل إلى ٥.٧٦% تبلغ تلك النسبة للذكور ٤.٦٥% بينما تصل إلى ٦.٩٥% للإناث(٤٧).

توصلت الدراسة إلى أن نسبة مئوية مقدارها ٧٧.٢٣% اتفقت على انتشار الفساد وتحالف السلطة مع الثروة مع احتكار القلة للحياة السياسية والاقتصادية داخل المجتمع المصري قبل ٢٥ يناير ٢٠١١م.

حيث تميزت فترةقبل الثورة بانتشار الفساد وتحالف السلطة مع الثروة، بالإضافة إلى السلوك الانتهازي لبعض أعضاء نخبة الطبقة الوسطى وسيطرت السلطة الحاكمة في المجتمع، ونخبة الحزب الوطني الديمقراطي على

ثروات مصر،بلغ عدد قضايا الفساد المالي داخل الدولة نحو ٦٣٢٦٩ قضية في ٢٠٠٥م، ووصلت عدد قضايا الاختلاس ٧٠٠٠ قضية في ٢٠٠٩م، قد ارتكبت النخبة السياسية والاقتصادية المتحالفة ٥٨% من هذه القضايا. بالإضافة إلى فئة السماسرة ومرتزقي العمولات. بذلك جمعت هذه الفترة من له سلطة القرار مع من لديه مصلحة أكيدة في نوع القرار الذي يُتخذ، فعلى سبيل المثال تم تعيين ستة وزراء من رجال الأعمال يشرف كل منهم على وزارة وثيقة الصلة بنشاطه الخاص التجاري و الصناعي. ويُعد احتكار القلة للحياة السياسية داخل المجتمع أحد المتغيرات الأساسية المسببة لما يطلق عليه أزمة المواطنة؛ ويؤثر ذلك في المواطنة من ناحيتين: فمن ناحية يؤدي ذلك إلى ما يسمى بالمواطنة غير المتوازنة، وحصول بعض أفراد المجتمع على امتيازات دون القيام بالواجبات المقابلة، مما قد يسمح بتوسيع مساحة الحقوق وتخطي حدود ما هو متاح إلى منطقة الفساد، الأمر الذي يضعف الإعتقاد بالمواطنة. من ناحية أخرى، يؤدي استئثار القلة بمقدرات الوطن إلى حالة من السخط ممن لم يستمتعوا بهذه المقدرات، ويؤدي تراكمه إلى ضعف ارتباط الأغلبية بالوطن والانزواء بعيداً على هامش المجتمع، الأمر الذي يقلل من مساحة المواطنة لديهم، ويعيشون حالة من المواطنة المنقوصة[٤٨].

ثانياً: انعكاسات الأمن الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع المصري قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م على حالة الحراك السياسي وملامحه.

جدول رقم (٨) *انعكاسات الأمن الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع المصري قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م على حالة الحراك السياسي وملامحه*

م	الاستجابات	ك	%
١-	بروز عدد من الحركات الاجتماعية والسياسية مع تصاعد الاحتجاجات الشعبية.	١١٨	%٩٥.٩٣
٢-	تحول الاحتجاجات من المطالب العفوية إلى المطالب الفئوية المرتبطة بزيادة الرواتب والمطالبة بالتعيينات أو بالتأمينات الاجتماعية.	١١٣	%٩١.٨٦
٣-	إضرابات عديدة ومختلفة لموظفي الحكومة وذلك مع تنامي عمليات خصخصة القطاع العام.	١١١	%٩٠.٢٤
٤-	تنوعت الاحتجاجات خلال ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م ما بين تظاهرات واحتجاجات واعتصامات في العديد من القطاعات مثل: القطاع الصحي - قطاع وزارة الثقافة - قطاع الأمن بشركة مصر للطيران - قطاع الصحافة - طلاب الجامعات والتعليم الفني - أمناء الشرطة.	١٠٥	%٨٥.٣٦
٥-	ظهور اللجان الشعبية بسبب حالة الفراغ الأمني أثناء ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م.	١٠٢	%٨٢.٩٢
٦-	ظهور العديد من المبادرات الجماعية والفردية من أجل تحسين مستويات الأمن الاجتماعي الاقتصادي أثناء الفترة الانتقالية، وأيضاً بعد الانتخابات الرئاسية في ٢٠١٢م.	٩٧	%٧٨.٨٦

شكل رقم (٨): انعكاسات الأمن الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع المصري قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م على حالة الحراك السياسي وملامحه

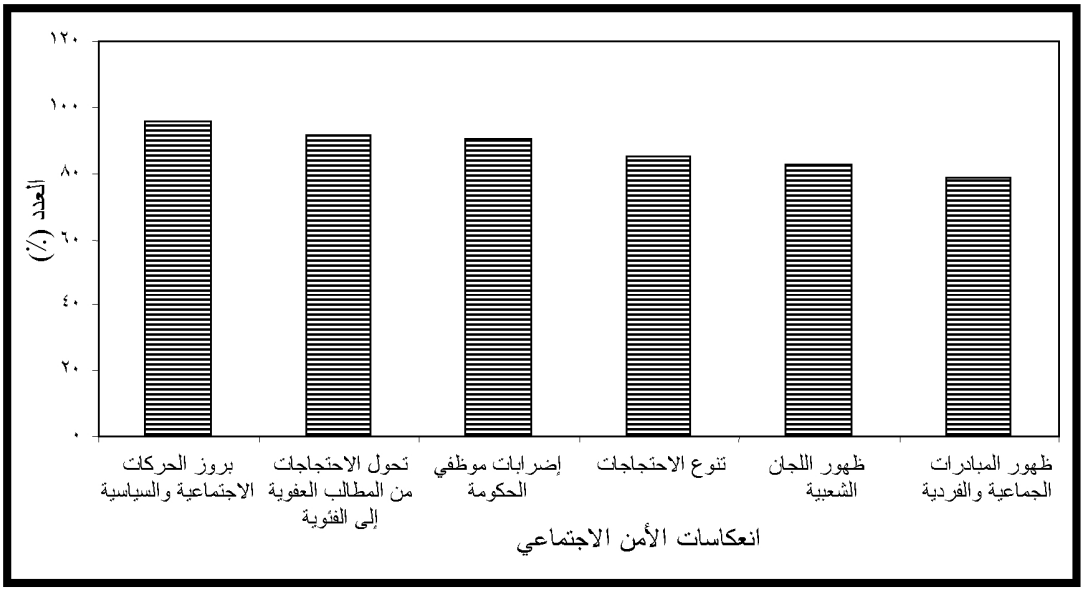

يمكن تحليل الجدول رقم (٨) والشكل رقم (٨) على النحو الآتي:

توصلت الدراسة إلى أن غالبية أفراد العينة بنسبة مئوية مقدارها ٩٥.٩٣ % قد أكدوا على بروز عدد من الحركات الاجتماعية مع تصاعد الاحتجاجات الشعبية.

حيث شهد المجتمع المصري بروز عدد من الحركات الاجتماعية السياسية التي ساهمت في كسر حاجز الخوف عند المصريين، ففي ٢٠٠٤م ينكشف لنا زيادة أعداد الخارجين للتعبير عن احتجاجهم عما يحدث في الواقع المعاش ، حيث بلغت عدد الاحتجاجات حوالي ٨٣ وتنوعت أشكال الاحتجاجات وكذلك إشكالياتها التي شملت حقوق الإنسان والعمال والفلاحين، وأوضاع السجون وأسعار الخدمات ومياه الشرب[٤٩]. أما في ٢٠٠٥م فقد تصاعدت الاحتجاجات الشعبية حتى بلغت ٢٠٢ احتجاجاً تنوعت بين مجالات مختلفة امتدت من الأسمنت للغزل والمطاحن، والسائقين، وعمال الترسانة البحرية والزيوت والصابون والقطاع الاستثماري، وقطاع الأعمال، والقطاع الخاص، وعمال الطرق، والبنوك، وموظفو الحكومة، والجديد في ذلك العام أن الاحتجاجات لم تكن حكراً على محافظة بعينها بل امتدت عدوى الاحتجاجات إلى كل بقاع مصر إذ شملت ٢١. أما في ٢٠٠٦م فبلغت جملة الاحتجاجات ٢٠٤ احتجاجاً تنوعت ما بين الإضراب، والاعتصام والتظاهر، وسجل قطاع الأعمال المرتبة الأولى في جملة الاحتجاجات لهذا العام، ثم القطاع الحكومي، كما سجلت تظاهرات العمال أعلى نسبة يليها الفلاحين،

فضلاً عن بعض الاحتجاج الخاصة بالمهندسين، والصيادين، والقضاة، والمدرسين، والصيادلة[٥٠]. أما فى ٢٠٠٧م وهو العام الذي يشكل مرحلة التحول في تاريخ تظاهر المصريين ذلك لعدة أسباب تمثل سمات تلك المرحلة وهي:

١- كان للمتظاهرين أجندة ومطالب محددة تدل على النضج والوعي.

٢- بداية التحول من الاحتجاج السياسي إلى الاحتجاج الاجتماعي بشكل واضح.

٣- كشفت المظاهرات والاحتجاجات ذلك العام عن فراغ نقابي كبير[٥١].

٤- تجاوزت الحركة المطلبية والاحتجاجات عام ٢٠٠٧م حالة التفرق والتشرذم، وظهرت الإضرابات التضامنية التي تعد سابقة مع إضراب المحلة الثاني.

٥- تجاوزها للخطوط الحمراء كالاحتجاجات ضد التعذيب، يعني خروج الرفض السياسي من قلب المطالب الاجتماعية[٥٢].

٦- تنوع أشكال الاحتجاج ما بين إضراب - اعتصام - شكاوي جماعية - رفع دعاوى قضائية - إضراب عن الطعام، كما تنوعت من حيث توزيعها على مختلف القطاعات.

٧- شمول الحركة المطلبية لذلك العام قطاعات مهملة وعمالة غير منتظمة (تجار السمك - أصحاب محلات العبور)، وسكان مناطق تتسم بالفقر ونقص الخدمات وتهميش الدولة لها مثل سكان قلعة الكبش.

٨- شهد هذا العام أكبر معدل للتحركات العمالية تتراوح وفقاً لعدد من التقارير ما بين ٦٩٢ إلى ٧٥٦ تحركاً احتجاجيا مقارنة بعامي ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ حيث بلغت على التوالي ٢٦٦ و٣٠٢ تحركا عمالياً[٥٣]. ويمكن حصر أهم ملامح الحراك السياسي في هذا العام في:

١- اعتصامات عمال مصانع الغزل والنسيج بالمحلة والتي كان العمال فيها على مستوى المسئولية حيث تم توزيع الأدوار بينهم ما بين حماية المخازن والماكينات، انتهت الاعتصامات بالخضوع لمطلب المتظاهرين والحصول على حقوقهم مع عزل رئيس مجلس الإدارة.

٢- مظاهرات القضاة ضد التدخل في شئونهم.

٣- مظاهرات معلمين الأزهر انتهت بتدخل رئيس الجمهورية شخصياً استجابة لمطالبهم.

٤- إضراب موظفي الضرائب العقارية هو الإضراب الأول لموظفين يرون أنفسهم جزء من بيروقراطية النظام، بل والفئة الأكثر محافظة ضمن أقسام الطبقة العاملة عامة. يعتبر هذا الإضراب تحولاً جديداً في مستوى الصراع الطبقي والحركة المطلبية في مصر، كان انطلاق تلك الحركة قد بدأ بسلسلة الإضرابات العمالية فإن

تحولها إلى المطالبة برفع الأجور بدأ بإضراب موظفي الضرائب العقارية. وهذا بالإضافة إلى احتجاجات الطبقة الوسطى من الأطباء والمحامين وأساتذة الجامعات والمعلمين والصحفيين و غيرهم(٥٤).

أما الحركات الاحتجاجية في٢٠٠٨م وكذلك عام ٢٠٠٩م فقد اتسمت بنفس خصائص الحركة المطلبية لعام ٢٠٠٧م لكن مع تميزها بعدد من الخصائص الأخرى هي:

١- تضافر المطالب الاقتصادية جنباً إلى جنب مع المطالب السياسية و يمكن القول بأن من عام (٢٠٠٤م - ٢٠٠٦م) كان وزن المطالب السياسية في الحركة المطلبية أكثر من المطالب الاجتماعية، أما في ٢٠٠٧م كان وزن المطالب الاقتصادية فيها أكثر من المطالب السياسية في حين أن(٢٠٠٨ و ٢٠٠٩م) حدث توازن وتضافر في المطالب الاقتصادية والسياسية، إن كانت المطالب الاقتصادية تدور في القواعد والمواقع بينما تخلق المطالب السياسية في القضاء العام "المدونات السياسية".

٢- التحول في الحركة العمالية وبروز وزنها حيث استطاعت تأسيس نقابة مستقلة تعبر عن قدرتها على التنظيم الذاتي وكسر احتكار الاتحاد العام الحكومي كنقابة مستقلة لعمال الضرائب. هذا إلى جانب العنف الذي اتسمت به ردود أفعال الدولة تجاه الحركة المطلبية لمواجهتها ذلك من خلال الحصار الأمني وحملات اعتقال واحتجاز، مثل الاعتداء على أهالي الدويقة وإسطبل عنتر، وقبيلة السواركة بسيناء(٥٥).

٣- واتساع دائرة الاحتجاج إلى قضية تلوث البيئة باختلاف أنواعه (الهواء - المياه - الأراضي) وامتدت من شمال مصر إلى جنوبها.

ويمكن رصد أهم التحركات في تلك الفترة فيما يلي:

١- رفض أهالي دمياط إقامة مصنع الأسمدة الذي تعتزم شركة أجريوم الكندية إقامته في دمياط بما يهدد البيئة ، وقام أهالي دمياط بالمظاهرات حاملين أكفاناً تمثل محافظة دمياط، فضلاً عن قيامهم بمظاهرات ووقفات احتجاجية بالشموع في ٢٨ أبريل على طول لسان رأس البر احتجاجاً على مصنع أجر يوم بدمياط(٥٦).

٢-وإضراب عام لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات مع اعتصامات الأطباء والمهندسين.

٣- الحركات الاحتجاجية للمهمشين في مصر مثل ثورة العطشى اومنازعات الخبز، والتي لقى فيها مواطنين مصرعهم وأدت إلى تدخل الجهاز الأمني لإدارة الأزمة،بالإضافة إلى توترات الريف مثل إضراب فلاحي قنا عن توريد محصول قصب السكر ما لم تتراجع الحكومة عن رفع أسعار الأسمدة، واحتجاجات الصيادين ومظاهراتهم أمام مجلس الشعب كرد فعل للهيمنة الاحتكارية على الموارد المائية مما أدى إلى تجفيف فرص الصيادين في الحصول على الرزق وتردي أوضاعهم.

٤- الدعوة إلى إضراب ٦ أبريل "إضراب عام في مصر وكذلك إضراب "٤ مايو ٢٠٠٨" ونشأت حرك ٦ أبريل كحركة تضامنية على يد مجموعة من الشباب وذلك للتضامن مع عمال الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، كما تبنت الحركة فكرة الإضراب في مصر كلها وليس للعمال فقط،حملت الحركة الشعارات إلى الميادين العامة والشوارع وامتد نشاطها من القاهرة إلى المحافظات، كان شعار هذا الإضراب "خليك في البيت".

واستخدمت الحركة في نشاطها الرسائل البريدية والبوسترات والملصقات عبر مواقع الإنترنت ذلك لتنظيم الفعاليات الاحتجاجية، لعل أهم ما ميز إضراب ٦ أبريل لعام ٢٠٠٨م هو عدم تنظيم بجهة واحدة معلنة للفكرة، بل نظمها بعض الشباب المصري، قد استجابت بعض أحزاب وحركات المعارضة المصرية لفكرة الإضراب منهم حركة كفاية والإخوان المسلمين التي انسحبت بعد ذلك، حزب الكرامة، وحزب الوسط، وحركة موظفي الضرائب العقارية، عمال القطاع التعليمي، ونقابة المحامين المصرية، وحركة ٩ مارس، و بالإضافة إلى بعض المثقفين والمدونين وناشطي الإنترنت(٥٧).

وفي ٦ أبريل ٢٠٠٩م تجددت الدعوى إلى الإضراب الذي يحمل المطالب الآتية:

- رفع الحد الأدنى للأجور إلى ١٢٠٠ جنيها.

- ربط الأجور بالأسعار.

- انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور للبلاد يضمن الحريات السياسية والنقابية ويحدد فترة الرئاسة بمدتين على الأكثر.

- وقف تصدير الغاز لإسرائيل.

انضمت قطاعات وحركات جديدة للمشاركة في الإضراب مثل حركة مواطنون ضد الغلاء، وأطباء بلا حقوق، جماعة ٦ أبريل بنقابة المحامين، ورغم ذلك إلا أن الإضراب قد فشل في تحقيق مطالبة يرجع ذلك إلى عدم انضمام غالبية الأحزاب والقوى السياسية للمشاركة في الإضراب، فضلاً عن ظهور الانشقاقات والانقسامات داخل حركة ٦ أبريل ذاتها(٥٨).

٥- إضراب ٤ مايو ٢٠٠٨، حيث حاولت حركات وأحزاب المعارضة تنظيم إضراب منظم يوم ٤ مايو ٢٠٠٨م، فدعت مجموعة من الشباب للاحتجاج على الغلاء، غير أن هذا الإضراب فشل، ولعل ذلك يرجع إلى:

- عزوف القوى والأحزاب السياسية عن الانضمام إليه عدا الإخوان المسلمين، رفض حزب التجمع والوفد والناصري الانضمام إلى الإضراب.

- رضا المواطنين عن أوضاعهم الاقتصادية ولاسيما بعد العلاوة ٣٠% التي أقرها مبارك في مايو ٢٠٠٨م في احتفال عيد العمال، أكد لهم أن الرئيس يعمل على تحسين أحوال الفقراء ومساعدتهم.

- النظر إلى الإضراب على من الإضرابات الافتراضية التي تعتمد على الإنترنت، كما أنه تبني أساليب غير تقليدية مثل ارتداء الملابس السوداء، كتابة رسائل على العملات الورقية، مما يجعل من المستحيل أن تمنعه آلية القمع الأمني مثل اعتقال المشاركين فيه كما حدث في إضراب ٦ أبريل،بذلك يمكن التفرقة بين إضراب ٦ أبريل وإضراب ٤ مايو، فإضراب أبريل كان واقعياً استند إلى قوى اجتماعية هي عمال المحلة، بينما إضراب مايو كان مجرد دعوة على الإنترنت، فغالبية الجماهير كانت غير مستعدة وغير مهتمة بدعوات الاحتجاج السياسية طالما ليست لها مصلحة شخصية في الدعوى[٥٩]. ومما سبق يمكن القول بأن: تتراوح مظاهرات الاحتجاج والتململ الاجتماعي لدى هذه الحركات فيما بين (مظاهرات - اعتصامات - تجمهر - شكاوى - انتقادات حادة للحكومة في وسائل الإعلام..)، وفي تقرير لمركز الأرض لحقوق الإنسان يرصد عدد الأعمال الاحتجاجية وأنها تزايدت خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٨م) كانت في ٢٠٠٣م عددها ٨٦ احتجاجا بينما في ٢٠٠٥م وصل عددها ٢٠٢ احتجاجاً، وفي ٢٠٠٧ عددها ٧١٨ احتجاجاً[٦٠]. هناك عدد من التحفظات على أعداد الاحتجاجات التي ذكرها التقرير، لعدم توضيح المعيار الذي استند إليه في التصنيف، و بمعنى هل يدخل الاحتجاج الافتراضي على الإنترنت ضمن الأعداد، هل يلزم وجود عدد كبير من المتظاهرين أو المضربين عن العمل أم يكتفي بعدة أشخاص. كما إلا أن الزيادة الكمية في أعمال الاحتجاجات تشير إلى عدة دلالات أهمها:

١- و تنوعت الفئات المشاركة في الاحتجاجات (عمال - فلاحون - طلبة - موظفون - أساتذة جامعات) كذلك القطاعات التي يعملون فيها وأعداد المشاركين وفئاتهم العمرية (أطفال - شباب - رجال - نساء) والتوزيع الجغرافي لهم (ريف - حضر - قبلي - بحري) المدة الزمنية للاحتجاج (ساعة - يوم - أكثر من يوم).

٢- والأسباب المختلفة للاحتجاجات كانت اقتصادية واجتماعية مثل عدم استقرار العمالة المؤقتة، عدم صرف المستحقات المالية، والفصل التعسفي، الحرمان من الترقيات، ضعف الرواتب والأجور، خصخصة بعض الهيئات. إضافة إلى الاحتجاجات التي نهض سكان المناطق العشوائية طلبا للمسكن الإنساني، والمحتجون بسبب رغيف الخبز.

٣- انخراط بعض الفئات التي لم يعرف استجابتها للاحتجاجات مثل الموظفين الحكوميين "موظفي الضرائب العقارية" الذين أصبح لديهم شعوراً بالظلم لعدم مساواتهم بزملائهم موظفي ضرائب المبيعات[٦١].

٤- بالرغم من عدم وجود حركة فلاحية منظمة مستمرة، إلا أن الفلاحين لم يكونوا قوة منظمة ذات تأثير سياسي على نحو شبيه بالعمال الصناعيين، وهم متناثرون على مصر، حيث توجد تناقضات اجتماعية متشابكة بين

الفلاحين مما جعلهم فئات غير متجانسة[٦٢] ، إلا أنه حدثت احتجاجات فلاحية وهو ما عرف بثورة العطشى وكان الاحتجاج يركز على قضيتي (المياه) و(الأرض)، وكانت شعارات المعتصمين "الاعتصام هو الحل"، "عطشانين في بلاد النيل"، لكنها اتسمت بمحدودية أعداد المشاركين وكذلك محدودية النطاق الجغرافي.

٥- شملت الاحتجاجات تحركات مواطني النوبة في الجنوب والبدو في سيناء شرقا ومواطني السلوم غربا بسبب الاحتقان العميق في علاقتهم بالأجهزة الأمنية، اتسمت احتجاجاتهم بقدر كبير من العنف والصدامية مما أدى إلى سقوط عدة ضحايا وجرحى من أمثلة ذلك قطع الطريق وحرق إطارات السيارات في مساومات للإفراج عن متهمين من البدو أي تعددت الاحتجاجات ذات الطابع السلمي وأخرى اتسمت بالعنف.

توصلت الدراسة غلى أن نسبة مئوية مقدارها ٩١.٨٦ % من عينة الدراسة اتفقوا على تحويل الاحتجاجات من المطالب العفوية إلى المطالب الفئوية المرتبطة بزيادة الرواتب والمطالبة بالتعيينات أو بالتأمينات الاجتماعية.

حيث جاءت هذه المرحلة في أعقاب الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥م تراجع الضغوط الخارجية المطالبة بالإصلاح السياسي الديمقراطي، فاتجه النظام السياسي إلى التضييق على الحريات السياسية بشكل كبير، وتم اعتقال عدد كبير من الناشطين السياسيين، كما تبنت أمن الدولة عدد من الإجراءات التي قيدت الحريات السياسية ، خاصة من خلال التعديلات الدستورية التي تم تمريرها أبريل ٢٠٠٧م، وقد أدت هذه الإجراءات إلى تراجع الزخم الذي شهدته مصر خلال عامي ٢٠٠٤، ٢٠٠٥م، وإلى تواري العديد من الحركات الاحتجاجية التي نشطت في الفترة مثل حركة كفاية. لكن بالتوازي مع تراجع الحراك السياسي في ٢٠٠٦م بدأت مصر تشهد نوع من الحركات الاحتجاجية ذات الطابع الفئوي والمطلبي والتي ركزت على المطالب ذات الطابع السياسي والاجتماعي، حيث شهدت هذه الفترة احتجاجات عمال المحلة الضرائب العقارية كذلك الحملة التي دشنها المجتمع المدني في محافظة دمياط للحيلولة دون إنشاء للأسمدة بمنطقة رأس البر السياحية والتي تعتبر الشرارة الأولى لسلسلة الاحتجاجات حيث ارتفع عدد الاحتجاجات العمالية من ٢٢٢ احتجاجاً في ٢٠٠٦م أكثر من ٦٠٠ احتجاج خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨م لتصل إلى ١٧٠٠ احتجاج في ٢٠٠٩م. تميزت الاحتجاجات في المرحلة بالطابع الفئوي والتركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالحياة اليومية للمواطن العادي مثل زيادة الرواتب والأجور والمطالبة بالتعيينات بالتأمينات الاجتماعية، أحياناً تحسين الخدمات العامة أو مناهضة الفساد المالي ، ومن أمثلة ذلك إضرابات العمال، ولم تكن هناك مطالب ذات طابع سياسي بمعنى المطالبة بالديمقراطية أو إلغاء قانون الطوارئ،

كان حجم التضييق الأمني على أصحاب تلك الاحتجاجات أخف وطأة من أصحاب الاحتجاجات ذات المطالب السياسية، ذلك كما توضح في إستراتيجيات تعامل النظام مع الحركات الاحتجاجية المطالب الاقتصادية والسياسية.

توصلت الدراسة إلى أن نسبة مئوية مقدارها ٩٠.٢٤ % ممن عينة الدراسة اتفقوا على ظهور العديد من الإضرابات لموظفي الحكومة، وذلك مع تنامي عمليات خصخصة القطاع العام.

حيث قامت جماعات اجتماعية مختلفة في المجتمع المصري بتبني فكرة الاحتجاجات بوسائلها المختلفة، وذلك للتعبير عن المطالب الحياتية الملحة والمباشرة، والتي أصبحت أكثر ضرورية مع السياسات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة المصرية تنامي عمليات خصخصة القطاع العام والخدمات الاجتماعية الصحة والتعليم، لذلك أصبح الاحتجاج كانت صورته وسيلة ملحة للتعبير عن المطالب من قبيل المطالبة بدفع الأجور المتأخرة أو زيادتها، المطالبة بتثبيت العمالة المؤقتة وغيرها من المطالب الحياتية، وبذلك أصبح الموظف الحكومي موظفاً مناضلاً[٦٣] ، الأمر جديد وغير مألوف على المجتمع المصري، كان احتجاج الموظف في مصر يقتصر على تقديم عريضة أو مظلمة إلى ديوان الحكومة وذلك خوفا من غضب الرؤساء ويدل على ذلك المثل الشعبي السائر "إن فاتك الميري.. أتمرغ في ترابه"، إلا أنه في السنوات الأخيرة شهد المجتمع إضرابات عديدة ومختلفة لموظفي الحكومة ومن أبرز الأمثلة ذلك إضراب موظفي الضرائب العقارية.

ففي ظل الازدياد غير المسبوق لارتفاع الأسعار ، بدأ موظفي الضرائب العقارية المطالبة بمساواتهم بأقرانهم العاملين في مصلحة الضرائب العامة التابعة لوزارة المالية، ترجع مشكلة الضرائب العقارية إلى ١٩٦٠م، مع ظهور قانون الإدارة المحلية ٢٤ ١٩٦٠م، ا أعقبه ظهور قرار اللجنة الوزارية للحكم المحلي ١٩٧٣م بالموافقة على نقل جميع العاملين بمديريات الضرائب العقارية إلى المجالس المحلية، نقل موازنة مصلحة الضرائب العقارية التي كانوا يتبعونها منذ نشأتها إلى موازنة المحافظات التي يعملون بها، والذي تلاه صدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩م وتعديلاته التي اعتبرت حصيلة الضرائب العقارية من موارد الوحدات المحلية بمستوياتها المختلفة[٦٤]. في أكتوبر ٢٠٠٧م، بدأ عدد من موظفي الضرائب العقارية بالتجمهر والتظاهر أمام مبنى وزارة المالية باعتبارها مظاهرات سلمية و تعرض مطالبهم المشروعة والمتمثلة فيما يلي:

- رفع مستواهم المادي ذلك للمساواة بمأموري الضرائب العقارية بالقاهرة.
- إلغاء القرارين ١٣٦ و ١٣٧ لسنة ١٩٧٤م ونقل تبعيتهم من الحكم المحلي إلى وزارة المالية.
- إقالة رئيس مصلحة الضرائب لتجاهله مطالب العاملين وتشويه موقفهم في أحاديثه الصحفية وأمام القيادة السياسية.

- سحب الثقة من اللجنة النقابية التي وقفت ضد الإضراب[٦٥].

وتعليقاً على إضراب موظفي الضرائب العقارية يمكن القول ذلك الإضراب يمثل نوعاً من الإضراب التصاعدي حيث بدأ العمال اعتصامهم أمام مبنى وزارة المالية، فضوا لاعتصام على أن يستأنفوه بعد شهرين أمام مجلس الوزراء ممتنعين طوال الفترة عن تحصيل الضرائب العقارية في المديريات على مستوى الجمهورية إلى تتحقق مطالبهم. كانت قيادة الإضراب مباشرة من العمال تعبر عن مصالحهم رغم انتماء بعض قادة الإضراب إلى بعض القوى السياسية (كمال أبو عيطة) إلا أنهم رفضوا تماماً أي محاولة الإضراب حتى لا يتم تسييسه، إهدار حقوق العمال المشروعة بسبب ذلك، كشفت أيضاً إضرابات موظفي الضرائب العقارية عن تراخي التنظيمات النقابية الرسمية المتمثلة في اتحاد العمال العام وعجزها عن تبني المطالب العمالية المشروعة، بل انحيازها في أغلب الأحيان إلى الحكومة، ذلك الأمر دفع موظفي الضرائب العقارية بعد نجاح إضرابهم في تحقيق أهدافه غلى تحويل اللجنة العليا للإضراب إلى نقابة مستقلة بذلك كانت أول نقابة مستقلة عن التنظيم الرسمي وفقاً للقوانين المحلية والدولية التي تبيح التعددية في العمل النقابي. قد تتابعت اعتصامات الموظفين وإن لم تكن بنفس النجاح والتنظيم الذي ميز إضراب موظفي الضرائب ففي إبريل ٢٠٠٧م توجه عدد محدود من العاملين بهيئة الطاقة الذرية إلى قصر الرئاسة بعابدين للمطالبة بحقهم في التثبيت متجاهلين بذلك وزيرة القوى العاملة ووزير الاستثمار ووزير الكهرباء والطاقة. كما قام العاملون بالشئون الاجتماعية بالاعتصام أمام المصالح الحكومية بالجيزة وذلك في فبراير ٢٠٠٨م وشارك في الاعتصام العاملين بمختلف محافظات الجمهورية مطالبين بمساواتهم بموظفي التضامن الاجتماعي[٦٦].

كما جدد موظفي البريد سلسلة احتجاجاتهم شهر يوليو ٢٠٠٩م، حيث هدد الموظفون بتنفيذ اعتصام مفتوح بالقاهرة دون الإعلان عن زمانه مكانه لتجنب الضغوط الأمنية طالبوا بتثبيت المؤقتين ورفع أجور المثبتين بحيث يصل الحد الأدنى للأجور إلى ١٢٠٠ جنيها، عن مطالبتهم بالمساواة مع موظفي الشركة المصرية للاتصالات بحكم الانتماء المشترك لنفس الوزارة، كذلك إلغاء اللائحة المزمع تطبيقها في ٢٠١٠م لما فيها من إجحاف للعاملين وخالفة للقانون ٤٧ الذي نظم عمل هيئة البريد، وبعد أسبوع من إصدار هذا البيان نظم العاملون بالبريد من مختلف المحافظات اعتصاماً أمام مقر الهيئة بالعتبة، وكان وزير الاتصالات قد أصدر قراراً لموظفي البريد بواقع شهر ونصف لتجنب التصعيد، كما أنه تبنى خطاباً يدعو إلى الصبر والتكاتف الحكومة لحين انتهاء المرحلة الحالية التي تمر بها الهيئة، كما نفى إمكانية المساواة وموظفي شركات الوزارة الأخرى وذلك لأن الإمكانيات المتاحة للوزارة لا تسمح بذلك[٦٧] ، ونتيجة لعدم تحقيق مطالب موظفي البريد قرروا الدعوة إلى إضراب شامل في كل المحافظات

إلا أن الأمن نجح في إجهاض ذلك الإضراب، حيث عمم الأمن على كافة الإدارات في المحافظات، مما يعني بأن من سيتغيب أو يضرب عن العمل، سيعرض للاعتقال والمسائلة ، إلا أنه رغم التضييق الأمني عليهم إلا أن أصحاب الدعوة إلى الإضراب نجحوا تنفيذ إضراب جزئي، حيث أضرب فيه ما يزيد عن ٨٠٠ من الموظفين عن العمل أربعة ساعات وعادوا إلى العمل حتى لا يتأثر صرف المعاشات لكبار السن(٦٨).

كما أعلن خبراء وزارة العمل إضرابهم ٢٠٠٩م وذلك احتجاجا على الكتاب الدوري رقم ٨ لسنة ٢٠٠٩م من وزارة العدل للتفتيش القضائي الذي ينص على منع تسليم ملفات القضايا إلى الخبراء وانتدابهم للاطلاع عليها داخل المحكمة، طالب الخبراء بضرورة إلغاء المرسوم الملكي الصادر عام ١٩٥١م والمنظم لعملهم، اعتمد الخبراء في احتجاجهم على عدة رسائل تصاعدت تدريجيا حتى بلغت الإضراب الشامل والاعتصام أمام مبنى الوزارة، تمثلت مطالب الخبراء فيما يلي:

- مطالب خاصة بظروف العمل، هي الخاصة بإلغاء انتدابهم بالمحاكم للاطلاع على ملفات القضايا العودة بالعمل إلى نظام إرسال القضايا إلى مقار عملهم.

- - بالإضافة إلى المطالبة بالحصانة القضائية وقانون ينظم عملهم على أن تتم مساواتهم في الشئون المادية والرعاية الصحية بموظفي قضايا الدولة والرقابة الإدارية.

وقد تم الاستجابة لمطالبهم بعد إصدار مبارك تعليماته الأسبوع الرابع للاعتصام إلى وزير العدل لحل الأزمة، فضلاً عن نظر مجلس الشعب في تلك الأزمة وبناءاً على ذلك تم الاستجابة الجزئية للمطالب في تسلم الخبراء نسخ طبق الأصل من ملفات القضايا(٦٩).

كما اعتصم موظفو مراكز المعلومات بوحدات التنمية المحلية في ٢٢ فبراير ٢٠١٠م، وذلك للمطالبة بتحسين أوضاعهم الوظيفية، حيث لا يصل الأجر الشهري لبعضهم إلى مائة جنيه، كما أنهم لا يتمتعون بأي مظلة تأمينية، إلى جانب المطالبة بتثبيت المؤقتين ، وتم فض الاعتصام في مارس بعد الحصول على وعد من رئيس الوزراء بحل مشكلاتهم، ليعود الاعتصام في ذات الشهر لمدة أسبوعين ثم يتم فضه ليعود ثانية أمام تبخر الوعود بمضاعفة المرتبات، في نوفمبر واحتجاجاً على إجبارهم على توقيع عقود اعتبروها إهداراً لحقوقهم بسبب منحهم أجوراً نقل عن الحد الأدنى الذي أقره المجلس القومي للأجور بواقع ٤٠٠ جنيه شهرياً، وهدد الموظفون بمعاودة الاعتصام أمام رئاسة مجلس الوزراء ووزارة التنمية المحلية(٧٠).

وقد شهد القطاع الصحي في ٢٠٠٨، ٢٠٠٩م أحد أنجح الاحتجاجات في مصر، إذ وجد الأطباء والصيادلة وغيرهم من العاملين بهذا القطاع الاحتجاج وسيلة فعالة للحصول على مطالبهم المشروعة، رغم التحفظات التي

أطلقها البعض على أي نشاط احتجاجي أو إضراب في القطاع الصحي بدعوى تأثيراته المحتملة في حياة المرضى، اتسعت الاحتجاجات المطلبية القطاع الصحي وتزايدت حتى وصلت ذروتها في الإضراب الشامل الذي نفذه الصيادلة في فبراير ٢٠٠٩م، احتجاجاً منهم على إلغاء قرار وزير المالية الصادر ٢٠٠٥م بالتعامل مع الصيدليات باعتبارها مشروعات صغيرة غير ملزمة بتسليم ملفات ضريبية تفصيلية، وقد ألغت وزارة المالية هذه الاتفاقية دون الرجوع إلى نقابة الصيادلة، الأمر الذي يلحق بالصيدليات ضرراً كبيراً، ونتيجة لذلك أغلقت الصيدليات في جميع المحافظات تنفيذاً لقرار الإضراب بنسبة وصلت في بعض المحافظات إلى ٩٠%، ان كانت حددت ساعات معينة للإضراب حرصاً على صحة المرضى، كان التجاوب مع الإضراب أوسع من التجاوب مع دعوات الاعتصام في النقابة العامة والنقابات الفرعية.

أما الأطباء فقد نظموا بدورهم سلسلة من لاحتجاجات المؤثرة للمطالبة بكادر خاص ولزيادة الحد الأدنى لأجورهم، قرر أعضاء الجمعية العمومية للأطباء إغلاق العيادات يوم ٩ أبريل ٢٠٠٩م احتجاجاً تدني أجور الأطباء، ولم يشمل الإضراب المستوصفات الخيرية الموجودة في الكنائس والمساجد و المستشفيات الخاصة، أرسلت النقابة خطاباً لوزير الصحة تطالبه بفتح العيادات الخارجية للمستشفيات العامة لاستقبال حالات الطوارئ في فترة الإضراب، اعتبرت النقابة العامة أن هذا الإغلاق للعيادات حقاً مشروعاً للأطباء مطالبة بالحد الأدنى لحقوقهم وهو لا يمثل أي ضرر على المرضى، فجميع المستشفيات الحكومية متاحة لخدمة المرضى(٧١).

أما القطاع التعليمي، نجح العاملون فيه في إثبات وجودهم على الساحة لتحقيق مطالبهم، وكانت بداية الإضراب ي هذا القطاع متمثلة إضراب معلمي المعاهد الأزهرية في ٢٠٠٧م وذلك للمطالبة بضمهم لكادر المعلمين. حيث أن أغلب احتجاجات المعلمين احتجاجا على اختبارات كادر المعلمين التي أقرتها وزارة التربية والتعليم كشرط للترقيات وزيادة رواتب المعلمين معتبرين حاجة من التحايل على حق المعلم في زيادة مستحقاته المالية أسوة بالعاملين المهن الأخرى، في هذه الأثناء ظهرت حركة "معلمين بلا نقابة" و"شبكة معلمي مصر" اللتان نظمتا وقفات احتجاجية ضد هذه القرارات أمام مبنى نقابة المعلمين وأمام مبنى وزارة التربية والتعليم، طالبتا خلالهما باستقالة الوزير. و هذا إلى جانب احتجاجات الإداريين في القطاع التعليمي احتجاجا عدم مساواتهم بزملائهم المعلمين في اختبارات الكادر أو صرف حافز إثابة بنسبة ٥٠%، طالبوا بعدم التفرقة بين المدرسين والإداريين في الأمور المالية.

أما قطاع النقل والمواصلات، شهد هذا القطاع العديد من الاحتجاجات والاعتصامات والإضرابات والتي حققت قدرا ملحوظاً من النجاح في تلبية المطالب، من أمثلة ذلك إضراب سائقي الخط الثاني لمترو الأنفاق احتجاجا

على عدم صرف بدل الراحة ومساواتهم بسائقي الخط الأول ، وقد أنهى السائقون إضرابهم بعد صدور القرار بأحقيتهم في صرف البدل

وأخيراً وبصفة عامة نجد أن الحركات الاحتجاجية سواء السياسية أو الاجتماعية في مصر تميزت بعدد من السمات أهمها ما يلي:

١- إنها جاءت من خارج أطر قوى المعارضة التقليدية كانت هذه الأطر قد مدت بعض هذه الحركات ببعض من قياداتها وعناصرها قواعدها التنظيمية.

٢- شملت الحركات الاحتجاجية الجديدة أجيالاً من الشباب المصري لم تكن منخرطة المعارضة السياسية التقليدية، ولم تكن ذات خبرات سياسية ميدانية سابقة، أولئك الشباب الذين نشئوا متشبعين بثقافة المجتمع المدني والحقوق والحريات المدنية، مما يعني أن منظمات المجتمع المدني نجحت في تدعيم الوعي لدى قطاعات غير قليلة من المجتمع.

٣- تبنت هذه الحركات أشكالاً غير معتادة في المجتمع المصري في تحركاتها السياسية والاجتماعية، ومنها المظاهرات في الشارع لانتزاع حقها المكفول لها دستوريا في التظاهر السلمي، ومنها المظاهرات في الشارع كآلية لانتزاع حقها المكفول لها التظاهر السلمي على الرغم من تعرضها أحياناً لمضايقات قوات الأمن لفض المظاهرات.

٤- اعتماد هذه الحركات ما وفرته التكنولوجيا الحديثة من وسائل اتصالات هائلة، فضلاً عن أن هذه الحركات قد نشأت لتعبر عن مطالب سياسية حزبية أو اقتصادية مهنية، عملت بشكل مستقل عن الأحزاب والنقابات، سعت للتعبير عن مصالح مشتركة لأشخاص، قد يتحول لفئات اجتماعية مختلفة، كما سعت للتعبير عن فئات مهمشة أو فئات مجتمعية جديدة.

توصلت الدراسة غلى أن نسبة مئوية مقدارها ٨٥.٣٦% من عينة الدراسة اتفقوا على تنوع الاحتجاجات خلال ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م ما بين تظاهرات واحتجاجات واعتصامات في العديد من القطاعات مثل: القطاع الصحي - قطاع وزارة الثقافة - قطاع الأمن بشركة مصر للطيران - قطاع الصحافة - طلاب الجامعات والتعليم الفني - أمناء الشرطة.

زادت معدلات حركات الاحتجاج المهني المطلبية كمياً بصورة غير مسبوقة منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير، وصلت في بعض الأيام إلى ما يزيد عن ٢٠٠ احتجاج في اليوم الواحد، قد تنوعت الاحتجاجات ما بين تظاهرات واحتجاجات واعتصامات، تركزت المطالب في تحسين الأوضاع المالية وزيادة الأجور، تثبيت العمالة المؤقتة، قد جاءت تلك الحركات الاحتجاجية الفئوية كامتداد لسياسات اقتصادية ثم في عهد النظام السابق والتي لم تأخذ في

اعتبارها البعد الاجتماعي لغالبية المصريين. خرجت حركات الاحتجاج الاجتماعي والحركات العمالية من منطقها الفئوي إلى المشاركة في ثورة ٢٥ يناير من منطلق شعبي وذلك من خلال مرحلتين رئيسيتين(٧٢):

- المرحلة الأولى من ٢٥ يناير - ٧ فبراير: مرحلة المشاركة الفردية:

اتسمت الثورة منذ اندلاعها بطابعها الشعبي، شاركت فيها جميع طبقات الشعب وفئاته، عمال وفلاحين وموظفين...إلخ، يعني تواجد الطبقة العمالية وموظفي القطاع العام وهما المكونان الرئيسيان لحركة الاحتجاج المهني، أكد المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية على أن هناك تواجد حقيقي حيث شارك العمال وصغار الموظفين في المظاهرات ضمن قطاعات كبيرة من الشعب المصري، ولم تغب المدن العمالية عن كافة فعاليات الثورة، كانت هذه المدن (المحلة - حلوان - العاشر من رمضان - السادات..) حاضرة في مظاهرات جمعة الغضب وجمعة التنحي أكبر أيام الحشد الجماهيري، في خطوة نحو الاندماج السياسي والمجتمعي، العمال والموظفون المشاركون في هذه الثورة بالشعار الجماعي الذي رفعته الثورة وهو "الشعب يريد إسقاط النظام"، الإشارة إلى أي شعارات فئوية ولاسيما وأن المشاركين من العمال والموظفين مثلهم مثل غيرهم من المشاركين الثورة شاركوا كمواطنين بصفتهم الفردية وليس بصفتهم الفئوية أو الطبقية. يمكن تفسير مشاركة حركات الاحتجاج الاجتماعي كأفراد وليس تحركات زخمها في فعاليات الثورة إلى غياب أي صلات هيكلية بينها وبين حركات الاحتجاج السياسي.

- المرحلة الثانية (من ٧ إلى ١١ فبراير) مرحلة العصيان المدني:

مع بدء رجوع الأعمال إلى مسارها شبه الطبيعي في ٧ و ٨ فبراير، بدأ الموظفون في العودة ثانية إلى أعمالهم، وكن بروح جديدة نبعت ولو جزئياً من انخراطهم السياسي والمجتمعي في فعاليات الثورة، فبدأت المرحلة الثانية من المشاركة العمالية، أضرب العمال والموظفون وتعلموا وقفات احتجاجية عمت أرجاء البلاد وأصابتها بالشلل ولاسيما هذه الاحتجاجات أخذت أشكالاً من حيث العدد الكمي والانتشار الجغرافي بعد ارتفاع أعداد الاحتجاجات من بضع احتجاجات في ٧ فبراير في عدد من المحافظات إلى ٢٠ احتجاجاً في ٨ محافظات، وفي ٨ فبراير إلى ٣٥ احتجاجاً في ١٤ محافظة، ٦٥ احتجاجا في ١١ فبراير يوم تنحي الرئيس، وفقاً لجريدة المصري اليوم. وقد تنوعت القطاعات المشاركة في هذه الاحتجاجات الفئوية من مزارعين وموظفين ، فضلاً عن العمال بالشركات والمصانع، وتركزت المطالب - كما كان الحال في عام ٢٠٠٦م - على تحسين الأحوال المعيشية، رفع المرتبات والأجور، ودفع حقوقهم المستحقات المالية غير المدفوعة، وتثبيت العمالة المؤقتة. وقد بدأ التأثر بالثقافة الثورية السائدة في "ميدان التحرير بالقاهرة" واضحاً من خلا اتساع نطاق الهتافات التي رددها موظفو الشركات المصرية للاتصالات في ٧، ٨ فبراير والذين مثلوا قاطرة انطلاق باقي الاحتجاجات لتخرج من حيز المطالب

الفئوية إلى المطالبة بإسقاط النظام أسوة بهتافات ميدان التحرير، بل هددوا بالانضمام إلى المعتصمين. هو الأمر الذي تكرر في ٩ فبراير مع إضراب سائقي النقل الذي أصاب البلاد بالشلل التام في آخر أيام الثورة، حيث أصدر السائقون بياناً في ٩ فبراير أكدوا فيه على تضامنهم مع مطالب الثوار ، وكما شارك عدد منهم الثورة في الميدان رافعين مطالب رحيل مبارك على رأس مطالبهم. وفي يوم ١١ فبراير يوم التنحي شهدت القاهرة والمحافظات موجة جديدة من الاعتصامات والاحتجاجات والمظاهرات العمالية ضمت مئات الآلاف ، وهددت قطاعات واسعة من مختلف قطاعات العمال بتصعيد الاحتجاج والانضمام إلى المتظاهرين في ميدان التحرير مؤكدين على تأييدهم لمطالب ثورة ٢٥ يناير. مما سبق يتضح ما يلي:

١- نجاح القوى السياسية الذي ضم لأول مرة مطالب ذات بعد اجتماعي مثل الحد الأدنى للأجور في جذب حركات الاحتجاج الاجتماعي.

٢- انخراط حركات الاحتجاج الاجتماعي في فعاليات الثورة لنقلها جزئياً من الفئوي المؤثر بشكل جزئي على النظام السياسي إلى مؤثر رئيسي في المعادلة السياسية، وإن ظل المنطق الفئوي هو الدافع المحرك والذي عبر في تحرك تلك الحركات أسلوبهم في التعبير عن أحد أهم مطالب الثورة وهو مطلب العدالة الاجتماعية.

ويما يلي رصد لأمثلة من الاحتجاجات المهنية التي شهدها المجتمع بعد ثورة ٢٥ يناير:

١- اعتصام عمال الغزل والنسيج بالإسكندرية، أضرب عمال صندوق النسيج عن العمل وذلك احتجاجاً على عدم صرف مستحقاتهم المالية، أصدر المهندس مجدي عارف المدير العام لصندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات قراراً بإغلاق الصندوق لأجل غير مسمى اعتباراً من الأحد الموافق ٢٣ يناير ٢٠١١م، وكان نص القرار (قرار رقم ١ لسنة ٢٠١١) "بعد الاطلاع على قانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٣م بشأن إنشاء صندوق صناعة الغزل والمنسوجات واللائحة التنفيذية للصندوق، ونظراً لاعتصام معظم العاملين بمقر الصندوق وحدوث بعض أعمال شغب، مما أدى إلى تعطل العمل وللمحافظة على معدات الفحص وأصول الصندوق، و قرر إغلاق مقر الصندوق بالإسكندرية، وإعطاء جميع العاملين بها أجازة إلى أجل غير مسمى"(٧٣).

٢- احتجاج أهالي قرية الزرقا أمام مجلس الشعب وذلك احتجاجا على تعنت بنك التنمية والائتمان الزراعي ضدهم، حيث اتهم المزارعون بقرية الزرقا مسئولي البنك بالقرية بمحاولة الحصول على مبالغ زائدة من قيمة القرض الذي حصلوا عليه وذلك من خلال إضافة "صفر" إلى المبلغ الإجمالي.

٣- نظم مئات العاملين بشركات استيراد قطع غيار السيارات والتي ضم ٩ شركات يعمل بها نحو ٩٠٠ عامل، و نظموا وقفة احتجاجية اتهموا فيها قطاع التجارة الخارجية بوزارة التجارة بتمييزهم وعدم الإفراج عن معاناتهم

من الجمارك بحجة أنها أجهزة ومعدات صينية تم استيرادها على أنها من أوروبا مطالبين بالإفراج عنها وعلى الجانب نفت وزارة التجارة والصناعة في بيان لها اتخاذ أي إجراءات تعسفية إزاء مستوردي قطاع غيار السيارات.

٤- اعتصام ١٥٠٠ موظف مؤقت بالمستشفى لجامعة المنصورة احتجاجاً على عدم تثبيتهم رغم مرور أكثر من ١٥ عاماً على عملهم بالمستشفى، ورفض الموظفون الدخول إلى أقسام المستشفى، وكذلك أيضاً دخل أكثر من ٦٠٠ طبيب وطبيبة المستشفى العام بطنطا في إضراب مفتوح عن العمل واعتصام داخل المستشفى احتجاجاً على تأخر صرف مستحقاتهم المالية

٥- اعتصام العشرات من الجيولوجيين أمام مقر وزارة البترول مطالبين الوزارة بتعيينهم أسوة بما فعلته مع خريجي هندسة البترول اعتصموا من قبل أمام وزارة البترول(٧٤).

كما شهدت معظم القطاعات الخدمية في أنحاء مصر عشرات الاحتجاجات والاعتصامات في ٨ فبراير ٢٠١١م، ترفع شعار المطالب النوعية عن مظاهرات المطالب السياسية في ميدان التحرير، وكان أبرزها إضراب موظفي الشركة المصرية للاتصالات، تظاهر الآلاف من العاملين بالشركة في أكثر من محافظة أمام السنترالات للمطالبة بمستحقات مالية لهم، وتداول الموظفون منشورات تندد بالإدارة وتطالب بتحقيق العدالة، المتظاهرون هتافات جماعية تندد بإدارة الشركة وتطالب برحيلهم بسبب التفاوت الكبير في الرواتب بين القيادات العليا وصغار الموظفين. ندد المتظاهرين باستقدام إدارة الشركة لكفاءات لا ترقى لمستوى العمل بالشركة، بل التي رددها موظفو الشركة لتخرج عن حيز المطالب الفئوية إلى المطالب بإسقاط النظام أسوة بهتافات ميدان التحرير، وهددوا بالانضمام إلى المعتصمين هنا. ويرجع تظاهر العاملين عن العمل إلى قرار رئيس مجلس إدارة الشركة بتخفيض نسبة العلاوة من ١٥% إلى ٧% فقط، و لذلك قرر العاملون التحرك للمطالبة بحقوقهم المشروعة. تحددت مطالب العاملين بالشركة المصرية للاتصالات فيما يلي:

١- إقالة فرغلي بكري رئيس نقابة العاملين بالشركة.

٢- إعادة هيكلة الأجور بشكل يتناسب مع غلاء المعيشة وبما يضمن حياة كريمة للعاملين بالشركة.

٣- أن يتم منح جميع العاملين علاوة قدره ١٠٠% على أساس الراتب وإلغاء بند الكفاءات من اللائحة وإنهاء عقود جميع المعينين ككوادر خاصة.

٤- والاعتماد على أبناء الشركة في شغل الوظائف الإدارية العليا، على أن يتم شغل تلك الوظائف عن طريق مسابقة ذات شروط ، ويتم وضع تلك الشروط من خلال لجنة محايدة.

٥- تغيير نظام الرعاية الصحية المعمول به حالياً الذي اعتبروه يمثل إهانة للعاملين، مع أهمية أن يكون الكشف الطبي والفحوصات من خلال الكارنيه الطبي فقط، بالإضافة إلى توسيع قاعدة الرعاية الصحية لتشمل أسر العاملين من ذوي القرابة من الدرجة الأولى، و استمرار الرعاية الصحية حتى بعد إحالة العامل إلى المعاش.

٦- و تحقيق عدالة توزيع الكفاءة الإنتاجية من خلال وضع أسس محددة لصرفها مثل وضع حد أعلى لكل مستوى وظيفي وحد أدنى، بمعنى ألا تقل الكفاءة عن ١٠٠% من أساس الراتب، هذا إلى جانب حصول العاملين على نسبة محددة من الأرباح، سواء من أرباح المصرية للاتصالات، أو الشكرات التابعة لها مثل الشركات التي تمتلك المصرية للاتصالات أسهم بها مثل فودافون، كذلك أيضاً إعادة العلاوات التي تم إلغاؤها بالإضافة إلى إعادة المزايا العينية الأخرى.

٧- إجراء انتخابات نقابية جديدة تمثل العاملين بالشركة اعتبار النقابة الحالية كأن لم تكن، وكذلك تثبيت جميع العاملين سواء بنظام الحافظة أو اليومية أو بعقود مؤقتة[٧٥].

وقد تمت الاستجابة لمطالب العاملين بالشركة المصرية للاتصالات وذلك على النحو التالي:

وافق مجلس إدارة الشركة على زيادة رواتب الموظفين بنسبة ١٥% بحد أدنى ٢٠٠ وحد أقصى ٥٠٠ جنيها، وذلك اعتباراً من شهر مارس ٢٠١١ أن تصرف مع مرتب شهر مارس، وتثبيت جميع العمالة المؤقتة خلال عشرة أيام وزيادة نسبة تعيين أبناء العاملين من ١٠% إلى ٢٠% ممن يتم تعيينهم. وتسوية حالات العاملين الحاصلين على مؤهلات عليا ومتوسطة قبل دخولهم الخدمة بمؤهلاتهم الحاصلين عليها، وإعادة صرف مصاريف الجنازة من الشئون العامة ، وكذلك شمول الرعاية الصحية الأسرية بأكملها (الزوجة والأولاد)، وقرر مجلس الإدارة إعادة العمل بنظام منح علاوة للحاصلين على شهادات الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه، وافق على توصية الجمعية العامة للشركة بزيادة أرباح العاملين، هذا بالإضافة إلى دراسة بقية المطالب، وإمكانية تنفيذها[٧٦].

وبالإضافة إلى ذلك فقد امتدت حالات والاحتجاج من ميدان التحرير إلى مختلف القطاعات الحكومية، وفي أغلب المحافظات حيث تظاهر العشرات من الموظفين في وزارة الصحة يوم ٢٠١١/٢/٨ أمام ديوان الوزارة مطالبين وزير الصحة "أحمد سامح فريد" بإزاحة ما وصفوه "ببقايا مستشفى دار الفؤاد" التي تتمثل في مستشاري الوزير السابق "حاتم الجبلى" ذلك لعدم وجود عدالة في توزيع الرواتب حيث وصل راتب كل منهم إلى أكثر من ٤٠ ألف في حين أن الراتب الأساسي للموظف عند تعيينه في الوزارة لا يتعدى ١١٣ جنيها، وطالبوا بتكوين لجنة من شباب اللجنة النقابية بقيادة د/عبدالحميد أباظة، مستشار الوزير للاتصال لبحث شكاوى أي قطاع.

تظاهر عمال مطابع هيئة الكتاب وعمال اليومية أمام الهيئة وذلك للمطالبة بإقالة المسئولين عن مطابع الهيئة، وزيادات حقيقية في الرواتب، بالإضافة إلى تجمهر عدد من موظفي المجلس الأعلى للثقافة في المجلس لزيادة الرواتب والحصول على درجات وظيفية وإقالة بعض المسئولين. نظم العاملون بقطاع الأمن بشركة مصر للطيران وقفة احتجاجية أمام مكتب المهندس إبراهيم مناع "وزير الطيران المدني" وذلك احتجاجاً على الفساد الذي يمارسه رئيس القطاع. وتظاهر عمال وإداريو مؤسسة روزا ليوسف للطباعة والنشر وذلك للتنديد بالوضع المتردي الذي وصلت إليه المؤسسة إدارياً وتحريرياً، طالب المتظاهرون برحيل رئيس التحرير ومجلس الإدارة، وقال العمال والإداريون في بيانهم "أصبحنا تخجل من الانتماء إلى هذه المؤسسة بعدما وصل وضعها لهذا الحد، وتولى أمرها من باع قلمه وخان أمانة الكلمة من أجل منصب ومال"(٧٧). اعتصم أكثر من ١٢٠٠ من موظفي هيئة الإسعاف المصرية أمام مقر الهيئة بالبحر الأعظم مطالبين بتثبيت العمالة المؤقتة واعتماد التوزيع الجغرافي في توزيع العمالة والمساواة في الأجور. بالإضافة إلى تظاهر عشرات من طلاب كليات التعليم الصناعي أمام وزارة التعليم العالي بشارع القصر العيني احتجاجاً على عدم وجود نقابة تضمهم وعدم الاعتراف بهم كخريجي كليات ومعاملتهم كفنيين قطار رغم دراستهم أكثر من ٧٥% من مواد كليات الهندسة خلال أربع سنوات بكليتهم، قام عدد من المتظاهرين بمقابلة وزير التعليم العالي لعرض مطالبهم(٧٨). بالإضافة إلى تجمع العشرات من المعاقين يوم ٢٠١٢/٢/٢٧ أمام مدخل مجلس الوزراء مطالبين بتطبيق القانون الخاص بتعيينهم في الوظائف بالمصالح بالإضافة إلى مطالبتهم لمديريات الإسكان بالمحافظات بتخصيص وحدات سكنية اقتصادية باعتبارهم من الطبقات المحرومة من الاستفادة بهذه المميزات، وقد التقى بهم أحد أفراد القوات المسلحة الموجودين بشارع مجلس الوزراء وتسلم منهم مطالبهم ووعدهم بالدراسة والتنفيذ(٧٩).

كما شهدت العديد من الجامعات المصرية الحكومية والخاصة احتجاجات ومظاهرات من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وذلك للمطالبة بإقالة قياداتها، واختيار قادة عن طريق الانتخابات حيث تظاهر في جامعة القاهرة مئات الطلاب أمام مبنى القبة للمطالبة بإقالة رئيس الجامعة ونوابه وعمداء ووكلاء الكليات وتشكيل هيئة مستقلة من أعضاء هيئة التدريس ، وذلك لحين إجراء انتخابات لاختيار خلفائهم، وأعلن الطلاب أنهم سيواصلون التظاهرات حتى يسقط رئيس الجامعة حيث رفعوا شعارات ولافتات تحمل يؤكد ذلك مثل "ارحل ارحل يا حسام"، "ارفع صوتك زي الناس.. احنا كرهنا الظلم خلاص"، ردد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس "يسقط يسقط حسام"(٨٠).

وفي سياق متصل شكل طلاب جامعات القاهرة والأزهر وحلوان والمستقبل وأكتوبر للآداب والعلوم الحديثة، ومعهد العاشر من رمضان رابطة باسم "اتحاد طلاب الثورة" يضم العديد من الأطياف *السياسية وذلك للمطالبة بما يلي:*

١- تغيير قانون تنظيم الجامعات.

٢- طرد الحرس ومحاسبة المتورطين منهم في حوادث الاعتداء على الطلاب.

٣- حل جميع مجالس الجامعات والكليات وتعيين مجالس مؤقتة لتسيير الأعمال.

كما تظاهر ائتلاف الجامعات المصرية الموحد والذي يضم (اتحاد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعة المنصورة، جامعيون من أجل الإصلاح، وحركة ٦ أبريل، حركة استقلال جامعة عين شمس، ولجنة المؤتمر العام لجامعة بنها، ومجموعة العمل من أجل استقلال الجامعة وذلك احتجاجاً على ما وصفوه بمحاولة الوزير الالتفاف مطالبهم في إشارة إلى اجتماعه مع رؤساء نواد لا يمثلونهم بحسب قولهم.

كما نظم الآلاف من الضباط وأفراد أمناء الشرطة وموظفي وزارة الداخلية من المدنيين مسيرة امتدت من أمام قسم شرطة الدقي إلى ميدان التحرير مبنى وزارة الداخلية بالقاهرة، وحمل فيها الضباط أعلام مصر، وأدوا التحية العسكرية على من سموهم شهداء الشرطة والشعب بأيدي الشرطة، وكذلك واصل رجال الشرطة في المحافظات وقفاتهم الاحتجاجية للمطالبة بتحسين أوضاعهم المعيشية، وتحسين صورتهم منددين بحملات الإساءة لجهاز الشرطة، ما يوجه لهم من اتهامات ظالمة من بعض طوائف المجتمع والتيارات والقوى السياسية، عن انسياق وسائل الإعلام لتلك الدعاوى وترويجها، ورفع رجال الشرطة لافتات تحمل "لا للفساد والرشوة والواسطة"، "الشرطة ضحية النظام ونحن من دفع الثمن"، "قوم يا وجدي قول الحق. الشرطة بريئة ولا لأ"، "واحد اتنين.. دم الشهدا فين"، "دم المواطن غالي "، كما رددوا هتافات "الشعب والشرطة والجيش إيد واحدة".

تصاعدت أزمة عمال هيئة النقل (سائقين، كمسارية وفنيين) حيث أعلنوا إضراباً شاملاً بجميع جراجات الهيئة لـ ٢٤، كما رفضت النقابة المستقلة لهيئة النقل فض الإضراب قبل التفاوض وذلك باعتبار أن إضراب الهيئة حق مشروع وسلمي للحصول على حقوقهم، ودد المتظاهرون هتافات وشعارات "الإضراب مشروع مشروع.. ضد الفقر وضد الجوع"، "رئيس الوزرا فين.. الغلابة أهم"، يا عصام قول الحق.. عمال الهيئة غلابة ولا لا"، رفعوا لافتات كتبوا عليها "يجب تطهير الهيئة من الكوادر الفاسدة"، "أين العدل يا أهل العدل"، "كفاية ظلم... عمال هيئة النقل العام".

احتج عمال هيئة النقل العام نظراً لاستيلاء الهيئة على أموال صندوق الجزاءات بالرغم من أن اللائحة تنص على أنه مخصص لإعانة العمال اجتماعياً، ورياضياً، وثقافياً، بالإضافة إلى استيلائهم على أموال التأمينات وأموال الاشتراكات والإعلانات، قيمة عقود خطوط النقل الجماعي، فضلاً عن أموال بيع الخردة والتي تقدر بالملايين، إلى جانب التعامل معهم على أساس أنهم هيئة خدمية وليست اقتصادية مما أهدر حصولهم على ٧% من الأرباح

السنوية لمدة ١٥ عاماً، وذلك يعني فساد الهيئة حين تحصل على ميزانية من الدولة ولم يتم صرفها، كما أن هيكل الحوافز بالهيئة مهلهل وغير منتظم.

ونستخلص مما سبق أن اندلاع حركات الاحتجاج خلال الثورة لم تكن سوى نذير لتفاقمها بعد انتهاء الثورة، ولاسيما ان هذه الحركات الاحتجاجية لم تكن نتاجاً لأوضاع سوسيواقتصادية ظهرت بعد الثورة، بقدر ما كانت نتاج سياسات اقتصادية غير عادلة كانت موجودة قبل الثورة.

- توصلت الدراسة إلى أن نسبة مئوية مقدارها ٨٢.٩٢% من عينة الدراسة اتفقوا على ظهور اللجان الشعبية بسبب حالة الفراغ الأمني أثناء ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م.

يُعد ظهور اللجان الشعبية في المجتمع المصري أحد مظاهر تحقيق الأمن الاجتماعي الاقتصادي المبني على الحراك السياسي، فقد ساد الخوف بين المواطنين في المجتمع المصري أثناء الثورة خاصة يوم ٢٨ يناير ٢٠١١م بسبب حالة الفراغ الأمني بعد انسحاب الشرطة، و مما أدى إلى ظهور ما أطلق عليه باللجان الشعبية، تهدف اللجان الشعبية، بصفة عامة، إلى المساهمة في تقديم المساعدة غير الرسمية - باعتبارها رابطة اجتماعية ينتمي إليها الأفراد والجماعات بفئاتهم وأعمارهم المختلفة-، يسهمون طواعية في ممارسة الأنشطة الاجتماعية والقيام بأدوار محددة، بهدف تحقيق الاستقرار والأمن الاجتماعي(٨١). قام المواطنون بتأليف مجموعات منهم في كل مربع سكني، وفي المداخل الرئيسة لكل حي أو مدينة، وفي الشوارع، ذلك لتحقيق الأمن، وتبديد الخوف الذي كان سائداً داخل المجتمع، بسبب انتشار أعمال البلطجة في تلك الفترة، التي كانت تقوم بأعمال تفتيش السيارات والتأكد من هوية الذين يركبون السيارة أو الدراجات النارية، وذلك للتأكد من عدم حمل الأسلحة أو أي وسائل عنف، كان يبدأ عملهم مع بداية حظر التجول الذي كان مفروضاً أثناء ثورة ٢٥ يناير، حتى صباح اليوم التالي بانتهائه، واستطاعت اللجان الشعبية، بالفعل، على الفراغ الأمني في تلك الفترة، واستمرت تجربة اللجان الشعبية فيما بعد أحداث الثورة، حيث ظهر دورها أيضاً في حماية لجان امتحانات الثانوية العامة، وشهادات معادلة الدبلومات الفنية. وقد كان لظهور اللجان الشعبية في المجتمع عدد من الإيجابيات التي ساهمت في مواجهة عدد من الأزمات المجتمعية في ذلك الوقت كالآتي:

- مكافحة الفساد التجاري، وخاصة فساد التجار الجشعين، الذين يستغلون الأزمات المصاحبة للثورات، ويبالغون في رفع الأسعار، واحتكار السلع الحيوية للمواطن.

- حماية المواطنين من المخربين والبلطجية، الذين يقومون بأعمال السلب والنهب - للممتلكات العامة والخاصة - من خلال دوريات ونقاط التفتيش للاطمئنان على الوضع الأمني والاجتماعي والنفسي.

- محاولة تحقيق النظام والانضباط والرقابة الشعبية، سواء نحو الأفراد أو الجماعات أو الهيئات.

- محاولة تعظيم قيم الانتماء والولاء للوطن وللأسرة وللمجتمع، وأهمية الحفاظ على الوطن من محاولات تدمير القيم والمبادئ الأخلاقية والدينية ومحاربة الفتن الطائفية.

- ملء الفراغ في حالة غياب الدولة، سواء كان فراغاً أمنياً أو سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً أو إعلامياً.

- القيام بجهود إعلامية شعبية مستمرة لنشر المعلومات الصحيحة، ومكافحة ومحاربة الشائعات وتوعية المواطنين لمناهضة الفساد بأشكاله، ودفع المواطنين للمشاركة في تنمية المجتمع.

- استقطاب طاقات فئات ورموز مستقلة في المجتمع مثل: القادة غير الرسميين في مجالات مختلفة، والصحفيين، والإعلاميين، والشخصيات والرموز المجتمعية والدينية والأكاديمية، للمساهمة فيما تمر به الدولة من أزمات.

- التقارب الاجتماعي بين المواطنين، حيث ساهمت اللجان الشعبية في تعارف وتكاتف الأسر التي لم تكن تعرف بعضها في الشارع نفسه أو الحي أو حتى السكن، حيث عمقت اللجان الشعبية العلاقات الاجتماعية بين الجيران من خلال توزيع الطعام والمشروبات على الساهرين لحماية منازلهم وأسرهم، ومن خلال تبادل الآراء والأفكار لحماية ممتلكاتهم وذويهم.

وقد اعتمد المجلس الأعلى للقوات المسلحة على فعالية المواطنين أثناء الثورة في محاولات القضاء على الانفلات الأمني الذي شهده المجتمع المصري والدعوة إلى مساعدته في التخلص من أعمال البلطجة والسرقة، خاصة في محافظات القاهرة الكبرى وبورسعيد والسويس[٨٢]. كما اعتمد عليهم في تنظيم وتأمين أماكن المظاهرات فيما بعد منعاً للاحتكاكات التي كانت تحدث بين المتظاهرين وبين قوات الأمن[٨٣] ، وكذلك في تأمين احتفالات المسيحيين[٨٤] ، برأس السنة الميلادية ٢٠١٢م في الكنائس[٨٥] ، والتأكيد على أهمية التصويت في الانتخابات الرئاسية في ٢٠١٢م[٨٦] ، وهو ما يؤكد العلاقة بين تحقيق الأمن الاجتماعي الاقتصادي والمواطنة النشطة في المجتمع حيث أدت ممارسات المواطنين إلى ضمان تحقيق بعض مجالات الأمن الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع المصري.

- توصلت الدراسة إلى أن نسبة مئوية مقدارها ٧٨.٨٦% من عينة الدراسة اتفقوا على ظهور العديد من المبادرات الجماعية والفردية من أجل تحسين مستويات الأمن الاجتماعي الاقتصادي أثناء الفترة الانتقالية، وأيضاً بعد الانتخابات الرئاسية في ٢٠١٢م.

ظهرت عديد من المبادرات الجمعية والفردية للمواطنين، أثناء الفترة الانتقالية الأولى، وكذلك بعد الانتخابات الرئاسية في ٢٠١٢م، ذلك من أجل تحسين مستويات الأمن الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع المصري، والتغلب على التداعيات السلبية للثورة في العديد من القطاعات في المجتمع. من تلك المبادرات التي دعا إليها المواطنون لتحسين الأوضاع الاقتصادية في المجتمع المصري أثناء الفترة الانتقالية "مبادرة البورصة المصرية"، بدأ المتظاهرون والمعتصمون في ٨ مارس ٢٠١١م بإطلاق "مبادرة لعودة الشرطة" لإعادة الثقة بين الشرطة والشعب، التغلب على الانفلات الأمني الذي ساد المجتمع المصري بعد الثورة. بالإضافة إلى ذلك ظهرت عديد من المبادرات الفردية بعد الانتخابات الرئاسية لعدد من رموز العمل الاجتماعي ، من أجل تحسين مستويات الأمن الاجتماعي الاقتصادي في بعض المناطق: مشروع نهر الخير الذي دعا إليه الداعية مصطفى حسني في نوفمبر ٢٠١٢م لإدخال المياه لأكثر من ١٠٠٠ بيت في قرية النزلة - أحد أفقر قرى الصعيد - والقرى المحيطة بها في مركز يوسف الصديق.

وقد أرجعت السلطة الحاكمة في مصر في الفترة الانتقالية الأولى أسباب المشكلات الاقتصادية لتي يعاني منها المجتمع المصري بعد ثورة ٢٥ يناير إلى الإضرابات والاعتصامات الفئوية التي طالبت بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي نادت بها الثورة، و إلا أنه استمرت تلك الإضرابات والاعتصامات عنصراً ضاغطاً خلال الفترة الانتقالية الأولى، إلى أن بدأت السلطة في تلك الفترة فتح قنوات حوار معهم، المطالب الأساسية لهم، ليعود منحنى الإضرابات إلى الهبوط تدريجياً.

ثالثاً: انعكاسات ثورة ٢٥ يناير على مستويات الأمن الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع المصري حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٣م:

جدول رقم (٩) *انعكاسات ثورة ٢٥ يناير على مستويات الأمن الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع المصري حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٣م*

م	الاستجابات	ك	%
١-	عدم كفاية الدخل الشهري لتأمين احتياجات العديد من الأسر الفقيرة.	١١٦	%٩٤.٣٠
٢-	تزايد العشوائيات التي يصاحبها انعدام المرافق والخدمات الأساسية من مياه وصرف وكهرباء، وتزايد مخالفات البناء التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م.	١١٠	%٨٩.٤٣
٣-	تدني مستوى الخدمة الصحية وكفاءة من يقدمونها.	١٠٣	%٨٣.٧٣
٤-	تزايد معدلات البطالة.	١٠٢	%٨٢.٩٢
٥-	التشرذم والانقسام في المجتمع المصري بعد الانتخابات الرئاسية ٢٠١٢م.	٩٨	%٧٩.٦٧

شكل رقم (٩): انعكاسات ثورة ٢٥ يناير على مستويات الأمن الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع المصري

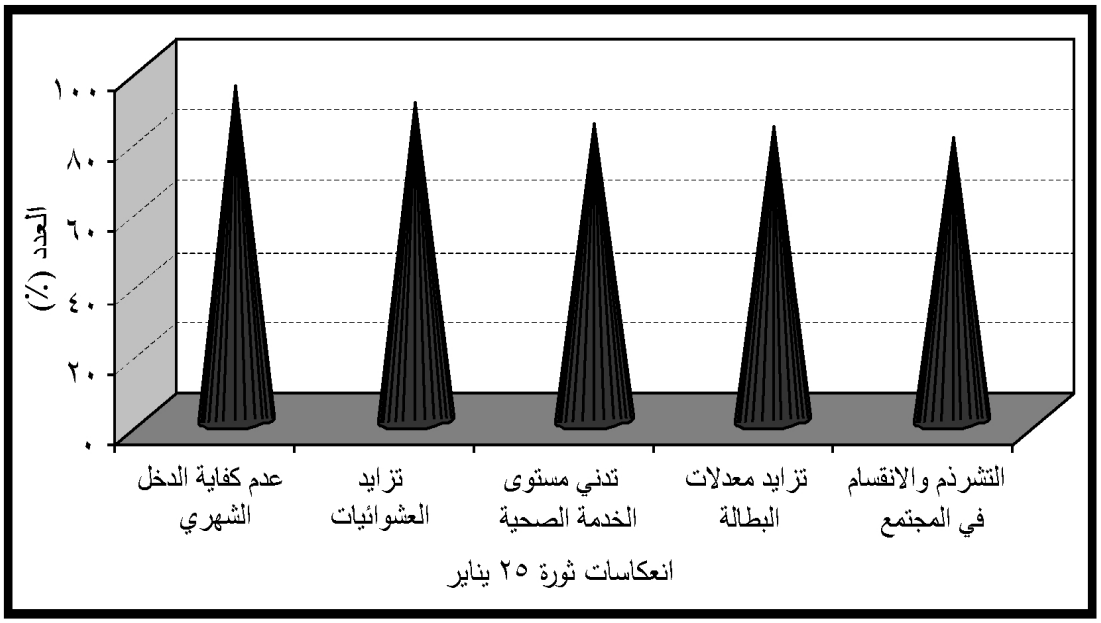

يمكن تحليل الجدول رقم (٩) والشكل رقم (٩) على النحو الآتي:

- توصلت الدراسة على أن غالبية أفراد العينة بنسبة مئوية مقدارها ٩٤.٣٠ % قد أكدوا إلى عدم كفاية الدخل الشهري لتأمين احتياجات العديد من الأسر الفقيرة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م.

تشير نتائج وإحصاءات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٠م/٢٠١١م إلى أن متوسط الدخل السنوي للسكان ٢٥٣٥٢.٧ جنيهاً، تشير الإحصاءات أن هذا المتوسط في الحضر أعلى منه في الريف. أما عن نسبة الإنفاق السنوي للأسرة وفقاً لمجموعات الإنفاق العام ٢٠١٠م/٢٠١١م فتشير الإحصاءات أن أعلى معدلات الإنفاق كانت على الطعام والمشروبات غير الكحولية ٣٩.٩% يليها المسكن ومستلزماته ١٨%، وتتوزع باقي النسب على مجموعات الإنفاق ، ويلاحظ من تلك الإحصاءات ارتفاع معدل الإنفاق على الطعام في الريف ٤٥% أعلى منه عن الحضر ٣٥.٦% بينما العكس في الإنفاق على المسكن ومستلزماته[٨٧]. وخلال شهر سبتمبر ٢٠١٢م أفاد ٨٦% من الأسر بأن دخلها لا يكفي لتأمين احتياجاتها الشهرية، في مقابل ٧٤% في يونيو ٢٠١٢م، سجلت هذه النسبة

أعلى قيم لها في محافظات القاهرة ٩٣.٥%، ومطروح ٩١.٧%، ويرتبط هذا التزايد الملحوظ بثبات الدخل إلى حد كبير والتي أفادت بها ٨٩.٢% من الأسر بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار.

وبلغ متوسط إنفاق الأسر الأكثر احتياجاً على الطعام والشراب كنسبة من إجمالي الإنفاق نحو ٦١.٧% خلال يوليو - سبتمبر ٢٠١٢م. قد بلغ متوسط الإنفاق الشهري للأسر الأكثر احتياجاً التي شملها المسح نحو ٦٩٩.٨ جنيهاً، هو ما يعكس إنفاقاً يومياً للفرد يبلغ نحو ٥.٥ جنيهات. قد انخفض هذا المتوسط من ٧٠٥ جنيها في يونيو ٢٠١٢م، في حين أنه ارتفع مقارنة بسبتمبر ٢٠١١م، حيث سجل ٦٢٣ جنيهاً. يرجع ذلك على زيادة الأسعار خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٢م. قد أشار نحو ٨١.٤% من الأسر أن دخلها لا يكفي احتياجاتها الشهرية من الغذاء قد كانت أعلى نسبة من هذه الأسر في محافظة الفيوم ٩٣.٣% يليها مطروح ٩٢.٩%. تلجأ الأسر التي لا يكفي دخلها احتياجاتها الشهرية من الطعام لعدة أساليب لسد الفجوة بين دخلها واحتياجاتها ومنها: استهلاك أنواع أرخص من السلع الغذائية ٢٨.٢%، السلف ٢٧.٧%، تقليل كمية الطعام ١٤.٥%، شراء بالتقسيط ١٣.٨%، والاعتماد على مساعدات من أهل الخير ٩.٢%، تشير الإحصاءات إلى أن الأسر أصبحت تلجأ إلى أساليب أكثر حدة عندما لا يكفي دخلها الشهري احتياجاتها، حيث كان استهلاك أرخص أنواع السلع يأتي في المرتبة الثانية بعد السلف.

أما وفقاً لنتائج المؤشر العربي في ٢٠١٣م، أشار المستجيبين إلى أوضاعهم الاقتصادية ما بين سيئة وسيئة جداً، حيث أفاد ٣٧% بأن أوضاعهم الاقتصادية سيئة و١٦% سيئة جداً. وتشير التقارير والدراسات الدولية إلى أن نسبة الفقر قد ارتفعت إلى حد كبير حيث أن النسبة الأكبر من الشعب المصري يعيشون تحت خط الفقر، بلغ دخل الفرد في السنة ٣٠٧٦ جنيها/السنة بما يعادل ٢٥٦ جنيهاً/الشهر(٨٨) ، ارتفعت معدلات الفقر في مصر حتى وصلت إلى ٢٥.٢% عام ٢٠١٠م/٢٠١١م. ويتضح من خريطة فقر عام ٢٠١٠م/٢٠١١م أن الفقر في مصر أكثر ارتباطاً بقطاع الزراعة وأكثر تركزاً في المناطق الريفية خاصة في ريف الوجه القبلي حيث يقع ٥١% من سكانه تحت خط الفقر، تُعد الأمية من أكثر العوامل ارتباطاً بالتعرض للفقر في مصر، حيث بلغت نسبة الفقراء بين الأميين ٣٦.٤% مقابل ٦.٥% لمن حصل على شهادة ، تزداد نسبة الفقراء مع زيادة حجم الأسرة، حيث إن ٥% فقط من الأفراد الذين يعيشون في أسر بها أقل من ٤ أفراد من الفقراء مقابل ٣٩% بين الأسر التي بها ٦-٧ أفراد، يرتبط الفقر ارتباطاً وثيقاً بالعمل ومدى الاستقرار فيه، حيث تصل نسبة الفقراء بين العاملين في الحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام إلى ١٣% وترتفع بين العاملين في القطاع الخاص إلى ٢١.٦% وإلى ٣٣% بين العاملين خارج المنشآت.

- توصلت الدراسة إلى أن نسبة مئوية مقدارها ٨٩.٤٣% قد اتفقوا على تزايد العشوائيات التي يصاحبها انعدام المرافق والخدمات الأساسية من مياه وصرف وكهرباء، وتزايد مخالفات البناء التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م.

لا تقتصر آثار الفقر - التي سبق الإشارة إليها - على الجانب الاقتصادي فقط لكن هناك تأثيرات اجتماعية أيضاً، فعندما تتزايد معدلات الفقر تتزايد العشوائيات التي تحد من تطور المجتمع، في هذا الصدد بلغ عدد المناطق العشوائية في محافظات مصر ١١٧١ منطقة عشوائية يسكنها ما يقرب من ١٤.٨ مليون نسمة، ولتي يصاحبها انعدام المرافق والخدمات الأساسية من مياه وصرف وكهرباء، وقد أشار تقرير الصندوق الدولي للتنمية التابع للأمم المتحدة وجود ٤٨ مليون مصري فقير يعيشون في ١.١٠٩ منطقة عشوائية. ويعاني المجتمع المصري، بعد ثورة ٢٥ من ارتفاع معدل انهيار العقارات بسبب ارتفاع معدلات مخالفات البناء التي أعقبت الثورة، نظراً للانفلات الأمني وتوقف ملاحقة المخالفين للقانون(٨٩). أكد الدكتور حسن علام رئيس جهاز التفتيش الفني على أعمال البناء أن إجمالي ما تم رصده من مخالفات في القاهرة والإسكندرية وداخل المدن الكبرى في المحافظات يقدر بحوالي ٥٠٠ ألف مخالفة في حين أن الريف بالكامل خارج نطاق السيطرة ولم يتم حصر ما تم ارتكابه فيه من مخالفات.

- توصلت الدراسة إلى أن نسبة مئوية مقدارها ٨٣.٧٣% قد اتفقوا على تدني مستوى الخدمة الصحية وكفاءة من يقدمونها بعد ثورة ٢٥ يناير وحتى ثورة ٣٠ يونيه ٢٠١٣م.

على الرغم من أن التأمين الصحي يشمل ٥٨% من المجتمع المصري، على الرغم من أن المؤمن عليهم حوالي ٤٥ مليون نسمة، إلا أنه يجب التفرقة بين التغطية النظرية وإمكانية الوصول للخدمة والحصول عليها، فمن الملاحظ عدم رضا المواطنين عن مستوى الخدمة ، هذا بالإضافة غلى نقص الخدمات التأمينية في الريف أو انعدامها تقريباً خاصة في المناطق التي تعاني من نقص الخدمات أو انعدامها مقارنة بالحضر، بالإضافة إلى عدم وجود مؤسسات مستقلة لضمان جودة الخدمات الصحية سواء في القطاع العام أو الخاص، و ففي القطاع العام تقوم وزارة الصحة بمراقبة جودة خدماتها عن طريق إدارة الجودة داخل الوزارة، أما القطاع الخاص فلا توجد أي من مؤسسات الجودة وتقييمها وضمانها، كما لا توجد أي حوافز إيجابية أو سلبية لضمان الجودة، و مما يؤثر سلباً على الوضع الصحي في مصر. و كما أشار الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول نسبة الأطباء وهيئة التمريض للسكان في عام ٢٠١١م إلى أنه قد بلغ معدل الأطباء ١٠/٧.٧ آلاف من السكان، و في حين بلغ معدل هيئة التمريض ١٠/١٣.٨ آلاف من السكان(٩٠).

نادت ثورة ٢٥ يناير بالحرية والعدالة الاجتماعية، بذلك يُعد الوصول للنظام الصحي من قبل جميع السكان بغض النظر عن القدرة المالية أحد مؤشرات العدالة الاجتماعية، فالصحة تحرر الإنسان وتدعم حريته في

الاستمتاع بالحياة، هي تُمكنه من العمل والإنتاج مما يضمن كرامته وكسب رزقه. على الرغم من ذلك فلا يزال الوضع الصحي في مصر في تدهور مستمر، يتضح هذا من انخفاض معدل الإنفاق على الصحة مقارنة بباقي الدول، تقلصت ميزانية الصحة بعد الثورة حتى وصلت إلى ٤.٨%، أدى إلى تردي حالة تقديم الخدمات نتيجة انخفاض الرواتب وضعف الإنفاق على مستلزمات العمليات والأدوية وضعف مخصصات صيانة الآلات والمعدلات والمباني، كذلك تراجع الاستثمارات في التوسعات والتطوير للأبنية الحالية مع وجود ما يقرب من ٥٠% من المواطنين بلا أي غطاء تأميني صحي وعدم الإنصاف لإتاحة موارد العلاج على نفقة الدولة، في الوقت الذي يكون فيه أكثر من ٧٢% من الإنفاق الكلي على الرعاية والخدمات الصحية إنفاقاً ذاتياً مصدره المواطنون، مما يعكس الحاجة والأضرار وليس القدرة على تحمل ذلك.

- توصلت الدراسة إلى أن نسبة مئوية مقدارها ٨٢.٩٢% قد اتفقوا على تزايد معدلات البطالة في المجتمع المصري.

يُعد انتشار البطالة أحد الأسباب الرئيسة لقيام ثورة ٢٥ يناير، كان طلب الحصول على فرص عمل أحد المطالب التي كان ينادي بها المواطنون، على الرغم من ذلك لم يشهد سوق العمل أي تقدم بعد أحداث ٢٥ يناير، بل على العكس، انتشرت معدلات البطالة بشكل أكبر. وفي هذا السياق كشفت إدارة معايير العمل الدولية بمنظمة العمل الدولية أن الاضطرابات التي لحقت بالأنشطة الاقتصادية عقب ثورة ٢٥ يناير، وأدت إلى زيادة معدلات البطالة في مصر إلى ما يقرب من ١٢% مقابل ٨.٩% خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١١م، و أكد البنك الدولي على أن التحولات السياسية في مصر انعكست سلبياً على إمكانية العثور على وظيفة لائقة في ظل معاناة منطقة الشرق الأوسط من أعلى معدلات للبطالة بين الشباب في العالم، وأدنى مستوى مشاركة المرأة في القوة العاملة. وارتفع عدد المتعطلين عن العمل إلى نحو ٣.٤ مليون متعطل (١٢.٦%) في عام ٢٠١١م/٢٠١٢م عدم قدرة قطاعات الاقتصاد الوطني على توفير فرص عمل بما يتناسب مع الداخلين الجُدد لسوق العمل وجموع المتعطلين. تشير الإحصاءات الأولية لعام ٢٠١١م إلى ارتفاع معدل البطالة في الحضر عنه في الريف، بلغ معدل البطالة للذكور في الحضر ١٢%، بينما في الريف ٦.٥% في حين بلغ معدل البطالة لدى الإناث في الحضر ٢٩.٨% في حين بلغ في الريف ١٧%[٩١].

- توصلت الدراسة إلى أن نسبة مئوية مقدارها ٧٩.٦٧% قد اتفقوا على حدوث حالة من التشرذم والانقسام في المجتمع المصري بعد الانتخابات الرئاسية ٢٠١٢م وتولي الأخوان المسلمين الحكم.

فبعد تولي الرئيس محمد مرسي الحكم أصدر الرئيس إعلاناً دستورياً في ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢م تسبب في ازدياد الانقسام بين مؤيد ومعارض، مما أدى إلى الاشتباكات بين الطرفين، كان مما نص عليه الإعلان "أن تكون قرارات

رئيس الجمهورية الصادرة، منذ توليه السلطة رسمياً، في ٣٠ يونيو ٢٠١٢م، نهائية ونافذة ومُحصنة، لا يجوز الطعن عليها بأي طريق وأمام أي جهة"، ما أدى إلى قيام المواطنين بالدعوات لمظاهرات لرفض الإعلان الدستوري، للتعبير عن الرفض الشعبي له. تداعيات ذلك الانقسام في الأحداث التي وقعت في ٤-٥ ديسمبر ٢٠١٢م، قامت مسيرات شعبية من مختلف أحياء القاهرة تجاه مقر إقامة الرئيس (الاتحادية)، و بعض المشاركين في المسيرات الاعتصام للضغط على السلطة الحاكمة مما أدى إلى قيام مؤدي السلطة الحاكمة باستخدام العنف على المعارضين في مقر اعتصامهم، و أدى إلى سقوط ضحايا. بذلك تعد أحداث الاتحادية محطة فارقة بين الثوار وتيارات الإسلام السياسي، وتسبب في زيادة الهوة بين فئات المجتمع المصري. تجلى الانقسام في المجتمع المصري، بشكل أوضح، في مايو ٢٠١٣م، حيث ظهرت دعوات لمجموعة من المواطنين تحت اسم "حملة تمرد" للمطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة والقيام بمظاهرات مليونية في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م لعدم تحقيق أهداف ثورة ٢٥ يناير، وسوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين بعد الثورة[٩٢] ، في الوقت نفسه ظهرت دعوات لمجموعة أخرى تحت اسم "حملة تجرد" لرفض ما يطالب به أعضاء حملة تمرد وهو ما ينذر باتساع الانقسام داخل المجتمع المصري، التضارب بين مطالبهم، وهو ما دفع إلى دعوة مؤيدي حملة تمرد إلى عدم رفع أي شعارات حزبية في المظاهرات، وتم الإطاحة بحكم الإخوان في ثورة ٣٠ يونيه.

رابعاً: واقع الأمن الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع المصري بعد ثورة ٣٠ يونيه ٢٠١٣م:

جدول رقم (١٠) *واقع الأمن الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع المصري بعد ثورة ٣٠ يونيه ٢٠١٣م:*

م	الاستجابات	ك	%
١-	رفع الحد الأدنى للأجور والمعاشات مع منح علاوة استثنائية لجميع العاملين بالدولة.	١١٩	%٩٦.٧٤
٢-	إنجاز العديد من مشروعات الإسكان.	١١٦	%٩٤.٣٠
٣-	شهد قطاع الصحة العديد من الإنجازات منها: حملات القضاء على الأمراض مثل مبادرة ١٠٠ مليون صحة للقضاء على فيروس سي، بالإضافة لقانون التأمين الصحي الشامل وغيرها من الإنجازات.	١٠٥	%٨٥.٣٦
٤-	زيادة الإنفاق على البحث العلمي وتنفيذ مشروعات علمية كثيرة مثل الانتهاء من نحو ٥٠ ألف فصل مع إعطاء قضية الأمية أولوية كبيرة.	١٠١	%٨٢.١١
٥-	إنجاز العديد من المشروعات القومية مثل تنمية محور قناة السويس وغيرها من مشروعات.	٩٩	٨٠.٤٨

شكل رقم (١٠): واقع الأمن الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع المصري بعد ثورة ٣٠ يونيه ٢٠١٣م:

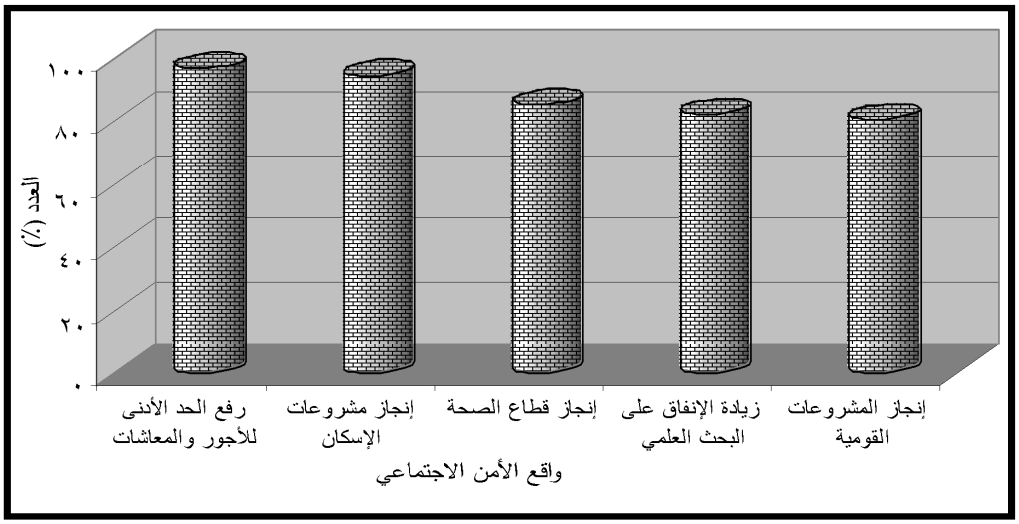

يمكن تحليل الجدول رقم (١٠) والشكل رقم (١٠) على النحو الآتي:

- توصلت الدراسة إلى أن غالبية أفراد العينة بنسبة مئوية مقدارها ٩٦.٧٤ % قد أكدوا على ارتفاع الحد الأدنى للأجور والمعاشات مع منح علاوة استثنائية لجميع العاملين بالدولة بعد ثورة ٣٠ يونيه ٢٠١٣م.

اهتمت الدولة بمحدودي الدخل ، وسط سعي مستمر لتخفيف الأعباء عن كاهل المواطن البسيط، فتم رفع الحد الأدنى للأجور والمعاشات (رواتب التقاعد في مصر)، ونح علاوة استثنائية لجميع العاملين بالدولة، لمكافحة ارتفاع معدلات التضخم.

قامت الدولة برفع الحد الأدنى للأجور من ١٢٠٠ جنيه إلى ٢٠٠٠ جنيه، بمعدل زيادة بلغ ٦٧%، وذلك لأجور جميع العاملين بالدولة، سواء المخاطبين، أو غير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية. تم رفع الحد الأدنى للمعاشات لتصل إلى ٩٠٠ جنيهً مع زيادة العلاوة السنوية إلى ١٥%، و بحد أدنى ١٥٠ جنيهاً، قرر الرئيس كذلك منح علاوة استثنائية لجميع العاملين بالدولة ١٥٠ جنيها (٩ دولارات) لمجابهة التضخم. وفي إطار اهتمام الدولة بالعمال، و شهد الرئيس عبدالفتاح السيسي، احتفالية عيد العمال،، التي نظمها الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، و بالتعاون مع وزارة القوى العاملة، واليوم الثلاثاء بقصر رأس التين بمحافظة الإسكندرية. منح الرئيسي السيسي وسام العمل من الطلقة الأولى لـ١٠ من قدامى النقابيين تقديراً لجهودهم المخلصة في مجال العمل والعمال، و إثرائهم للعمل النقابي بفكرهم وعملهم لخدمة العمال. و منح الرئيس نوط الامتياز لاثنين من العاملين بوزارة القوى العاملة، وعلى إسهامهما في مسيرة العمل والتلاحم مع العمال وأصحاب الأعمال و في خلق بيئة لاستقرار علاقات

العمل طوال شغلهما لوظيفتهما، و فضلاً عن تميزهم بالاعتزاز بعملهم والإخلاص فيه وتأديته بالدقة والجدية على الوجه المطلوب والكفاءة العالية.

- توصلت الدراسة إلى أن نسبة مئوية مقدارها ٩٤.٣٠ % اتفقوا على إنجاز العديد من مشروعات الإسكان بعد ثورة ٣٠ يونيه ٢٠١٣م.

تعتبر المشكلات السكانية في الدول النامية مرتبطة بالتزايد في عدد السكان في ظل الموارد المحدودة التي لا تكفي لتلبية الاحتياجات الأساسية لهؤلاء السكان، و لا تسمح بتوفير البنية الأساسية التي توفر للدولة مقومات الاستقرار ومواجهة متطلبات التقدم كبناء الطرق ووسائل المواصلات والصرف الصحي[٩٣]. ولهذا جاءت مشروعات الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية لتحتل مكانة هامة في خطة التنمية للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦م باستثمارات مستهدفة قدرها ٢٥ مليار ، يتمثل الهدف الأساسي من هذه المشروعات في الخروج من الوادي الضيق من خلال التوسع في إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة، إنشاء مدن سكنية لتأسيس مجتمع جديد موازي للمجتمعات لامتصاص الكثافة السكانية المتزايدة وتوفير فرص عمل زراعية وصناعية، و تستهدف هذه المشروعات إضافة على التوسع في الخدمات السكنية، وتوفير مياه الشرب ، خاصة في القرى الأكثر احتياجاً لهذه الخدمات.

وقد تم الانتهاء من بناء وتشطيب ٤٩ ألف وحدة في ١٨ مدينة جديدة كمرحلة أولى، وجاري تنفيذ وإسناد ٣٤٨ ألفاً و٤٩٢ وحدة ، حيث يتم تنفيذ ١٠١ ألف و ٤٧٢ وحدة بمعرفة هيئة المجتمعات العمرانية، و تم إصدار أوامر إنشاء ٢٧٤ ألف وحدة مكملة للمرحلة الأولى، تبلغ التكلفة المالية للمرحلة الأولى ٣٧ مليار جنيه، و بينما المرحلة الثانية ستصل إلى ٦٠ مليار، و بما يعني نحو ٩٧ مليار حجم تحويل المشروع الذي ينفذ في عامين[٩٤].

وأكد الرئيس عبد الفتاح السيسي في كلمته بمناسبة افتتاح مشروع الإسكان الاجتماعي (٢٠١٦/٥/١٢)وحصول كل مواطن يتقدم للإسكان الاجتماعي على وحدة سكنية، وحتى إذا فاقت أعداد المتقدمين عدد الوحدات المقرر إنشاؤها والتي يبلغ إجمالها ٦٥٦ ألف وحدة سكنية. كما أكد الرئيس أن الدولة تولي اهتماماً كبيراً لتطوير المناطق العشوائية، وغير الآمنة منها والتي يقطنها نحو ٨٥٠ ألف نسمة، منوهاً إلى أن الدولة المصرية لن تتخلى عن المواطنين وستوفر السكن اللائق والمناسب لهم ولعائلاتهم بما يضمن لهم حياة كريمة، ويساهم في إظهار الصورة الحضارية لمصر. كما وجه بتخصيص وحدات الإسكان لكل المتقدمين، و مشدداً على ضرورة عدم التقيد بالمراحل أعلنت عنها وزارة الإسكان بتنفيذ ٦٥٦ ألف وحدة على مدى عامين. تم تخصيص عدد من الوحدات السكنية بالمحافظات بمشروع عدد ٦٥٦ ألف وحدة سكنية، في ضوء الحاجة إلى ضرورة إتاحة محور الإيجار لأصحاب الدخول المنخفضة، التي لم تتمكن من الوفاء بالتزامات من خلال نظام التمويل العقاري،

لاسيما أن محور الإيجار هو أحد الإجراءات المتفق عليها ببرنامج قرض البنك الدولي، وأنه من الممكن التعديل إلى التمليك لمن يرغب.

- توصلت الدراسة إلى أن نسبة مئوية مقدارها ٨٥.٣٦% اتفقوا على اتخاذ قطاع الصحة العديد من الإنجازات منها: حملات القضاء على الأمراض مثل مبادرة ١٠٠ مليون صحة للقضاء على فيروس سي، بالإضافة لقانون التأمين الصحي الشامل وغيرها من الإنجازات.

شهد قطاع الصحة العديد من الإنجازات التي قدمها الرئيس السيسي، حملات القضاء على الأمراض، كمبادرة ١٠٠ مليون صحة للقضاء على فيروس سي، الكشف عن الأمراض غير السارية، و التي فحصت ٥٠ مليوناً، بينهم ٢٤ ألف أجنبي، مبادرة المستشفى النموذجي التي تهدف للنهوض بالخدمات الصحية لغير القادرين، تتضمن تجهيز وتشغيل مستشفى نموذجي في كل المحافظات، كذلك مبادرة إنهاء قوائم الانتظار و التي حققت أعلى معدلات نجاح في إجراء الجراحات العاجلة، تم إجراء ٣٨ ألفاً و ٧٩٩ عملية جراحية، وإنهاء ٥٠٣ حالات أورام، و١٧٠٣ حالات عظام، و٨ آلاف و ٤٦٧ رمد، و٥٥ حالة زراعة كلى. كما أطلق الرئيس مبادرة الكشف عن الأنيميا والتقزم والسمنة بين طلاب المراحل الابتدائية، لتشمل فحص ١١.٥ مليون طالب وطالبة، كذلك الكشف عن فيروس سي بالمدارس، ومبادرتي عينك في عنينا ونور حياة لمساعدة ضعاف النظر وإجراء العمليات الجراحية، مبادرة "صحة المرأة"، التي تستهدف الكشف عن سرطان الثدي والأمراض المتعلقة بالرحم وأورام الرحم وهشاشة العظام والصحة الإنجابية، و فضلاً عن مشروع قانون التأمين الصحي الشامل في ٥ محافظات بالجمهورية، كذلك دعم مبادرة لإنشاء ١٠٠٠ وحدة للغسيل الكلوي بالمجان، تدشين منظومة التأمين الصحي بمحافظة بورسعيد.

- توصلت الدراسة إلى أن نسبة مئوية مقدارها ٨٢.١١% اتفقوا على زيادة الإنفاق على البحث العلمي وتنفيذ مشروعات علمية كثيرة مثل الانتهاء من نحو ٥٠ ألف فصل مع إعطاء قضية الأمية أولوية كبيرة.

شهد عام ٢٠١٩ العديد من الإنجازات في قطاع التعليم، ومنها زيادة الإنفاق على البحث العلمي بنسبة ٢٢% عن العام الماضي، تنفيذ ٢٧ مشروعاً بينها جامعات حكومية وخاصة وأهلية، إطلاق المرحلة الثانية لمبادرة علماء من مصر لتقديم حلول تكنولوجية اقتصادية، كذلك مبادرة رواد النيل لدعم ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة، تشغيل تطبيق ادرس في مصر، وتقديم ٧ مشروعات بجامعة قناة السويس لتكون أول الجامعات للتحول الرقمي، إطلاق منصة إدارة التعلم لطلاب الثانوي. خصص نحو ٣٧ مليار جنيه، حتى يونيو ٢٠٢٠، لتنفيذ مشروعات تعليمية، تم الانتهاء من نحو ٥٠ ألف فصل خلال الفترة من يوليو ٢٠١٤ حتى يونيو ٢٠٢٠، تجهيز ٢٧.٤ ألف فصل، وأكثر من ٩ آلاف معمل بالمدارس، كما حصلت ٣٤٢٤ مدرسة على شهادة الاعتماد والجودة، وجار العمل

على زيادة المدارس الحاصلة على هذه الشهادة. وعن تدريب المعلمين تم تدريب ١.٧٨ مليون ، تدريب كوادر بالمدارس، والعمل على تدريب ٨٠% من المعلمين، كذلك تم تنفيذ ٤٩.٤ ألف فصل، وإنشاء ٢٠ ألف فصل إضافيّ، وجار استكمال تنفيذ المدارس اليابانية، وإنشاء ١٣ مدرسة للمتفوقين والتكنولوجيا، وفضلاً عن توفير أجهزة "التابلت" للصف الأول الثانوي بنظامه الجديد.

كما اهتم الرئيس بمحو الأمية، فتم محو أمية أكثر من ٢.٦ ملايين ، ومُستهدف محو أمية مليون مواطن آخرين حتى ٢٠٢٠، مع تطوير منظومة التعليم بمرحلة رياض الأطفال، الصف الأول الابتدائي، وتطوير البنية التكنولوجية من ٢٠ ألف مدرسة، كما تم تجهيز ٦٠٧٩ مدرسة، تطوير ٤٠٩٨ فصلاً مطوّراً وإنشاء ٦ مدارس تكنولوجية تطبيقية، خاصة بالتعليم الفني في مصر.

- توصلت الدراسة إلى أن نسبة مئوية مقدارها ٨٠.٤٨% اتفقوا على إنجاز العديد من المشروعات القومية مثل تنمية محور قناة السويس وغيرها من المشروعات، وذلك على النحو الآتي:

مشروع تنمية قناة السويس:

يُعد مشروع تنمية إقليم محور القناة أضخم مشروع قومي يتم تنفيذه هذه الفترة في مصر ٢٠١٨/٢٠١٤، حيث يضم سلسلة من المشروعات المتكاملة صناعية وزراعية وبنية أساسية ومشروعات تنمية عمرانية، كما يتم تأسيس جيل جديد من المدن جاذبة للسكان، يساهم في إعادة رسم خريطة مصر الاقتصادية ، ويحقق ربط شبه جزيرة سيناء بالدلتا[٩٥]. ويهدف المشروع إلى:

١- تعظيم الاستفادة من الإمكانات الهائلة للقناة الجديدة.

٢- توليد المزيد من فرص العمل وجعل منطقة قناة السويس مركزاً للملاحة البحرية.

٣- إنشاء مركزاً عالمياً للخدمات اللوجستية، ومركزاًً حيث إقامة منطقة صناعية كبرى بالقرب من ميناء العين السخنة، بمساحة ٢٠٠ كيلو متر مربع.

٤- أن يضم المشروع سلسلة من المشروعات المتكاملة صناعية وبنية أساسية ومشروعات تنمية عمرانية مما يساهم في إعادة رسم خريطة مصر الاقتصادية ، ويحقق ربط شبه جزيرة سيناء بالدلتا.

٥- استخدام الإمكانات الطبيعية لإنتاج الطاقة النظيفة بالإقليم عن طريق الطاقة المتجددة.

يضم مشروع تنمية إقليم محور قناة السويس سلسلة من المشروعات من أهمها:

مشروع تطوير ميناء شرق التفريعة:

و ينقسم مشروع تطوير ميناء شرق التفريعة إلى ٣ عناصر رئيسية وهي:

- تعميق وتكريك قناة جانبية "قناة الاقتراب" - قائمة بالفعل - و تصل إلى البحر المتوسط بطول ٩.٥ كيلو متر وعرض ٢٥٠ متراً، ذلك لتيسير دخول السفن التجارية مباشرة إلى الميناء خلال تلك الفتاة الجانبية دون التقيد بالعبور من خلال المجرى الملاحي لقناة السويس، تعطيل السفن العابرة من خلال القناة.

- إنشاء أرصفة بحرية على الجانبين في الميناء بينهما مجرى ملاحي ، وأرصفة باتجاه الغرب وأخرى بالشرق، بإجمالي ١٠ كيلو متر، المرحلة الأولى منها بإجمالي ٥ كيلو متر.

- و إنشاء الرصيف الغربي وطوله ٢ كيلو متر، وعرضه ٤٥٠ متر، والرصيف الشرقي وطوله ٣ كيلو متر وعرضه ٥٠٠ متر، و بينهما مجرى مائي طوله ٣ كيلو متر وعرضه ٥٥٠ متر، وعمقه ١٨.٥ متر.

تطوير ميناء الأدبية:

يقع ميناء الأدبية على الشاطئ لخليج السويس وعلى مسافة حوالي ١٧ كيلو متر من مدينة السويس، يتكون هذا الميناء من تسعة أرصفة، بلغ أطوالها حوالي ١٨٤٠ متر وغاطس يتراوح بين ٢٧ - ٤٢ قدم. و قد تم تطوير وتوسيع للميناء أدى إلى ارتفاع نشاط الحركة الملاحية وتداول الحاويات والبضائع المتداولة بالميناء، مقارنة بالعام السابق، استقبل الميناء ٤٦٣.٨٥٢ طن بضائع صب جاف مقارنة بالعام السابق بنحو ٢٥٠٠١٦ طن بضائع صب لشهر أغسطس ٢٠١٦، بمعدل نمو قدره ٨٥% خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٧، يؤكد أن النمو الاقتصادي لهذه الموانئ يتأثر بالتوسيع والتطوير، وهو الأمر الذي يدعو إلى تشجيع الاستثمار في الموانئ وتطويرها من أجل جذب السفن العملاقة لموانئ المنطقة الاقتصادية في محور قناة السويس.

تطوير ميناء العريش:

هو الميناء الوحيد بشماء سيناء البحر المتوسط، ويبلغ إجمالي مساحته ٢٣٠.٠٠٠ ألف متر مربع، بمساحة مائية تبلغ ٥٠.٠٠٠م٢، ومساحة أرضية ٣٤.٠٠٠م٢، هذا الميناء بإمداد السفن بالوقود والمياه وكافة الاحتياجات الأخرى من جهة، ومن جهة أخرى صالح أنشطة الصيد وممارسة أنشطة الرياضات البحرية.

تطوير ميناء شرق بورسعيد:

يقع الميناء على المدخل الشمالي الشرقي الشرقية لقناة السويس، مما يعد موقعاً متميزاً لتلاقي القارات الثلاثة لحركة التجارة العالمية بين الشرق والغرب وجذباً للسفن العابرة لقناة السويس، يتميز الميناء بالمساحة الضخمة فهو أكبر من مساحة مدينة بورسعيد مع القابلية ليكون أكبر من مدينة بورسعيد مرة ونصف، حيث تبلغ مساحته الحالية ٣٤.٤ كم٢ وطبقاً للمخطط العام لتطوير الميناء ستصل إلى ٥٧كم٢.

تطوير ميناء العين السخنة:

يقع الميناء على الساحل الغربي لخليج السويس مساحة ٢٢.٣ كيلو متر مربع وعلى مسافة ٤٣ كيلو متر من مدينة السويس، بإجمالي ٨٧.٨ كيلو متر مربع ومساحة مائية تبلغ ٦٥.٥ كيلو متر مربع، يعتبر ميناء العين السخنة من أحدث الموانئ التي تم إنشاؤها الـ BOT ويتم إدارته بنظام المراكز اللوجستية، وهو أول ميناء محوري ومتعدد الأغراض وهو يندرج تحت مسمى "الجيل الثالث للموانئ" لخدمة عمليات الاستيراد والتصدير للبضائع والصب الجاف وتداول الحاويات هو مزود بأحدث تكنولوجيا العصر(٩٦).

أنفاق محور قناة السويس:

يشكل تنفيذ مشروع إنشاء أنفاق للسيارات أسفل قناة السويس بكلاً شمال الإسماعيلية وجنوب بورسعيد جزءاً رئيسياً من مكونات مشروع تنمية محور قناة السويس، يسهم المشروع في نقل الحركة من الغرب إلى الشرق بكل سهولة وسلاسة يقضي على تكدس الطوابير والسيارات المنتظرة على المعديات، سيحل كل المشاكل المرورية في هذه المنطقة في المعديات أو كوبري السلام أو نفق الشهيد أحمد حمدي، والتي من المتوقع أن تزيد الحركة عليها أيضاً تشغيل ميناء بورسعيد الجديد(٩٧).

أنفاق شمال الإسماعيلية:

تقع الأنفاق أسفل قناة السويس بمنطقة الإسماعيلية، يربطان الطريق الدائري بالإسماعيلية، وطريق بورسعيد وطريق رأس سدر والقنطرة شرق، يتم ربط النفقين بمجموعة من الممرات العرضية المتكررة كل ٥٠٠ متر من طول النفق، التي تستخدم في عمليات إخلاء الأفراد ، لزيادة معدل الأمان(٩٨).

أنفاق جنوب بورسعيد:

تقع الأنفاق أسفل قناة السويس بمنطقة التينة على الضفة الغربية للقناة بالكيلو ١٨ ترقيم القناة، ويعمل في أعمال الحفر شركتان مصريتان هما "المقاولون العرب وأوراسكوم" بإشراف الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، يمثل مشروع أنفاق جنوب بورسعيد أهمية كبيرة في المشروع لتنمية شرق قناة السويس، لأنه سيعمل الربط بين شبه جزيرة سيناء ومدن القناة خاصة بورسعيد(٩٩). قامت الهيئة الهندسية للقوات المسلحة بالتعاون مع الشركات الوطنية بإنشاء المصانع والمحطات المكملة لأعمال التنفيذ بكل موقع، اشتملت "مصنعين لإنتاج الحلقات الخرسانية لتصنيع حلقات تبطين النفق ومصنعين لتسليح الحلقات الخرسانية محطتي توليد الطاقة (قدرة المحطة ١٨ ميجاوات) محطة فصل وتنقية البنتونيت (قدرة المحطة ٢٨٠٠ م٣/ساعة) محطتي خلط الخرسانة ومحطتي الهواء المضغوط (قدره

١١ بار) محطة الحقن (قجرة المحطة إنتاج ٣٠م٣/ساعة) من الجروات بالإضافة إلى خزانات أرضية عدد ٤ خزانات كل منها سعة ٦٠٠٠ م٣.

إنشاء المنطقة الصناعية في محور قناة السويس:

تبلغ مساحة المنطقة الصناعية في إقليم قناة السويس ٢١٠كم٢، يرتبط هذا الموقع بالموانئ والطرق الرئيسية بالقاهرة العاصمة الإدارية الجديدة بمدن قناة السويس عبر شبكة طرق ممتازة تربط السكك الحديدية المنطقة مع قناة السويس. قد وقعتا الحكومتين المصرية والروسية إنشاء منطقة صناعية روسية في شرق بورسعيد في المنطقة الصناعية للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس على مساحة ٢٥.٥كم٢ تنفذ على ثلاث مراحل،و تتضمن هذه المنطقة الصناعات التي تتطلبها المنطقة الاقتصادية في شرق بورسعيد مثل صناعة المجسات والتكييفات والمواتير وصناعة معدات البناء والتشييد والزجاج والسيراميك، عن صناعات الخشب والورق، والصناعات المغذية للمركبات والإطارات، سوف توفر هذه المنطقة ١٧ ألف فرضت عمل في مشروعات البنية التحتية التي من المقرر الانتهاء من العمل بها خلال ٢٠٣١.

إنشاء المنطقة اللوجستية:

إنشاء منطقة لوجستية متطورة على مساحة ٣٠ مليون كم٢ وبمحور قناة السويس، وتشمل المنشآت الإدارية والخدمية والمخازن اللازمة، وسواء للأرصفة البحرية أو للمنطقة الصناعية،و تضم المنطقة اللوجستية مناطق تخزين لوجستي داخلي، تشمل على صناعات الحديد والصلب التكميلية التي تخدم الميناء، وكذلك الصناعات البحرية، أيضاً إنشاء محطة الصب السائل في الحوض الثالث بميناء العين السخنة الخاصة بسفن الغاز، الذي من شأنه توفير احتياجات الدولة من الغاز المسال، وتتضمن هذه المحطة عدد ٦ "مستودعات" تخزين غاز ونفط بسعة ١٠٠: ١٥ ألف متر مكعب، لذلك يعتبر مشروع محطة الصب السائل منصة لوجستية متكاملة ومنفذ رئيسي على البحر الأحمر لتأمين إمدادات الوقود ويتم التعاون والتنسيق مع وزارة البترول لأحدث التقنيات والمواصفات العالمية والسلامة المهنية.

إنشاء مشروع المنطقة الاقتصادية لقناة السويس:

في إطار إجراءات تنفيذ مشروع تنمية إقليم محور قناة السويس صدر في ١١ أغسطس ٢٠١٥ القرار الجمهوري ٣٣٠ لسنة ٢٠١٥ بإنشاء المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، نص القرار على اعتبارها منطقة اقتصادية ذات طبيعة خاصة، ووفقاً لأحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٢، الأراضي الواقعة في منطقة قناة السويس بمساحة ٤٦٠.٦٠ كيلو. كما توقيع عقد شراكة بين رئيس هيئة قناة السويس الفريق مهاب مميش، ورئيس مجلس والرئيس

التنفيذي لموانئ دبي العالمية سلطان أحمد بن سليم لإنشاء شركة تنمية رئيسية لتطوير وتنمية منطقة العين العقد على تنمية وتطوير مساحة ٩٥ كيلو متر مربع بمنطقة العين السخنة، لتشمل منطقة صناعية بمساحة ٧٥ كيلو متر مربع تقريباً، و ميناء العين السخنة بمساحة ٢٢ كيلو متر مربع تقريباً، ويستهدف المشروع خلق فرصة عمل مباشرة تقدر بنحو ٥٠٠ ألف فرصة عمل داخل المنطقة الاقتصادية، تشتمل المنطقة الصناعية وصناعة الإلكترونيات والاتصالات والبتروكيماويات، كخطوة أولى من مراحل المشرع[١٠٠].

مشروع قناة السويس الجديدة:

تمتد القناة الجديدة من الكم ٦٠ إلى الكم ٩٥ (ترقيم القناة) بالإضافة إلى توسيع تفريعات البحيرات الكبرى بطول إجمالي ٣٧كم (إجمالي أطوال القناة ٧٢كم)[١٠١]. ترتكز فكرة إنشاء القناة الجديدة، على تعظيم الاستفادة من تفريعاتها الحالية بهدف تحقيق أكبر لتسيير السفن في الاتجاهين بدن توقف في مناطق انتظار داخل القناة ويقلل من زمن عبور السفن المارة، ويزيد من قدرتها لمرور السفن، ويرفع درجة الثقة في القناة كأفضل ممر ملاحي عالمي، يرفع أيضاً درجة الثقة في استعداد مصر لإنجاح مشروع التنمية بمنطقة قناة السويس، ينعكس كل ما سبق على زيادة المدخل القومي، أكبر عدد من فرص العمل للشباب المصري وخلق مجتمعات عمرانية جديدة، وأتي أهم الأهداف على النحو الآتي:

- زيادة الدخل القومي المصري من العملات الأجنبية.
- و تحقيق أكبر نسبة من الازدواجية في قناة السويس وزيادتها لنسبة ٥٠% من طول المجرى
- تقليل زمن العبور ليكون ١١ ساعة بدلاً من ١٨ ساعة لقافلة الشمال.
- تقليل زمن الانتظار للسفن ليكون ٣ ساعات في الظروف بدلاً من (٨ إلى ١١ ساعة) مما ينعكس على تقليل تكلفة الرحلة البحرية لملاك السفن ويرفع من درجة تثمين قناة السويس.
- و الإسهام في زيادة الطلب على استخدام القناة كممر ملاحي رئيسي عالمي يرفع من درجة تصنيفها.
- زيادة القدرة الاستيعابية لمرور السفن في القناة لمجابهة النمو لحجم التجارة العالمية في المستقبل.
- خطوة هامة على الطريق لإنجاح مشروع محور التنمية بمنطقة قناة السويس ودفع عجلة الاقتصاد القومي المصري لتحويل مصر إلى مركز تجاري ولوجيستي عالمي.

مشروع المليون ونصف مليون فدان :

يعد مشروع "المليون ونصف المليون فدان" انطلاق نحو الخروج من الوادي الضيق إلى الصحراء، من أجل توسيع الحيز العمراني واستيعاب النمو للسكان وتوفير آفاق جديدة للتنمية المستدامة بإنشاء مجتمعات عمرانية

عصرية، متكاملة، تعتمد على الزراعة كمقوم للتنمية، يتكامل مع المقومات الاقتصادية الأخرى للبيئة المحيطة، و مما يساهم في زيادة المساحة المأهولة بالسكان في مصر من ٦% إلى ١٠%، زيادة الرقعة الزراعية من ٨ ملايين فدان إلى ٩.٥ ملايين فدان بنسبة زيادة ٢٠%، ويهدف المشروع إلى:

١- تنمية زراعية صناعية متكاملة: و زراعة المحاصيل والخضر والفاكهة الموفرة للمياه (الرمان والنخيل والنباتات الطبية والعطرية والتين والزيتون) تأسيس مصانع التعبئة والتغليف وإنتاج الزيوت ومعالجة النباتات الطبية، يتضمن مشروعات لتربية الماشية والأغنام والإبل، عن مشروعات لتنمية الثروة السمكية.

٢- واعتماد منظومة للتبريد والنقل بحيث تصل المنتجات من المنتج إلى المستهلك للقضاء على تعدد الوسطاء الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والمحاصيل.

٣- سد الفجوات بين الطلب على السلع الغذائية منها ومن ثم تقليل الاستيراد من الخارج.

كما يهدف المشروع إلى تحقيق التنمية التي سيتم استصلاحها من خلال إنشاء ريف مصري جديد وعصري، تكون نواته سلسلة من القرى النموذجية تعالج مشكلات وتستمر مقومات الحاضر، وتتم إقامتها وفق خطط ودراسات علمية، بحيث تشكل في مجموعها مجتمعات عمرانية متكاملة، تضم - إلى جانب النشاط الزراعي - بالزراعة مثل المنتجات الغذائية والتعبئة والتغليف وإنتاج الزيوت ، بالإضافة إلى توفير الوحدات السكنية وجميع المرافق اللازمة، وتوفير الصحية والتعليمية، لإقامة مجتمع سكني متكامل جاذب للسكان[١٠٢].

شركة الريف المصري الجديد:

تم في ١٧ فبراير ٢٠١٦ إشهار "الريف المصري"، لإدارة مشروع المليون ونصف المليون فدان برأس مال ٨ مليارات ، مقسمة على وزارات الإسكان والزراعة والري، تتبع الشركة القوانين المنظمة لهيئة الاستثمار باعتبارها شركة تابعة للدولة، قد تم تشكيل مجلس الإدارة والهيكل الإداري من ذوي الخبرة من الوزارات لتشكيل مجلس إدارة قوى قادر على تسويق المشروع بنجاح يمنع تكرار أخطاء الماضي، الشركة هي المسئولة عن إدارة المشروع وتسويقه وتحصيل رسوم الأراضي، إعادة استخدامها في تنفيذ مرحلة جديدة من المشروع، تحميل الموازنة العامة للدولة أي التزامات مالية، يقوم مجلس إدارة شركة المشروع بتقييم أراضي المشروع تحديد أساليب السداد مع إضافة نسبة تمييز لكل قطعة بناء على معطيات متعددة منها: الموقع، ونوع التربة، مصدر مياه الري ونوعية المياه، عمق الآبار، والمرافق العامة، وعدد الوحدات السكنية المحملة على القطعة، طبيعة الملكية، ستتم إدارة المشروع من خلال المنطقة الاستثمارية التي تم الإعلان عن إنشائها ، والتي تتبع المناطق الحرة.

المشروع القومي للطرق:

تولي الدولة اهتماماً بالغاً بالمشروع القومي للطرق، و يعد هذا المشروع من أبرز المشروعات التي ترعاها الدولة لخدمة المواطنين، التي تم إقرارها في ٢٢ يونيو ٢٠١٤ لتنمية أكثر من ٤٨٠٠ كيلو متر، و تمثل ٢٠.٤% من إجمالي الطرق، بالإضافة إلى تطوير المناطق المحيطة بها، يشمل المشروع ٣٩ طريقاً باستثمارات تصل إلى نحو ٣٦ مليار ليتم إنجاز المشروع على ثلاث مراحل، ويهدف المشرع إلى(١٠٣).

١- يهدف هذا المشروع إلى تحسين مع رفع كفاءة ما هو قائم من الطرق.

٢- وإنشاء طرق أخرى جديدة للعمل على تيسير حركة التنقلات وسهولتها.

٣- إتاحة آفاق جديدة للاستثمار وزيادة الدخل القومي.

٤- تحسين البنية التحتية للطرق.

٥- الربط بين محافظات الجمهورية.

المرحلة الأولى من المشروع: يتم تنفيذ عدة مشروعات لإنشاء طرق جديدة إلى تطوير بعض الطرق القديمة والمتهالكة، تشمل إنشاء ٣٥ طريقاً بطول ٣٤٠٠ كيلو متر بتكلفة ما يقرب من ٣٤ مليار جنيه، جدير بالذكر أن تكلفة المرحلة الأولى للمشروع تم تمويلها من (صندوق تحيا مصر) بالإضافة إلى مساعدات من الخزانة العامة للدولة. قد تمت دراسة المرحلة الأولى من الخطة القومية للطرق بعناية مع جميع أجهزة الدولة، و ليتم الاستفادة منها على المدى القصير والمتوسط لتتكامل ما شبكة الطرق الحالية على مستوى الجمهورية، تم تكليف الهيئة العامة للطرق والكباري النقل البري بالإشراف الفني على كافة شبكات الطرق الخاصة بالمشروع، التي يتم تنفيذها بمشاركة وزارة الدفاع ممثلة في الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، وزارة الإسكان ممثلة في الجهاز المركزي للتعمير. قد اهتمت الهيئة العامة للطرق الكباري والنقل البري بصيانة ورفع كفاءة الكباري التي يبلغ عددها حوالي ١٧٢٤ كوبرياً على شبكة الطرق، وأعمال الصيانة التي تتم كوبري سواء كانت جسيمة أو روتينية أو طارئة، عدد الكباري التي تم عمل صيانة بها ١٨٦ ، بالإضافة إلى عمل صيانة لكباري الطريق الدولي الساحلي، و خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، تم عمل صيانة وإصلاح لعدد ٢١٤ كوبرياً بتكلفة نحو ٥٠٠ مليون ، بالإضافة إلى عمل صيانة للكباري المرتبطة بنهر النيل وهي (الوراق - المنصورة - المنيا - قنا - أسوان) خلال نفس العام.

نظراً لزيادة الكثافة المرورية، وزيادة حمولات النقل التي تصل إلى ١٥٠ طناً ، قامت الهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري بزيادة عرض الطريق من ٣ حارات إلى ٤ حارات في كل اتجاه، إنشاء طريق داعم بطول ٣٠ كيلو متراً من طريق الأوتوستراد إلى طريق الإسماعيلية، و بالإضافة إلى إنشاء عدد ١٣ منطقة انتظار تُستخدم لانتظار العربات أعلى الطريق الدائري.

وبدء تنفيذ **المرحلة الثانية**: من الخطة القومية للطرق في ٩ أغسطس ٢٠١٥، و بطول ٦٠٠ كيلو متر بهدف إنشاء طرق ومحاور جديدة، تم إسناده إلى الهيئة الهندسية للقوات المسلحة بشكل مباشر، تتولى الهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري تنفيذ المرحلة الأولى المشروع خلال الفترة من ٢٠١٥/٩/١٩ حتى ٢٠١٦/٢/٢٠ تم الانتهاء من:

١- مشروع ازدواج وصلة النفق/عيون موسى بطول ٣٣كم تكلفة ١٢٨ مليون جنيه.

٢- و مشروع إنشاء المرحلة الأولى الطريق الدائري الأوسطى (تقاطع السخنة/تقاطع السويس) بطول ٢٢ كم وتكلفة ٥٣٦ مليون جنيه.

٣- إنشاء الطريق المزدوج طنطا/كفر الشيخ بطول ١٨ وتكلفة ٢٩٠ مليون جنيه.

٤- إنشاء الطريق المزدوج المحلة/كفر الشيخ بطول ٣٢ وتكلفة ٦٥٠ مليون جنيه.

٥- توسيع حارة ثالثة بطريق القاهرة/الفيوم من محطة تحصيل الرسوم حتى كوم أوشيم بطول ١٠وتكلفة ١١٣ مليون جنيه.

٦- رفع كفاءة طريق أسيوط/ الخارجة واستعدال المنحنيات الخطرة بتكلفة ٥٣ مليون جنيه.

٧- تقوية وإعادة وصف طريق قنا/سفاجا القائم بطول ٨٥ كم وتكلفة ١١٥ مليون جنيه.

٨- رفع كفاءة طريق الداخلة/شرق العوينات المسافة من كم١٠ حتى كم ٢٠ بطول ١٠ كم وتكلفة ١١ مليون جنيه.

<u>مشروعات الطاقة والكهرباء:</u>

تولى الدولة اهتماماً خاصاً بتوفير التغذية الكهربائية كافة أبناء مصر وتسعى نحو الارتقاء بمستوى الخدمة، ان ثم ضمان حق المواطن في الحصول على الخدمة بسهولة حيث الإعلان في (٢٠١٦/٥/٥) المشروع القومي للكهرباء و الذي يضاعف إنتاج مصر من الكهرباء البالغ ٢٦ ألف ميجاوات سيتكلف مع نهاية تنفيذه نحو ٤٠٠ مليار جنيه، يهدف المشروع إلى:

١- إنتاج الكهرباء وتوفير فائض منها و يكفي لتغطية جميع أنحاء الجمهورية.
٢- تأمين مصادر التغذية الكهربية لكافة القطاعات.
٣- التطوير المؤسسي والحكومي لشركات الكهرباء.
٤- خلق سوق تنافسي للكهرباء، ووضع القواعد المنظمة لها.
٥- الحد من الانبعاثات ومراعاة التغيرات المناخية.
٦- الاعتماد على الطاقة الجديدة والمتجددة و في حدود ٢٠% في عام ٢٠٢٢، وتصل إلى ٣٠% في عام ٢٠٣٠.

وتقوم شركة سيمنس الألمانية بتنفيذ أكبر مشروع في المنطقة العربية، وتبلغ تكلفة هذا المشروع ٦ مليارات يورو، تم إنشاء المرحلة الأولى المشروع في زمن قياسي لن يتعدى العام ونصف، هو ما لم يحدث من قبل في تاريخ إنشاء محطات الكهرباء، يصل إجمالي قدرتها إلى ٤٨٠٠ ميجاوات[١٠٤]. تم إنشاء ثلاث محطات من طراز "h.class" يستخدم لأول مرة على مستوى العالم بأحدث التكنولوجيا أعلى كفاءة، هذه المحطات في بني سويف والبرلس والعاصمة الإدارية الجديدة، تتكون كل محطة من ٤ وحدات توليد، تتكون كل وحدة من ٢ توربينة غازية قدرة كل منها ٤٠٠ ميجاوات و ١ توربينة بخارية قدرة ٤٠٠ ميجاوات، ويتم ربطها بالشبكة القومية على جهد ٥٠٠ كيلو فولت، يصل إجمالي الكهرباء المولدة من المحطات الثلاث ١٤٤٠٠ ميجاوات بما نحو ٥٠% من إجمالي الطاقة المولدة في مصر حالياً، ومن المتوقع أن يصل هذه الكهرباء لأكثر من ٤٥ مليون مصري[١٠٥]. ويعمل في مواقع الإنشاءات ٢٠ ألف عامل خلال فترة تنفيذ المشروع، التعامل مع أكثر من ١.٦ مليون طن من الخامات، أشارت الشركة الألمانية إلى أنها تجاوزت أهدافها من المشروع بإضافة ٤٠٤ ميجاوات القدرات الكهربائية للشبكة بالمرحلة الأولى بنحو ٤٠٠ ميجاوات،و تم ربط ٤٠٨ ميجاوات بالفعل بالشبكة القومية[١٠٦]. ستقوم الشركة بتدريب نحو ٤٠٠ مهندس مصري في الهندسة والتصنيع، صرحت شركة "سيمنز" الألمانية بعد الانتهاء من المحطات المتقدمة تنفيذها ستمتلك مصر محطات أحدث من المحطات التي تمتلكها ألمانيا، ستوفر الطاقة الكافية لمصر[١٠٧].

المشروع القومي للاستزراع السمكي:

تُعتبر الثروة السمكية في مصر واحدة من أهم مصادر الدخل ، كذلك تعتبر مصدراً من مصادر البروتين الآمن الذي يوفر الاحتياجات الغذائية وينمي صناعات أخرى بجانبه، تشغل المصايد السمكية في مصر مساحات شاسعة تزيد على ١٣ مليون فدان مائي، و تتنوع هذه المصائد بحسب طبيعتها، فمنها البحار كالبحرين الأحمر والمتوسط

ومنها البحيرات تشتمل على بحيرات المنزلة والبرلس والبردويل وإدكو وقارون ومريوط والبحيرات المرة وملاحة بورفؤاد ومنها أيضاً مصادر المياه العذبة وتشتمل على نهر النيل بفرعية والترع ، ويبلغ إنتاج مصر حاليا من الثروة السمكية مليون و ٥٠٠ ألف طن سنوياً تستهدف الدولة زيادتها إلى ٢ مليون و ١٠٠ ألف طن خلال ٣ سنوات، هذا ويستحوذ الاستزراع السمكي على تتراوح بين ٧٥% و ٨٠% من إجمالي إنتاج الأسماك.

وتُعتبر مصر نموذجاً يحتذى في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بفضل الدعم المقدم لتنمية قطاع الاستزراع السمكي الذي يهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي خريطة إنتاج الغذاء بالإضافة إلى خلق آفاق واعدة للاستثمار انطلاقاً من أنظمة استزراع سمكي مستدامة ي مصر، وفي هذا الإطار شهدت مصر خلال الفترة الماضية انطلاق العديد المشروعات الداعمة للاستزراع السمكي، أن إنتاج المزارع يمكن أن يسهم في سد الحاجات المتزايدة من الغذاء والتي تتواكب الازدياد المضطرد في عدد السكان[١٠٨].

مشروع العاصمة الإدارية الجديدة :

جاءت فكرة العاصمة الإدارية لتخفيف الضغط القاهرة الكبرى التي تعد من أكثر عواصم العالم ازدحاماً حيث يعيش فيها حوالي ١٨ مليون نسمة، يقصدها يومياً ملايين آخرين، من المتوقع أن يتضاعف عدد سكانها إلى ما يقرب من ٤٠ مليون نسمة، وفي غضون العقدين القادمين، لذلك فالطموحات وراء هذه العاصمة الإدارية كبيرة[١٠٩]، يهدف إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة إلى:

١- أن تكون مدينة خضراء يبلغ فيها نصيب الفرد المساحات الخضراء المفتوحة ١٥م٢/فرد.

٢- أن تغطي ٧٠% من أسطح مبانيها بوحدات الطاقة الشمسية.

٣- أن تكون مدينة للمشاه بتخصيص ٤٠% شبكة الطرق بها للمشاه والدراجات.

٤- أن تكون مدينة للسكان، حيث أن ٣٠% من مساحة المدينة مخصصة للسكن.

٥- أن يراعي بها وجود جميع شبكات النقل والمواصلات.

٦- أن تكون مدينة ذكية تقدم جميع خدماتها إلكترونياً، تغطي المدينة بشبكة المعلومات العالمية.

صدر القرار رقم ٥٧ في ٨ فبراير لسنة ٢٠١٦ بتخصيص الأراضي جنوب طريق اللقاهرة - السويس، البالغ مساحتها "١٦.٦٤٥" ألف فدان شرق الطريق الدائري ، و"١٧.٥٧١" ألف فداناً غرب الطريق الدائري الإقليمي و لبناء العاصمة الإدارية الجديدة.

مشروع الضبعة النووي :

بدأت فكرة إنشاء محطة نووية مصرية منذ خمسينات القرن الماضي، عهد الرئيس جمال عبد الناصر، وظهر الروس حينها كداعم قومي لمصر، تعاونت موسكو مع القاهرة لإنشاء أول مفاعل نووي للأبحاث والتدريب في إنشاص، شمال شرق القاهرة ١٩٦١. توالت طرح المشاريع النووية المصرية في عهد عبد الناصر بالتعاون مع السوفييت، ثم في عهد الرئيس محمد أنور السادات بالتعاون مع الولايات المتحدة حتى بداية ثمانينيات القرن الماضي، وإلا أنها كانت جميعها تجارب لم تكتمل،وفي ٢٠٠٢، أعلنت مصر إبان عهد الرئيس حسني مبارك عن نيتها في إحياء مشروع إنشاء مفاعل نووي للأغراض السلمية لكن المشروع لم ير النور أيضاً، بقى متوقف المشروع، حتى ٢٠١٤ في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي(١١٠). وقام المشروع في منطقة الضبعة، وهي مدينة تتبع محافظة مطروح، وشمال غرب جمهورية مصر العربية وتبلغ إجمالي مساحتها ٦٠ كيلو متر على الساحل الشمالي، تبعد عن الطريق الدولي بمسافة ٢ كيلو متر، يهدف المشروع إلى:

١- إنتاج الطاقة الكهربائية النظيفة، التي لا ينتهج عنها ثاني أكسيد الكربون.

٢- توفير الطاقة وإمكانية تصديرها، هو ما يعود بالنفع على الاقتصاد المصري.

٣- توفير فرص عمل مع افتتاح وبدء المشروع إلى ما من ١٠.٠٠٠ إلى ١٢.٠٠٠ فرصة عمل للعمالة المصرية، مع بدء التشغيل وأعمال الصيانة، و ستوفر المحطة من ٢٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ فرصة عمل للمتخصصين المحترفين في هذا المجال.

٤- تأهيل جيل جديد من المصريين للعمل هذا القطاع وإقامة العديد من البرامج التدريبية بين مصر وروسيا لتوفير كوادر مصرية متخصصة مجال الطاقة النووية.

تم توقيع اتفاقية بين مصر وروسيا في ديسمبر ٢٠١٧، لبناء اوتشغيل أول محطة للطاقة النووية في مصر بمنطقة الضبعة الواقعة على البحر المتوسط، تضمن الاتفاق تقديم روسيا لمصر قرضاً بقيمة ٢٥ مليار دولار لتمويل عمليات إنشاء هذا المشروع ينفذ على ٧ سنوات.

نتائج الدراسة

النتائج وفقاً لأهداف الدراسة:

توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج يمكن تناولها وفقاً لما هدفت إليه الدراسة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: مستويات الأمن الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع المصري:

عانى المجتمع المصري حتى قيام ثورة ٢٥ يناير تدني مستويات الأمن الاجتماعي الاقتصادي، وعلى الرغم من الأهداف التي طالبت بها ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وإلا أن النتائج أظهرت عدم اختلاف مستويات الأمن الاجتماعي الاقتصادي بعد ثورة ٢٥ يناير، و بل كان من سلبيات الثورة سوء مستويات الأمن الاجتماعي الاقتصادي مما كانت عليه، الذي ظهر في المتغيرات المتعلقة بمجال الموارد المالية، ومجال السكن، مجال العمل ولكن اختلف الوضع بعد ثورة ٣٠ يونيه، وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالي:

١- مستويات الأمن الاجتماعي الاقتصادي قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م:

أ - توصلت الدراسة إلى عدم كفاية دخل الأسرة وعدم تمتعها بالدخل الآمن وبخاصة في المناطق الريفية.

ب - تشير النتائج إلى معاناة المواطنين من سوء الأوضاع السكنية حيث افتقاد السكن الخدمات المقدمة للمواطنين وعدم توافر بعض الاحتياجات الأخرى على نطاق واسع داخل المجتمع المصري.

ج - يعاني المواطنون في المجتمع المصري من تدني مستوى الرعاية الصحية، حيث لا يغطي التأمين الصحي جميع المواطنين، كما تنخفض أعداد الأطباء والتمريض بالنسبة للمواطنين، كما يعاني المواطنون من سوء الخدمات الصحية المقدمة لهم في حالة توافرها.

د - توصلت الدراسة إلى سوء أوضاع الموظفين في القطاع العام والقطاع الخاص، إلا أنه أكثر وضوحاً في القطاع الخاص، حيث ترتفع إصابات العمل، بالإضافة إلى عدم تناسب عدد ساعات العمل مقابل الأجور التي يتلقونها.

هـ - تدني مستوى التعليم في المجتمع المصري، حيث ترتفع معدلات التسرب من التعليم، بالإضافة إلى الافتقار إلى جودة التعليم، حيث توجد فجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

٢- مستويات الأمن الاجتماعي الاقتصادي بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م:

أ - لم تختلف حالة عدم كفاية الدخل داخل المجتمع المصري بعد ثورة ٢٥ يناير عما كانت عليه قبل الثورة.

ب - ظهرت تداعيات ثورة ٢٥ يناير، بشكل أكبر، في مجال السكن، حيث أدى الانفلات الأمني الذي أعقب قيام ثورة ٢٥ يناير، و إلى ارتفاع معدلات البناء المخالف، وارتفاع نسب العشوائيات، بالإضافة إلى سوء جودة المرافق والخدمات المقدمة للمواطنين.

ج - على الرغم من أن البيانات تشير إلى ارتفاع نسبة من يغطيهم التأمين الصحي بعد ثورة ٢٥ يناير إلا أن مستوى الرعاية الصحية المتواضع، سوء الخدمات استمر لما بعد الثورة خاصة في المناطق الريفية، بالإضافة إلى عدم وجود إجراءات لتحسين القطاع الصحي التي تفاقمت مشكلاته بعد أن قامت الدولة بخفض ميزانية الصحة.

د - كان من أكثر تداعيات ثورة ٢٥ يناير كمحور من محاور الحراك السياسي، و فيما يتعلق بمستويات الأمن الاجتماعي الاقتصادي ما ارتبط بارتفاع معدلات البطالة مما كانت عليه قبل الثورة وذلك بسبب الاضطرابات السياسية التي أعقبت الثورة، بالإضافة إلى توقف الاستثمارات بفعل الانفلات الأمني، وتكرار الإضرابات والاعتصامات، وعودة الكثير من العاملين في الخارج إلى مصر بسبب الاضطرابات السياسية التي لحقت بعدد من الدول.

هـ - عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، مما يعكس الفشل في التغلب على تلك المشكلة ووضع خطط فعّالة للتغلب عليها.

٣- مستويات الأمن الاجتماعي الاقتصادي بعد ثورة ٣٠ يونية ٢٠١٣م:

مثلت ثورة ٣٠ يونيه ٢٠١٣م محوراً هاماً في الحراك السياسي في المجتمع المصري، حيث تم إزاحة نظام الإخوان المسلمين عن الحكم بعد استمرار تدني مستويات الأمن الاجتماعي الاقتصادي، ومر المجتمع المصري في هذه الفترة انتخاب رئيس جمهورية جديد بالعديد من العمليات الإرهابية التي أثرت على الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وحدث تهديد للحدود المصرية، ولكن بعد الانتخابات الرئاسية وتولي الرئيس عبد الفتاح السيسي الحكم تحسنت الأمن الاجتماعي الاقتصادي بشكل كبير جداً، وذلك على النحو الآتي:

- تخفيف الأعباء عن كاهل المواطن البسيط وبرفع الحد الأدنى للأجور والمعاشات، ومنح علاوة استثنائية لجميع العاملين لمواجهة التضخم.

- احتلت مشروعات الإسكان الاجتماعي مكانة هامة و في الخطط التنموية للدولة من خلال مشروعات التعمير والتوسع في إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة.

- تم إنجاز العديد من الخدمات الصحية المقدمة للمواطن منها: حملات القضاء على الأمراض مثل مبادرة ١٠٠ مليون صحة للقضاء على فيروس C، و بالإضافة لقانون التأمين الصحي الشامل وغيرها من الإنجازات.

- زيادة الإنفاق على البحث العلمي، الانتهاء من بناء نحو ٥٠ ألف فصل مع إعطاء قضية محو الأمية أولوية كبرى.

- أنجزت الدولة العديد من المشروعات التنموية مثل تنمية محور قناة السويس وغيرها من المشروعات الكبرى.

ثانياً: انعكاسات الأمن الاجتماعي الاقتصادي على حالة الحراك السياسي في المجتمع المصري:

شهد المجتمع المصري العديد من آليات الحراك السياسي قبل قيام ثورة ٢٥ يناير، والتي ظهرت في الاحتجاجات والمظاهرات التي شهدها المجتمع في تلك الفترة و إلا أنه بعد قيام ثورة ٢٥ يناير ظهرت العديد من الشواهد تؤكد على الحراك السياسي داخل المجتمع المصري، اتضح ذلك في إتساع نطاق الاحتجاجات داخل المجتمع وفي قطاعات كثيرة، وبالإضافة إلى الإقبال على التصويت عن ما كان عليه الوضع قبل قيام الثورة، ويمكن توضيح ملامح الحراك السياسي داخل المجتمع المصري على النحو التالي:

١- انعكاسات الأمن الاجتماعي الاقتصادي على حالة الحراك السياسي قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م:

أ - شهد المجتمع المصري ملامح الحراك السياسي خاصة ما ظهر من نتائج حول المشاركة في الاحتجاجات، حيث ظهرت الحركات الاجتماعية و التي طالبت بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في تلك الفترة.

ب - لم يشهد المجتمع حياة مجتمعية فعّالة قبل ثورة ٢٥ يناير، وحيث اتسمت تلك الفترة بغلبة الطابع الديني وليس المجتمعي في تقديم المساعدات، و بالإضافة إلى عزوف معظم الشباب عن العضوية أو التطوع في المنظمات ذات الطابع السياسي.

٢- ملامح الحراك السياسي بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م:

أ - كان لاستمرار الاحتجاجات والمظاهرات بعد ثورة ٢٥ يناير للمطالبة بتحقيق أهداف الثورة الاجتماعية دور في تعزيز الحراك السياسي في المجتمع المصري. كما ظهر ذلك - أيضاً - على المستوى الرسمي للدولة في إقرار حق التظاهر، وذلك حرية إنشاء منظمات المجتمع المدني، ولكن في مقابل ذلك شهد المجتمع المصري - أثناء الفترة الانتقالية الأولى - حالة من التضييق خاصة فيما يتعلق بعمل منظمات حقوق السياسيين الذين تعرض بعض منهم للانتهاكات في هذه الفترة.

ب - كانت لثورة ٢٥ يناير تداعيات أكثر وضوحاً في مجال التمثيل الديمقراطي حيث شهد المجتمع وجود تعددية حزبية و قادرة على التنافس في الحياة السياسية، و بالإضافة إلى إقبال المواطنين على عملية التصويت في الاستفتاءات والانتخابات المختلفة.

ج - انتقل المجتمع المصري من حالة انحسار المجال العام إلى حالة الحراك السياسي إثر قيام ثورة ٢٥ يناير، وقد ظهر ذلك على مستويين: المستوى الرسمي للدولة متمثلاً في تعديل الإطار القانوني للحياة السياسية في المجتمع، ومستوى الأفراد حيث الانخراط في المجال العام، بالإضافة إلى الدعوة والاشتراك فيما سمي بالمظاهرات المليونية للتأكيد على أهداف ثورة ٢٥ يناير، والاعتراض على بعض القرارات الحكومية التي تعيق تحقيق أهداف الثورة.

د - التشرذم في المجتمع بعد الانتخابات الرئاسية في ٢٠١٢م، التي تسببت فيه القوى السياسية الإسلامية التي تولت الحكم وسيطرت على الأغلبية البرلمانية في مصر، افتقرت السلطة السياسية في الفترة الانتقالية الأولى بعد الانتخابات الرئاسية في ٢٠١٢م لاستخدام الحوار داخل المجتمع كآلية للتغلب على حالة التشرذم داخل المجتمع المصري، الوصول لأفضل الطرق لتجنب التداعيات السلبية للثورة، كان له بالغ الأثر في تنامي ظاهرة أزمة الثقة في السلطة السياسية الحاكمة، على حالة التماسك الاجتماعي داخل المجتمع المصري.

هـ - ويمكن تحقيق الأمن الاجتماعي للمواطنين من خلال دورهم داخل المجتمع المتمثل في: الاحتجاج والمظاهرات للاعتراض على أداء الدولة، أو تقديم مبادرات لتحسين مستوياته، و الاشتراك في منظمات المجتمع المدني من أجل المشاركة في أنشطة تخدم المجتمع، بالإضافة إلى تبني قيم ديموقراطية تساعد على التماسك الاجتماعي لضمان التغلب على المشكلات الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع المصري.

و - شهد المجتمع المصري تحقيق الأمن الاجتماعي الاقتصادي المبني على الحراك السياسي بعد ثورة ٢٥ يناير في الآتي:

- تكوين اللجان الشعبية أثناء ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، ذلك عندما تصدت اللجان الشعبية لجشع التجار أثناء الثورة ممن قاموا برفع أسعار المنتجات في ذلك الوقت، أيضاً في مجال السكن حيث ظهر دورها في مواجهة الانفلات الأمني الذي شهده المجتمع المصري.

- والقيام باحتجاجات فئوية لتحسين مستويات الأمن الاجتماعي الاقتصادي لبعض فئات المجتمع والتي استجابت الدولة في تحقيق بعض منها.

نتائج الدراسة وفقاً للتوجه النظري:

توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج العامة يمكن تفسيرها في ضوء التصور النظري للدراسة المكون من نظرية الجودة الاجتماعية ونظرية هيكل الفرص الأساسية وذلك على النحو التالي:

١- و تراجعت مستويات الأمن الاجتماعي الاقتصادي قبل ثورة ٢٥ يناير، وهو ما أدى إلى وجود دعوات للحراك السياسي من خلال القيام بالمظاهرات والاحتجاجات على تلك الأوضاع ثم الدعوى لقيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، هي نتيجة تتفق مع إحدى القضايا للجودة الاجتماعية التي تؤكد على أهمية وجود فاعلين لديهم القدرة على إحداث الحراك السياسي.

٢- شهد المجتمع المصري آليات الحراك السياسي قبل قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، حيث قام المواطنون بالدعوة للمظاهرات والاحتجاجات في بعض قطاعات المجتمع على ما أتيح من مساحة داخل المجال العام، وهو ما يتفق مع نظرية هيكل الفرص السياسية.

٣- تعززت آليات الحراك السياسي داخل المجتمع المصري بعد قيام ثورة ٢٥ يناير، حيث أدرك المواطنون أهمية المشاركة والفعالة داخل المجتمع من أجل تحقيق أهداف الثورة، والتي ظهرت في كثرة الاحتجاجات بعد ثورة ٢٥ يناير، مبادرات المواطنين الجمعية والفردية من أجل التغلب على بعض مستويات الأمن الاجتماعي الاقتصادي التي ساءت بعد الثورة، هذا يتفق مع نظرية هيكل الفرص السياسية حول دور الجماعات كفاعل في تغيير الوضع القائم عن طريق ما تقوم به من ممارسات وأنشطة عملية وليس فقط من خلال ما ترفعه من شعارات وأهداف معلنة.

٤- افتقد المجتمع إلى استخدام الحوار العام كآلية لتخطي الأزمات التي واجهت المجتمع أثناء الفترة الانتقالية وبعد الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٢م، و بسبب عدم جدية الحوار، ووجود أزمة ثقة بين المواطنين وبين السلطة ، وذا يتفق مع ما ذهبت إليه نظرية هيكل الفرص السياسية.

٥- أدى تعزيز آليات الحراك السياسي داخل المجتمع إلى تحسن الأمن الاجتماعي الاقتصادي لبعض فئات المجتمع ممن شاركوا بأنشطتهم في الضغط على السلطة من أجل تلبية مطالبهم، وهذا يتفق مع إحدى القضايا للجودة الاجتماعية التي تؤكد على أهمية وجود فاعلين لديهم القدرة على المشاركة في الهويات الجمعية ويتفق مع ما ذهب إليه الباحث في تصوره النظري حول ما يؤدي إليه تعدد المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في الدعوة للحراك السياسي داخل المجتمع.

المراجـع

(١) الـسيد الحـسيني: علـم الاجتمـاع الـسياسي "المفـاهيم والقـضايا"، دار المعـارف، القـاهرة، ط٢، ١٩٨١م، ص٢٣٣.

(2) Helbert Blumer: Collective Behavior in Alfred ML (Ed), Principles of Sociology, New Yourk, 1969, p.121.

(٣) مريم أحمد مصطفى: التحليل السوسيولوجي لتاريخ مصر الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٦، ص٢٣٤.

(4) Alam Scot: Ideology and the New Social Movement, Unwin Hyman Ltd, London, 1990, pp.8-16.

(٥) إبـراهيم البيـومي غـانم: الحركـات الاجتماعيـة تحـولات البنيـة وانفتـاح المجـال، متـاح علـى الـرابط التـالي: http://www.islamonline.net

(٦) (٦) عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩م، ص٤٢٨.

(7) Berman, Yitzhak & David Phillips, "Indicators of Social Quality and Social Exclusion at National and Community Level", Social indicators research, Netherlands, 2000, p.332.

(8) Hermann, Peter, "Social Quality: Looking for a Global Social Policy", Social work review, no.19, 2009, p.144.

(٩) معجم العلوم الاجتماعية، مراجعة إبراهيم مدكور، الشعبة القومية للتربية والعلوم والثقافة - اليونسكو، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥، ص٣٤٨.

(١٠) وجدان أبو القاسم، الاغتراف الاجتماعي والسياسي لدى النخبة التنفيذية في المجتمع الليبي، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠١٢، ص٢٢.

(١١) أحمد زايد، البناء السياسي في الريف المصري: تحليل لجماعات النخبة القديمة والجديدة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١، ص٦٢.

(١٢) وجدان أبو القاسم، الاغتراب الاجتماعي والسياسي لدى النخبة التنفيذية في المجتمع الليبي، مرجع سابق، ص٢٦.

(١٣) المرجع نفسه، ص٢٦.

(١٤) أحمد حسين، الحركات الاجتماعية والإصلاح السياسي - حالة حركة كفاية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص٦٩.

(١٥) سارة أشرف، الأمن الاجتماعي الاقتصادي والمواطنة النشطة في المجتمع المصري - دراسة سوسيولوجية كتداعيات ثورة ٢٥ يناير، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٣م، ص٤٣.

(16) Christina Neukmayer & Celina Raffl. Face book for protest the value of social software for political Activism in the Anti-FARC Rallies, ICT @ S Center University of Salzburg, Austria, DigiActive Research Series, December, 2008. Available at: http://www.gigiactive.org/wpcontent/uploads/research.pdf.

(١٧) شحاته صيام، ثقافة الاحتجاج من الصمت إلى العصيان، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩.

(١٨) عماد صيام، الاحتجاجات السلمية في مصر وتخلق مجتمع مدني جديد، مجلة الديمقراطية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، السنة التاسعة، العدد ٣٤، أبريل ٢٠٠٩.

(١٩) وحيد الدسوقي (محرر)، التقرير الصحفي الخامس آهات واعتصامات، رؤية تحليلية من واقع الجرائد المصرية للفترة من يناير إلى ديسمبر ٢٠٠٨، مؤسسة مركز قضايا المرأة المصرية، القاهرة، الطبعة العربية الأولى، ص ص١٧-٢٠.

(20) Ahmed Bahaa Eden. The New protest movements in Egypt: Has the country lost patience?, Arab reform Brief, 17 November, 2007.

(21) Txema Ramirez de la Piscina. Social movements in the public sphere, New forms of communication arise and transgress old communication codes, 15th, May, 2007, approved 18th June, 2007, pp. 63:87 Available at: http://www.ehu.es/zer/zerel/ZERE_piscina.pdf.

(22) Daniel J. Myers. Media, communication technology and protest wave, Department of sociology; University of Notre Dam 310 Flanner in 46556, Myers, 33 and edu. available at: http://www.nd.edu/dmyers/omind/myers.pdf.

(23) Pamela E. Oliverr, Jorgecadena-roa and Kelley D. Strawn: Emerging trends in the study of protest and social movement, forth coming in volume 11 of Research in political sociology, edited by Betty. a. Dobratz, Timothy Buzell and Available at: http://www.sac.wiss.edu/oliver/protest/articalcopies/Emergingsm.

(24) Probhu, K. Seeta, Socio-Economic Security in the Context of Pervasive Poverty: A Case Study of India, International Labour Office, Geneva, May 2001.

(25) Dasgupta, Sukti, Organizing for Socio-Economic Security in India, International Labour Office, Geneva, October 2002.

(٢٦) عماد صيام، منظمات المجتمع المدني وقضية المواطنة: إستراتيجيات التناول وزوايا الاهتمام، مؤتمر: المواطنة المصرية ومستقبل الديموقراطية: رؤى جديدة لعالم متغير، المجلد الأول، المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية ٢١-٢٣ ديسمبر ٢٠٠٣، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٥م.

(٢٧) سارة أشرف، الأمن الاجتماعي الاقتصادي والمواطنة النشطة في المجتمع المصري، مرجع سابق.

(٢٨) تشتمل مجموعة الإنفاق على السكن ما يلي: الإيجارات، صيانة وإصلاح المسكن، المياه والخدمات المتنوعة المتصلة بالمسكن، الكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى. المصدر: انظر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٠/٩/٩م، متاح على الإنترنت في: http://www.capmas.gov.eg/pdf/static/22-3.pdf (9/9/2011)

(٢٩) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٠/٩/٩م، متاح على الإنترنت في: http://www.capmas.gov.eg/pdf/static/22-3pdf. (9/9/2011)

(٣٠) انظر دستور جمهورية مصر العربية ١٩٧١م.

(٣١) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٢م/٢٠١٣م في إطار الرؤية المستقبلية لمصر، نوفمبر ٢٠١٢م، ص٦٩.

(٣٢) إيناس زكريا محمد عبد الله، نحو منظومة لاستهداف باستخدام المسح الديموجرافي الصحي ٢٠٠٥م، مجلس الوزراء المصري، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، برنامج القضايا الاقتصادية، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٨م، ص٤.

(٣٣) هدى رجاء القطقاط وآخرين، العشوائيات داخل محافظات جمهورية مصر العربية: دراسة تحليلية للوضع القائم والأساليب المختلفة للتعامل، الجزء الأول، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، مايو ٢٠٠٨م، ص ص٧، ٨.

(٣٤) انظر: مجلس الوزراء المصري، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، قطاع إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها، الانهيار الصخري بمنطقة الدويقة.

(٣٥) نهال سرحان وآخرين، تقرير تقييم الأوضاع الصحية في مصر من واقع مسح العقد الاجتماعي ٢٠٠٥م، مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٦م، ص ص٧٠، ٧١.

(٣٦) نهال سرحان وآخرين، تقرير تقييم الأوضاع الصحية في مصر من واقع مسح العقد الاجتماعي ٢٠٠٥م، مرجع سابق، ص١٢٦.

(٣٧) المرجع السابق، ص١٢٦.

(٣٨) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٠/٩/٩م.

(٣٩) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٠/٩/٩م، متاح على الإنترنت في: http://www.capmas.gov.eg/pdf/static/4-12.pdf.

(٤٠) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٢م، متاح على الإنترنت في: http://www.capmas.gov.eg/pdf/Electronic%20Static%2Book/labor_force/untitled1/files/untitled.pdf.

(٤١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٢م، متاح على الإنترنت في: http://www.capmas.gov.eg/pdf/Electronic%20Static%20Book/labor_force/untitled1/files/untitled.pdf (14/3/2013)

(٤٢) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٢م/٢٠١٣م في إطار الرؤية المستقبلية لمصر، مرجع سابق، ص٦١.

(٤٣) نهال سرحان وآخرين، تقييم الأوضاع التعليمية في مصر من واقع نتائج مسح العقد الاجتماعي ٢٠٠٥م، مرجع سابق، ص ص٤٠ : ٤٢.

(٤٤) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي ٩:٢٠١٠/٩م، مرجع سابق.

(٤٥) نهال سرحان وآخرين، تقييم الأوضاع التعليمية في مصر من واقع نتائج مسح العقد الاجتماعي ٢٠٠٥م، مرجع سابق، ص ص٧٧، ٧٨.

(٤٦) المرجع السابق، ص ص٧٦، ٧٧.

(٤٧) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٠/٩/٩م، مرجع سابق.

(٤٨) علي عبد الرازق جلبي، الاندماج الاجتماعي والمواطنة النشطة: مصر بعد ثورة ٢٥ يناير نموذجاً، المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ورقة بحثية غير منشورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٣٠-٣١ مارس ٢٠١٣، ص ص٢٧، ٢٨. انظر أيضاً: علي عبد الرازق جلبي، الاندماج الاجتماعي والمواطنة النشطة: مصر بعد ثورة ٢٥ يناير نموذجاً، المؤتمر العلمي السنوي: مصر إلى أين؟ آفاق التحول إلى مجتمع الجودة بعد ثورة ٢٥ يناير، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، نوفمبر ٢٠١٢م.

(٤٩) شحاته صيام: ثقافة الاحتجاج من الصمت إلى العصيان، مرجع سابق، ص ص١٦٨-١٦٩.

(٥٠) المرجع السابق، ص ص١٧٢-١٧٤.

(٥١) حسن علي محمد، ثورة الإعلام البديل، المظاهرات والمتظاهرين، دار البيان للنشر والطباعة، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص١٤-١٥.

(٥٢) يحيى فكري، ليت التاريخ لا يعيد نفسه، ٢٠٠٧، مركز الدراسات الاشتراكية، منشور على موقع الإنترنت التالي: www.e-stocialist.net

(٥٣) عصام شعبان، تقرير الحكات الاحتجاجية في نصف عام، مركز آفاق اشتراكية، ٢٠٠٩، على موقع الإنترنت: www.e-socialist.net

(٥٤) كمال حبيب، حركات الاحتجاج الجديدة في مصر، المعرفة وجهات نظر، ٢٠٠٨م، ص٢، على موقع الإنترنت التالي: www.aljazeera.net

(٥٥) نادر فرجاتي، هدر الإنسانية "الحكم التسلطي يهدر الحرية والكرامة الإنسانية - ويؤجج الاحتجاج الشعبي توقاً للحرية والعدل في مصر"، دار ميريت للنشر، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ص١٤٦-١٤٧.

(٥٦) أحمد تهامي عبد الحي، الحركة الاحتجاجية المناهضة لمشروع أجريوم "انبثاقها وتطورها ودلالات نجاحها"، في: دينا شحاته "محرر"، في عودة السياسة: الحركات الاحتجاجية الجديدة في مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٠م، ص٢٢٢.

(٥٧) أعلن مؤسسو الحركة في بيانها التأسيسي أنهم مجموعة من الشباب ولا يجمعهم غلا حب هذا البلد والرغبة في إصلاحه. انظر البيان التأسيسي للحركة على الموقع: http://shabab.6april.wordpress.com/about/

(٥٨) دينا شحاته، الحركات الاحتجاجية الشبابية (شباب من أجل التغيير، وحركة تضامن شباب ٦ أبريل)، في: دينا شحاته "محرر"، عودة السياسة الحركات الاحتجاجية الجديدة في مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٠م، ص٢٦٤-٢٦٥.

(٥٩) فشل إضراب ٤ مايو في القاهرة والمحلة تعج برجال الأمن وبعض منازلها تتشح بالسواد، جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠٨/٥/٤.

(٦٠) التقرير رقم (٥٦) من تقارير مركز الأرض لحقوق الإنسان، عدد الاحتجاجات، متاح على موقع الإنترنت التالي: http://www.ichr.eg/org

(٦١) إبراهيم البيومي غانم، العدالة الاجتماعية في برنامج مبارك لثلاث سنوات بين جدل الإنجازات والاحتجاجات، بحث منشور في المؤتمر السنوي العاشر تحت عنوان السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية، في الفترة من ٢٦-٢٩ مايو ٢٠٠٨، مركز البحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ص ص٢٧٤-٢٧٦.

(٦٢) حنان رمضان، التحركات الفلاحية في مصر، في عزة خليل "محرر"، الحركات الاجتماعية في العالم العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص٣٧١.

(٦٣) إيمان أحمد رجب، الاحتجاجات الاجتماعية الجديدة في مصر، مجلة أحوال مصرية، العدد ٤٦، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠١٠م، ص٣٩.

(٦٤) عمرو الشوبكي، احتجاجات موظفي الضرائب العقارية من الإضراب الفئوي إلى النقابة المستقلة، في عودة السياسة الحركات الاحتجاجية الجديدة في مصر، دينا شحاته "محرر"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠١٠.

(٦٥) أحمد خير، ببلوجرافيا الحركات الاجتماعية في مصر، بيانات الحركات والكتابات النظرية عنها، دعم لتقنية المعلومات ومؤسسة فريدريش ناومن من أجل الحرية، ص٩٥، على مواقع الإنترنت الآتي: http://www.fnst-egypt.org/index.htm/

(٦٦) التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص٤٢٨.

(٦٧) التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٨-٢٠٠٩، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٣٧١.

(٦٨) موقع مركز الدراسات الاشتراكية مصر http://www.e-socilists.net

(٦٩) التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٨-٢٠٠٩، مرجع سابق، ص٣٧١.

(٧٠) جريدة الأهرام، تواصل مسلسل الإضرابات: صدام من نوع خاص، ٢٨ نوفمبر ٢٠١١.

(٧١) نادين عبد الله، فهم وتطوير حركات الاحتجاج الاجتماعي.. رؤية اجتماعية سياسية، منتدى البدائل العربي للدراسات، على موقع الإنترنت: http://www.afaegypt.org/index.pho

(٧٢) حسن أبو شقرة، عمال النسيج بالإسكندرية معتصمون والمدير يغلق المقر، جريدة الدستور، العدد ١٢١٦، الإصدار الثاني، ٢٤ يناير ٢٠١١م، ص٣.

(٧٣) المرجع نفسه.

(٧٤) محمد مجاهد وآخرون، موظفو المصرية للاتصالات يتظاهرون أمام السنترالات للمطالبة بحقوقهم المالية ويهتفون ضد النظام، جريدة المصري اليوم، الأربعاء ٢٠١١/٢/٩، السنة السابعة، العدد ٢٤٣٢، ص٦.

(٧٥) شريف خفاجي، بعد تظاهر العاملين بالمصرية للاتصالات "صرف علاوة سنوية ١٥% وتثبيت المؤقتين خلال ١٠ أيام، جريدة الأخبار، ٢٠١١/٢/١٩، العدد ١٨٣٥٢، ص١١.

(٧٦) أحمد البحيري آخرون، ٩ مظاهرات ووقفات احتجاجية ضد الحكومة والمطالب: القضاء على الفساد: جريدة المصري اليوم، ٢٠١١/٢/٩، العدد ٢٤٣، السنة السابعة، ص٤.

(٧٧) محمد عزوز وآخرون: عاصفة الاحتجاجات العمالية تتواصل ومطالبات بإقالة مجالس الإدارات الفاسدة، جريدة المصري اليوم، ٢٠١١/٣/١٥، السنة السابعة، العدد ٢٤٣٨، ص٩.

(٧٨) أحمد مجدي، مظاهرة للمعاقين أمام مجلس الوزراء، جريدة الأخبار، ٢٠١١/٢/٢٨، العدد ١٨٣٦٨، السنة ٥٩، ص٥.

(٧٩) أبو السعود محمد، استمرار الاحتجاجات الفئوية في القاهرة والمحافظات وبلطجية يقتحمون مستشفى الحسين الجامعي بالأسلحة، جريدة المصري اليوم، ٢٠١١/٣/٤، السنة ٧، العدد ٢٤٥٥، ص٧.

(٨٠) توفيق شعبان ومحمد عبد المقصود، وقفة احتجاجية لطلاب وأساتذة جامعة القاهرة لإقالة رئيسها، جريدة الدستور، العدد ١٢٥٩ الإصدار الثاني، ٨ مارس ٢٠١١، ص٦.

(٨١) مها الكردي، اللجان الشعبية وثورة ٢٥ يناير: مالها وما عليها، حلقة نقاشية في: المؤتمر السنوي الثالث عشر: الاستثمار الاجتماعي ومستقبل مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٩-٣١ مايو ٢٠١١م، ص٢.

(٨٢) المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الرسالة رقم (١٢)، ٢٠١١/٢/٢٢م، متاح على الإنترنت في:
https://www.facebook.com/photo.php?fbid=193157610704496&set=pb.191115070908750-2207520000,1369402216&.type=3&theater (24/5/2013)

(٨٣) المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الرسالة رقم (٥٨)، ٢٠١١/٥/٢٦م، مفتاح على الإنترنت في:
https://www.facebook.com/photo.php?fbid=218416611511929&set=pb.191115070908750-227520000.1369402216&.type=3&theater (24/5/2013)

(٨٤) المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الرسالة رقم (٨٥)، ٢٠١١/١١/٢٤م، متاح على الإنترنت في:
https://www.facebook.com/photo.php?fbid=306787796008143&set=pb.191115070908750.-2207520000.1369402216&.type=3&theater (25/5/2013)

(٨٥) المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الرسالة رقم (٩٤)، ٢٠١١/١٢/٣٠م، متاح على الإنترنت في:
https://www.facebook.com/photo.php?fbid=306787796008143&set=pb.191115070908750.-2207520000.1369402216&.type=3&theater (25/5/2013)

(٨٦) المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الرسالة رقم (١٠)، ٢٠١٢/٥/٢١م، متاح على الإنترنت:
https://www.facebook.com/photo.php?fbid=306787796008143&set=pb.191115070908750.-2207520000.1369402216&.type=3&theater (25/5/2013)

(٨٧) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٢م، متاح على الإنترنت في:
http://www.capmas.gov.eg/pdf/Electronic%20Static%2Book/Data_and_indicators_ofpublic/untitled/files/ind.pdf (14/3/2013)

(٨٨) المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، تقرير مواطنون بلا حقوق بعد عامين من ثورة ٢٥ يناير، القاهرة، ٢٢ يناير ٢٠١٣م، ص٨٢.

(٨٩) انظر: بيان من نقابة المهندسين بشأن عقارات المنشية المنهارة، متاح على الإنترنت في:
http://eea.org.eg/office/bayan_alex.HTM (10/7/2013).

(٩٠) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٢م، متاح على الإنترنت في:
http://www.capmas.gov.eg/pdf/Electronic%20Static%20Book/health/untitled/files/health.pdf (14/3/2013)

(٩١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٢م، متاح على الإنترنت في:
http://www.capmas.gov.eg/pdf/Electronic%20Static%20Book/health/untitled/files/health.pdf (14/3/2013)

(٩٢) انظر: الصفحة الرسمية لحملة تمرد على مواقع التواصل الاجتماعي Face book في:
https://www.facebook.com/Tmorood/info

(٩٣) علي عجوة، الإعلام وقضايا التنمية (القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٤)، ص٤٤.

(٩٤) تقرير على موقع هيئة المجتمعات العمرانية ٢٠١٦/٥/١٦.

(٩٥) أحمد أبو الحسن زرد، المشروعات القومية العملاقة.. قاطرة التنمية. (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، د.ت) ص٢١.

(٩٦) موقع الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر: www.rspa.gov.eg

(٩٧) جمال جراحي، "س، ج كل ما تريد معرفته عن أنفاق قناة السويس". موقع جريدة اليوم السابع.

(٩٨) المرجع السابق نفسه.

(٩٩) حمدي جمعة، "انتهاء ٩٠% من أعمال الأنفاق أسفل قناة السويس جنوب بورسعيد". موقع جريدة المصري اليوم متاحة على الموقع التالي: www.almasryelyoum.com

(١٠٠)خير راغب، هاني عبد الرحمن، توقيع عقد تطوير "العين السخنة" بين قناة السويس وموانئ دبي العالمية، ٢٠١٧/٩/٢١. موقع جريدة المصري اليوم، مرجع سابق. www.almasryalyoum.com

(١٠١)موقع هيئة قناة السويس. www.suezcanal.gov.eg.(5-11-2016)

(١٠٢)عصام الدين راضي، "٥٠٠ ألف فدان خلال المرحلة الأولى لمشروع المليون ونصف مليون فدان"، الأهرام: ٢٠١٦/١٠/٢٧. متاح على الموقع التالي: www.ahram.org.

(١٠٣)فاطمة الجنايني، "المشروع القومي للطرق.. وتنمية المستقبل". موقع أخبار مصر ٢٠١٦/٣/٢١. متاح على هذا الموقع: www.egynews.net.1/12/2017

(١٠٤)عبد الرحمن رمضان، "تعرف على تفاصيل افتتاح المرحلة الأولى من مشروعا سيمينس الخميس المقبل"، ٢٠١٧/٢/٢٨، اليوم السابع، مرجع سابق، ٢٠١٧/١٠/٢٥.

(١٠٥)بدون ناشر، "سيمنس تجاوزت أهداف مشروع الكهرباء العملاقة في مصر"، موقع أبو ظبي سكاي نيوز عربية، متاح على هذا الموقع: www.skynewsarabia.com.25/10/2017

(١٠٦)هشام عبد الحليم، "١٠ مليارات دولار حجم الاستثمارات" سيمنس" في مشروعات الكهرباء". موقع جريدة المصري اليوم، ٢٠١٧/٢/٢٧، (٢٠١٧/١٠/٢٦).

(١٠٧)بدون ناشر. "سيمنز" سنبني محطات كهرباء بمصر أحدث من محطات ألمانيا. موقع العربية، ٢٠١٥/٣/١٢. متاح على هذا الموقع: www.alarabiya.net.26/10/2017

(١٠٨)النشرة السنوية للإحصاءات، الإنتاج السمكي في مصر (القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، ٢٠١٧) ص١-٧.

(١٠٩)آمال الشيخ، "العاصمة الإدارية الجديدة". موقع الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٣-٢٠١٧. www.sis.gov.eg/story.16-10-2017

(١١٠)شيماء عزت. "محطة الضبعة: طموحات ومخاطر الحلم النووي المصري". موقع فرنسا ٢٤، ٢٠١٧/١٢/١٣. متاح على الموقع التالي: www.m.France24.com.21.12.2017

Abstract:

Political mobility and Socio-Economic Security in Egyptian Society. A field study on a sample was done on the educated elite in Zagazig and Port Said Universities. The problem of the study was focusing on levels of socioeconomic security and the extent of its achievement in Egyptian Society, in light of Citizens' effective practices in shaping and changing their social and economic environment. This was embodied in the January 25, 2011 and June 30, 2013, revolutions. This led to a state of political mobility represented in changing the political system in Egypt more than once. The study relied on the social survey method, by applying it to a sample of the educated elite. The study found the improvement of socio-economic security levels in Egypt after the revolution of 30 June, 2013.

Key words:

mobility - security - elite